الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2017

الموضـــوع

دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

-دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة- خلال فترة (2005-2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

- عزيز نزيهة

تحت إشراف الأستاذ(ة) :

- عمري ريمة

السنة الجامعية : 2016-2017

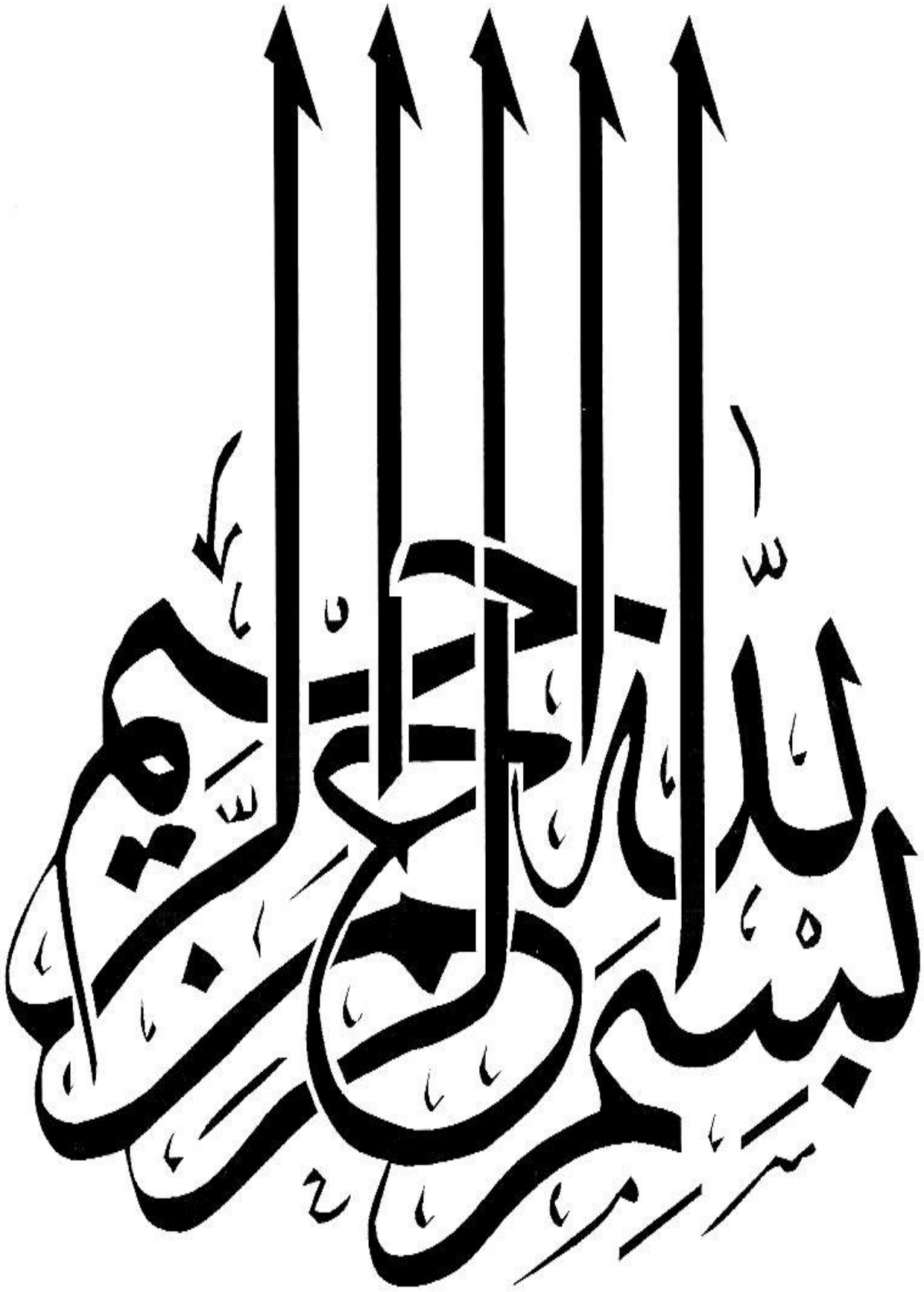
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى نبع الحنان و هبة الرحمان التي رمتني في بحر الأمان إلى "أمـــــــــــــي" التي تستحق أن تكلل بتاج من اللؤلؤ و المرجان.

إلى منار دربي وواصل فكري و تربيتي إلى مفتاح قلبي إلى من علمني التلقائية و البساطة " أبي العزيز ".

إلى من لا أستطيع العيش من دونهم ولا أنساهم حتى تتلاشى عظامي إخوتي : نورالدين ، نريمان، نصرالدين و زوجة أخي إيمان.

إلى أعز وردة نمت في حديقة حياتي،إلى كتكوتة البيت روحي و نصفي الثاني " نـــــــــادين"..

إلى من تحلوا بالإيخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت صديقاتي العزيزات خاصة "إيلاف"

نزيهة عزيز

نزيهة عزيز

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي أمدنا بالقوة والعزيمة لنكمل هذا العمل ونسير إلى طريق الصواب إن شاء الله.

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له ﴾ صدق رسول الله ﷺ.

الحمد الله الذي يسر لنا السبيل، فبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي أرادها أن تكون لنا، إذ صورها لنا في عملنا المتواضع هذا، فرضينا به عملا نلقى منه حسن المقام يوم تنطق عنا أعمالنا، الشكر له إذا اجتهدنا والشكر له إذا أصبنا بعونه فالحمد لله كثيرا إذ أنجبنا هذا الوطن الحبيب الذي تشبعنا بقيمه ثم استسقينا من مساقي العلم فيه، والتي كانت فضلا علينا، فوجدنا العلم والمعلم.

كما أوجه شكري الجزيل لكل من كان له الفضل في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب، و أخص بالذكر الأستاذة المشرفة: "عمـري ريمــة" على كل ما أبدته من صبر جميل و نصح و إرشاد كان لهما عظيم الأثر في إنجاز هذا البحث، فجزاها الله عنا كل خير.

شكرا لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذه الرسالة و لو بكلمة طيبة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الإطلاع على مفهوم المناطق الحرة و اهميتها حيث عرفت انتشارا واسعا عبر مختلف دول العالم ، و أصبحت عبارة عن أماكن تشهد مناطقها كثافة الاستثمار الاجنبي و المحلي والتعرف أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفاهيمه المتعددة وتوضيح أبرز نظرياته مع توضيح العلاقة بين المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر، و القيام بدراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة مع الإشارة لتجربة الجزائر. وفي ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى أبرز النتائج وهي أن المناطق الحرة تعد أداة أو وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أهميتها والدور الذي تقوم به في جذب هذه الاستثمارات ، فالمناطق الحرة تساهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات و نقل التكنولوجيا الحديثة و توطينها داخل البلد المضيف و تحقيق التكامل بين المشروعات المحلية و المقامة على هذه المناطق .

فلا بد من ضرورة خلق مناخ استثماري مناسب تشجيعاً لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستثمارات بالمناطق الحرة وبداخل الدولة بما يحقق العديد من المنافع للاقتصاد الوطني، فالمناطق الحرة تستمد نجاحها من نجاح الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية : المناطق الحرة ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تجربة الامارات في المناطق الحرة، منطقة بلارة.

Résumé :

Cette étude visait à voir le concept de zones franches et leur importance si elle est connue répandue à travers les différents pays du monde, et est devenu un des lieux qui connaissent leurs zones d'investissements étrangers et la densité locale aussi d'identifier les investissements étrangers directs grâce à de multiples concepts et de clarifier les théories les plus en vue de clarifier les relations entre les régions sans investissements étrangers directs, et d'étudier le cas des Emirats arabes unis en se référant à l'expérience de l'Algérie. À la lumière de cette étude, nous avons atteint les principaux résultats est que les zones franches est un outil ou un moyen d'attirer des investissements directs étrangers par son importance et le rôle pour attirer ces investissements zones franches contribuent de manière significative à attirer les investissements et le transfert de la technologie moderne et de l'indigénisation dans le pays d'accueil et l'intégration des projets locaux et construit sur ces zones.

Il doit être la nécessité de créer un climat d'investissement favorable pour encourager à attirer davantage d'investissements étrangers et locaux pour les investissements dans les zones franches et à l'intérieur du pays afin d'atteindre bon nombre des avantages de l'économie nationale, les zones franches tirent leur succès du succès de l'économie locale.

Mots-clés: zones franches, les investissements étrangers directs, l'expérience des Emirats Arabes Unis dans les zones franches, zone Bellara.

الفهـــرس

قائمة المحتويات

المـــحتـــويـــات	الصفحة
البسملة	**–**
الاهداء	**–**
شكر و عرفان	–
ملخص	–
قائمة المحتويات	**V-I**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**IX**
المقدمة العامة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة	**1- 28**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة	**3**
المطلب الأول: نشأة و مفهوم المناطق الحرة	**3**
الفرع الأول: نشأة المناطق الحرة	**3**
الفرع الثاني : مفهوم المناطق الحرة	**5**
المطلب الثاني: خصائص وأنواع المناطق الحرة	**7**
الفرع الأول : خصائص المناطق الحرة	**7**
الفرع الثاني : أنواع المناطق الحرة	**8**
المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة	**13**
الفرع الأول : أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة	**13**
الفرع الثاني : أهداف المناطق الحرة بالنسبة للإستثمارات المحلية و الأجنبية	**14**
الفرع الثالث : أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة الصناعية الكبرى	**16**
المبحث الثاني: التشريعات الإقتصادية و المالية المنظمة للإستثمار في المنطقة الحرة	**17**
المطلب الأول: الإطار القانوني للإستثمار في المناطق الحرة	**17**
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي و التوجيهي للإستثمار في المناطق الحرة	**18**
الفرع الأول: تقديم المساعدة و الدعم للشركات	**18**

الفرع الثاني: منح المزايا و الحوافز	**18**
الفرع الثالث: مهمة المتابعة والرقابة	**18**
الفرع الرابع: قيامها بالترويج و الإعلام	**18**
المطلب الثالث: الإطار التحفيزي للإستثمار في المناطق الحرة	**19**
الفرع الأول : الحوافز المادية	**19**
الفرع الثاني : الحوافز المالية	**20**
الفرع الثالث : الحوافز الأخرى	**21**
المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في علاج بعض المشاكل الإقتصادية	**22**
المطلب الأول: معالجة إنخفاض معدل التكوين الرأسمالي و المساهمة في تحسين و تنشيط حركة التبادل التجاري	**22**
الفرع الأول : دور المناطق الحرة في معالجة إنخفاض معدل التكوين الرأسمالي	**22**
الفرع الثاني : مساهمة المناطق الحرة في تحسين و تنشيط حركة التبادل التجاري	**23**
المطلب الثاني: أثر المناطق الحرة على ميزان المدفوعات	**24**
المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في التغلب على مشكلة فائض العمالة	**26**
خلاصة الفصل	**28**
الفصل الثاني:المناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمارات	**29–59**
تمهيد	**30**
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	**31**
المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر	**31**
الفرع الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المفكرين و الإقتصاديين	**31**
الفرع الثاني: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الهيئات و المؤسسات المالية الدولية	**32**
المطلب الثاني: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	**33**
الفرع الأول: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة	**33**
الفرع الثاني: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤسسات المحلية	**33**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لدوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	**34**
الفرع الأول: النظرية عدم كمال السوق	**34**
الفرع الثاني: نظرية نظرية دورة حياة المنتج	**36**
الفرع الثالث: نظرية نظرية الموقع	**38**
الفرع الرابع: نظرية حماية	**39**

المبحث الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر و أهم العوامل المستخدمة في جذبه	**40**
المطلب الأول: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	**40**
الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي	**40**
الفرع الثاني: دوافع الدولة المضيفة	**41**
المطلب الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر	**42**
الفرع الأول: تعريف المناخ الإستثماري	**42**
الفرع الثاني: مكونات مناخ الإستثمار	**43**
المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر	**46**
الفرع الأول: الحوافز المالية	**46**
الفرع الثاني: الحوافز الضريبية	**46**
الفرع الثالث: الحوافز الأخرى	**47**
المبحث الثالث: تقييم دور المناطق الحرة في استقطاب الإستثمار الأجنبي	**49**
المطلب الأول: عوامل نجاح المناطق الحرة	**49**
المطلب الثاني : معوقات المناطق الحرة	**50**
الفرع الأول : المعوقات الاقتصادية و المالية	**50**
الفرع الثاني : المعوقات التشريعية والقضائية	**51**
الفرع الثالث : المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية	**52**
الفرع الرابع : المعوقات الإدارية	**53**
الفرع الخامس : المعوقات الخارجية	**53**
المطلب الثالث :دور المناطق الحرة في استقطاب الإستثمار الأجنبي	**54**
الفرع الأول : اهتمام الدول النامية بالإستثمار في المناطق الحرة	**54**
الفرع الثاني : أهم النظريات المساعدة على استقطاب الإستثمار الاجنبي في المناطق الحرة	**54**
الفرع الثالث : بدايات تجارب بعض المناطق الحرة في استقطاب الإستثمارات	**56**
خلاصة الفصل :	**59**
الفصل الثالث : دور المناطق الحرة بالإمارات في تشجيع الإستثمار	**60-97**
تمهيد	**61**
المبحث الأول: نظرة حول الإقتصاد الإماراتي	**62**
المطلب الأول: الخصائص الإقتصادية لدولة الإمارات	**62**
الفرع الأول: تبني سياسة إقتصادية منفتحة	**62**

الفرع الثاني: الإعتماد الكبير على الريع النفطي	**62**
الفرع الثالث: الإعتماد على العمالة الوافدة	**62**
الفرع الرابع: صغر حجم السوق المحلي	**63**
الفرع الخامس: الموقع الجغرافي	**63**
المطلب الثاني: الإطار القانوني للمناطق الحرة في الإمارات العربية	**63**
الفرع الأول: إدارة المنطقة	**63**
الفرع الثاني: مجالات الإستثمار	**64**
الفرع الثالث: الإجراءات الجمركية	**65**
الفرع الرابع : المزايا والتسهيلات	**66**
المطلب الثالث: الأهداف الإقتصادية المستقبلية للدولة	**67**
المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة	**68**
المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات	**68**
المطلب الثاني: حركة الإستثمارات في المناطق الحرة بالإمارات	**70**
الفرع الأول: تقديرات تدفقات الإستثمار الأجنبي لدولة الإمارات	**70**
الفرع الثاني: حركة التجارة في المناطق الحرة2014 – 2016	**74**
المطلب الثالث: أهم المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة	**80**
الفرع الأول: منطقة جبل علي	**80**
الفرع الثاني: المنطقة الحرة بعجمان	**84**
الفرع الثالث: المنطقة الحرة بالفجيرة	**85**
الفرع الرابع: المنطقة الحرة بالحمرية و مطار الشارقة الدولي	**86**
الفرع الخامس: المناطق الحرة الأخرى للإمارات العربية	**87**
المبحث الثالث: تجربة المناطق الحرة بالجزائر	**89**
المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالجزائر	**89**
المطلب الثاني: الإطار القانوني للمناطق الحرة في الجزائر	**90**
الفرع الأول: الهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة	**91**
الفرع الثاني: الحوافز الممنوحة للمناطق الحرة بالجزائر	**92**
المطلب الثالث: المنطقة الحرة بلارة و الدروس المستفادة من تجربة الإمارات	**93**
الفرع الأول: نشأة المنطقة الحرة بلارة	**93**
الفرع الثاني: العوامل المفسرة لعدم إنطلاق المنطقة الحرة بلارة	**95**

الفرع الثالث: الدروس المستفادة من تجربة الإمارات	**96**
خلاصة الفصل	**98**
الخاتمة العامة	**100**
قائمة المراجع	**106**

قائمـــــــــة

الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	أفكار المستثمر مقابل أفكار الدول المضيفة فيما يتعلق بالاستثمار في المناطق الحرة	15
(02)	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين لسنوات مختارة (مليون دولار).	57
(03)	الإيجارات و الرسوم في المنطقة الحرة بجبل علي.	66
(04)	تقدير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005 2010 .	71
(05)	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بدولة الامارات عن الفترة 2011-2015 (بالمليار دولار)	73
(06)	حجم التجارة الخارجية المباشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2014.	75
(07)	حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات العربية المتحدة سنة2014.	76
(08)	حجم التجارة العام لدولة الإمارات العربية 2015 - 2016 .	78
(09)	المسافة بين المنطقة الحرة جبل علي و أهم الأسواق العالمية.	83
(10)	النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لإحتضان المناطق الحرة.	93

قائمـــــــة

الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	أنواع المناطق الحرة حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها.	11
(02)	تصنيف المناطق الحرة من حيث طبيعة العمل.	12
(03)	دورة حياة المنتج .	36
(04)	نموذج قوى التنافس الخمس لبورتو.	55
(05)	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر السنوية بدولة الامارات العربية عن الاعوام 2011-2015 .	74
(06)	إجمالي حجم التجارة العام لدولة الإمارات العربية المتحدة2015 2016 .	79

مقدمـــــــــة

عامة

تمهيد:

واجه الاقتصاد العالمي تحولات عميقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مثل تجسد ظاهرة العولمة ، بروز التكتلات الاقتصادية ، و منظمة التجارة العالمية كقائد للنظام التجاري العالمي التي تعمل وفقا لعدد من المبادئ أبرزها عدم فرض أي نوع من القيود يعيق حرية التجارة اتجاه الدول النامية. كل هذه التحولات تدل على أن العصر هو عصر الانفتاح الاقتصادي الذي تتشابك فيه الاقتصاديات و تصبح أكثر ترابطا و تقاربا.

وفي ضوء هذه التحولات برزت المناطق الحرة كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي فقد أصبحت تحتل صدارة أساليب جذب وتوطين الاستثمارات، وأحد أهم أولويات السياسات الاقتصادية في العديد من دول العالم ولا سيما العربية مستهدفة في ذلك مواكبة التطورات المتسارعة في ميادين التنمية والتقنية والمعلوماتية، وقد حدثت تغيرات أساسية في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث اتخذت في التحول من المعونة إلى الشراكة و أوضح مثال عن ذلك أسلوب التعاون الأوروبي–المتوسطي منذ انعقاد قمة برشلونة في نوفمبر 1995 الذي يكرس اقتصاديات الشراكة في العلاقات الاقتصادية الدولية. و أمام هذه التغيرات التي يفرضها الانضمام إلى السوق الحرة نشهد إنتشار وسعي بشكل كبير لإقامة المناطق الحرة التي تجتمع فيها موارد و قدرات اقتصادية مختلفة لتحقق من خلالها إيجابيات جمة، و بناءا على هذا تعددت المحاولات في البحث عن البيئة المثلى لإيجاد المناطق الحرة، حيث تلتزم هذه الأخيرة بعدة أهداف لعل أهمها إسهامها الجاد في تحقيق رفاهية إقتصادية، و محاولات جادة لإنفتاح الاقتصاد على عالم يبحث عن وسائل التقارب، ففكرة المناطق الحرة عرفت قديما في بعض الدول التي تمتلك موانئ بحرية، و اقتصرت مهمتها على أنها وسيلة من وسائل تنشيط التبادل الدولي و خدمة التجارة العالمية، و مع تفاقم المشاكل الاقتصادية، تنوعت أشكالها و صورها، و من هذا المنطلق فإنه و لجذب هذا النوع من الاستثمارات لابد على البلد المضيف توفير بيئة ملائمة تساعد و تسهل في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

فالمناطق الحرة تعد نافذة على عالم يزخر بمعارفه و تجاربه و اتصاله بالتقنية في شتى المجالات حيث يتاح الاطلاع عليها من خلال التواجد المتنوع لنشاط هذه المناطق، إضافة إلى ما يتم تبنيه من مفاهيم جديدة كضرورة لإيجاد هذا الضيف المميز.

الإشكالية:

بناءا على ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الآتي:

كيف تساهم المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وإنطلاقا من طرح هذه الإشكالية، ومن أجل تغطية كل جوانبها، يشتق في صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية وهي :

- ما هي العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة ؟
- ماهو دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ما مدى تأثير المناطق الحرة في جذب الإستثمار في كل من الإمارات العربية المتحدة و الجزائر؟

الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث التي طرحناها إعتمدنا بعض الفرضيات التي نراها أقرب للإجابات المحتملة و التي نلخصها فيما يلي :

- ✓ يعد نجاح المناطق الحرة مرهون بتوفر جملة من المقومات ممثلة في مقومات سياسية و أمنية و إقتصادية و مقومات تشريعية و مقومات جغرافية و بيئية .
- ✓ تعمل المناطق الحرة على تهيئة و توفير أوضاع و ظروف قانونية و إقتصادية و إجتماعية مرنة تتماشى مع مختلف العمليات الإقتصادية المختلفة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر .
- ✓ تشهد بعض البلدان العربية التي تبنت تجربة المناطق الحرة نشاطا إيجابيا ملحوظا في تجارتها و استثماراتها كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة ، بعكس بعض البلدان العربية الأخرى التي لم تعر هذه المناطق إهتماما بالغا كما هو الحال في الجزائر .

أهمية الدراسة :

إن أهمية هذه الدراسة ترتكز حول محاولة تحديد دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي في البلدان العربية، و ذلك من خلال دراسة كل من تجربة الإمارات و الجزائر، خاصة في ظل إعتماد هذه الدول في صادراتها على المواد الخام، و لهذا تعتبر المناطق الحرة أحد الأدوات التي تستعملها هذه الدول في جذب اللإستثمارات و ترقية الصادرات و تحقيق التنمية الإقتصادية نظرا للفوائد العديدة التي يمكن أن تعود على الإقتصاديات الوطنية من هذه المناطق إذا ما أحسن إستغلالها، و التسابق و الإتجاه المتزايد في جلب الإستثمارات الأجنبية في ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة، من أجل التغلب على المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها البلدان العربية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة قديمة ظهرت بثوب جديد إلى العالم تحت غطاء النظام الرأسمالي الليبرالي، و هي المناطق الحرة و أيضا لتبين أحد أهم أهداف قيامها و المتمثل في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، و النظر أيضا في مدى نجاعتها في الدول العربية عموما و الدول محل الدراسة خصوصا و يمكن حصر هذه الأهداف في :

- إيضاح التطور التاريخي للمناطق الحرة و التعرف على مفاهيمها المختلفة من دولة لأخرى، و تبيان آثار تلك المناطق على إقتصاديات البلدان المعاصرة .
- محاولة تحديد التشريعات المنظمة في المناطق الحرة، و دراسة مدى النجاح في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أنشأت من أجلها .
- إظهار أهمية المناطق الحرة في إقتصاديات البلدان العربية .
- إبراز دور المناطق الحرة في جذب و تشجيع الاستثمار بالإمارات المتحدة .
- تقييم تجربة الإمارات في المناطق الحرة و الاستفادة منها لتفعيل المناطق الحرة بالجزائر.

أسباب إختيار الموضوع :

تتجلى أسباب اختيار هذا الموضوع في:

- حداثة الموضوع .
- قلة الدراسات حول هذا الموضوع خاصة عن المناطق الحرة.
- محاولة معرفة أسباب نجاح المناطق الحرة نسبيا في دول عربية لا تتمتع بالإمكانيات الاقتصادية الكبيرة.
- الرغبة في إقتراح بعض الآليات لتفعيل المناطق الحرة في الجزائر.

المنهج المتبع في الدراسة :

قصد دراسة و معالجة الموضوع بطريقة جيدة إستخدمنا في البداية المنهج التاريخي لعرض التطور التاريخي لهذه المناطق و إظهار بعض المحطات فيما يتعلق بهذا الموضوع ، ثم إتبعنا في بحثنا المنهج الوصفي الذي يفيد سرد الأفكار فيما يتعلق بمفهوم المناطق الحرة ،أنواعها أهدافها ، و التشريعات الإقتصادية و المالية المنظمة لها، و دورها في علاج بعض المشاكل الإقتصادية ، أيضا مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي، دوافع قيامه ، و أهم المعوقات و الحلول المقترحة لمعالجته .و في الأخير لجأنا إلى المنهج الوصفي التحليلي حيث إخترنا أكثر التجارب شهرة في مجال المناطق الحرة و ذلك لتحليل حركة الاستثمارات و حركة التجارة داخل هذه المناطق .

حدود الدراسة :

تستدعي دراستنا لهذا الموضوع التقيد بإطار مكاني و زماني، ففيما يخص الإطار المكاني فالجزء النظري تم الحديث فيه عن المناطق الحرة بصفة عامة، و الإستثمار الأجنبي مع الإشارة إلى تجربة كل من الصين و منطقة جبل علي، أما الجزء التطبيقي فقد خصص لدراسة كل من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة و الجزائر.

أما فيما يخص الإطار الزماني للدراسة فقد ركزنا على البيانات المتاحة من سنة 2005 و حتى 2016 و ذلك لما تميزت به من تغيرات ملحوظة في حجم الاستثمارات و ما شهدته من إقبال واسع على الاستثمار داخل المناطق الحرة بالإمارات نتيجة نجاحها في استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

صعوبات الدراسة:

خلال دراستنا واجهنا بعض الصعوبات نذكر منها :

- النقص الشديد في الدراسات العلمية المرتبطة بهذا الموضوع و خاصة فيما يتعلق بالمناطق الحرة فحتى و إن وجدت فهي عبارة عن عناصر ثانوية لا يتم التعمق فيها.
- قلة الدراسات حول هذا الموضوع في الجزائر، و إنعدام البيانات و الإحصاءات عن المنطقة الحرة ببلارة.

الدراسات السابقة :

جاءت العديد من الدراسات السابقة بدراسة المتغيرين "المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر"، وفي سياق هذا البحث صادفتنا دراسات في هذا المجال يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- **منور أوسير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر ،2005 .**

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك صور و أشكال للمناطق الحرة، إلا أن الإتجاه العالمي الحالي هو إقامة المناطق الحرة الخاصة و مناطق التصدير الصناعية و بالخصوص في الدول النامية بغية إنشاء قطاع تصديري و يلاحظ أن المناطق الحرة تواكب التطور الإقتصادي العالمي حيث تطور إهتمام هذه المناطق بالأنشطة المتصلة بثورة المعلومات و الإتصالات الحديثة فأنشأت المناطق الإلكترونية الحرة و نشاطها الغالب هو الإستثمار الصناعي و الخدمات المالية و المعلومات،حيث تعتمد مساهمة المناطق الحرة في التغلب على بعض معوقات التنمية في الدولة المضيفة على نجاح الدولة في تحديد أهدافها و أولوياتها، و تحديد الأنشطة التي يمكن الإستثمار فيها. من خلال ربط ما تحمله التحولات الإقتصادية العالمية و مفهوم المناطق الحرة بأنواعها و أهدافها يتضح أن مستقبل المناطق الحرة في العالم يدل على أن التوسع في إنشاء المناطق

الحرة على إختلاف صورها و أشكالها سيكون أحد السمات المميزة لإقتصاديات التي ستنمو في ظل عصر تحرير التجارة الدولية، فالتأمل في أحكام الجات و المنظمة العالمية للتجارة ينبأ عن ضرورة التوسع في المناطق الحرة خاصة في البلدان النامية، بل أن الجزء الخاص بتحرير قوانين الإستثمار المتعلقة بالتجارة، تحمل في مضامينها التشجيع على إقامة المناطق الحرة و نجاحها و إنتعاشها لأنها تزيل القيود التي كانت تسبب مشاكل للإستثمار الأجنبي في المناطق الحرة .

- **زوينة ريال،المناطق الحرة و التمنية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،1997 .**

بحثت هذه الدراسة في مفهوم نظام المناطق الحرة و تطبيقاتها، مع تحديد الأساس النظري لها، و محاولة تحديد العوامل التي تؤدي إلى نجاح هذه المناطق الحرة، و كذا القيود المفروضة عليها، و الكشف عن الشروط المناسبة و الضرورية لنجاح هذه المناطق، و أكدت الدراسة إلى كون العلاقة التي تربط بين إقامة المناطق الحرة الصناعية و الإسراع في مسار التنمية الإقتصادية ليست علاقة خطية، بمعنى أنها ليست مباشرة و ليست بالبساطة التي يعتقدها الكثيرون، و هذا لكون عملية التنمية تأخذ مسار طويل الأمد و هي نتاج سلسلة من التغيرات المتوالية و المستمرة ، تسمح بالتوصل إلى أساليب ووسائل إنتاج أكثر نجاعة، و قد أشارت الباحثة إلى نجاح تجربة المناطق الحرة في تونس، بفعل الحرية الإقتصادية و الإطار التنظيمي و القانوني المشجع الذي تعرضه تونس، أما فيما يتعلق بجزيرة موريس، فقد رأت الباحثة أن دولة موريس من أحسن البلدان التي عملت على جذب الإستثمارات الأجنبية بفعل سياستها الليبرالية، التي تعرض عدة مزايا و محفزات للمستثمرين و كذلك إنفتاحها على الأسواق الخارجية كما أنها تعرف إستقرار سياسي كبير، و تفيد الدراسة بأن تجربة موريس في إنشاء المناطق الحرة حققت نتائج باهرة، خاصة من حيث تشغيل اليد العاملة .

- **العابد فضيلة، مقال حول اقتصاديات المناطق الحرة في سورية دراسة تحليلية تطبيقية - مقارنة الوضع الراهن و المقترحات، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، العدد3، 2008.**

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول للحلول الكفيلة بتفعيل النشاط الاستثماري و تطوير بعض التشريعات، و ذلك من خلال تحليل الواقع الراهن لمؤشرات الأنشطة الاستثمارية ،و استعراض أنظمة و تشريعات و تجارب و آلية عمل العديد من المناطق الحرة غير السورية كسبيل للمقارنة بواقع و تجربة المؤسسة بهدف تطوير عملها

الاستثماري و التنموي، و قد قامت الباحثة بتوصيف الثغرات و المعوقات التي يمكن الإنطلاق منها لوضع الحلول و المقترحات المناسبة لتطوير و تفعيل العمل الاستثماري في المناطق الحرة من خلال دراسة تحليلية مقارنة بإستقراء و نشوء و تطور تشريعات و تجربة بعض المناطق الحرة في الدول العربية المجاورة من جهة و سير تجربة المناطق الحرة السورية من الجهة الأخرى ، و ابرز النتائج المتوصل إليها أن المناطق الحرة عبارة عن بوابات عبور للاقتصادات الوطنية، و تشكل مراكز جذب للاستثمارات و نواة لتحريض تنمية بعض القطاعات الاقتصادية الوطنية.

- **محمد قاسم خصاونة،كتاب حول الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر، عمان الأردن، 2010 .**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المناطق الحرة و أهمية و مقومات النجاح لهاته المناطق و التعرف على أنواعها و البحث في تجربة المناطق الحرة الأردنية و تجربة المناطق الحرة المصرية للاستفادة منهما، و من ابرز النتائج التي تحصل عليها أن المناطق الحرة في طليعة الأذرع الاستثمارية للدول كونها تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات و ترسيخ أهداف نقل و توطين التكنولوجيا الحديثة و تحقيق التكامل بين المشروعات الوطنية و مشروعات المناطق الحرة ،بما يساعد في دعم القاعدة الصناعية التصديرية و زيادة وتيرة النمو الاقتصادي و قد أصبحت المناطق الحرة واجهة استثمارية هامة و رافد من روافد الاقتصاد المحلي لأي بلد .

- **لبعل فطيمة،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية حول المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهودات العربية في تنمية التجارة البينية و التعرف على المناطق الحرة و أشكالها و أثرها على الاقتصاديات التي أنشئت على أراضيها فهي تدعم العمل العربي المشترك و تعزز التجارة العربية البينية وتساهم في تقدم التكامل العربي و تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية ، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها هي أن المناطق الحرة تتمتع بخصائص تستطيع الدولة المضيفة من خلالها جذب المستثمرين و تحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، لكن بالدول العربية لا تزال هذه المناطق تعاني من العديد من المشاكل تصعب عليها عملية جذب المستثمرين .

ما يلاحظ على هذه الدراسات أنها ركزت على دراسة متغير واحد ألا و هو المناطق الحرة فلم تعمل على ربط و إبراز دور هذه المناطق الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي كما قمنا بدراسة و تقييم تجربة الإمارات في المناطق الحرة و الإستفادة منها لتفعيل المناطق الحرة بالجزائر.

هيكل الدراسة :

اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول : جاء تحت عنوان **الإطار النظري للمناطق الحرة** بحيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول عبارة عن مقاربة نظرية حول المناطق الحرة، أما المبحث الثاني فتطرق إلى التشريعات الاقتصادية والمالية المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة ،و المبحث الثالث تضمن دور المناطق الحرة في علاج بعض المشاكل الإقتصادية .

الفصل الثاني : جاء تحت عنوان **المناطق الحرة و دورها في إستقطاب الإستثمارات** حيث تم التطرق في الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر و أهم العوامل المستخدمة في جذبه و المبحث الثالث تقييم دور المناطق الحرة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي .

الفصل الثالث : جاء تحت عنوان **دور المناطق الحرة بالإمارات في تشجيع الإستثمار** و قد تناول الإطار التطبيقي للدراسة وقسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول نظرة حول الإقتصاد الإماراتي، و المبحث الثاني شمل دراسة تحليلية لحركة الإستثمارات في المناطق الحرة بالإمارات و التعريف بأهم هذه المناطق الحرة ، أما المبحث الثالث تناول دراسة للمنطقة الحرة بالجزائر آلا و هي المنطقة الحرة ببلارة و التعرف على الدروس المستفادة من تجربة دولة الإمارات .

الفصل الأول :

الإطار النظري للمناطق الحرة

تمهيد:

إن المناطق الحرة تطورت بتطور التجارة والاقتصاد العالمي في محطاته المختلفة، ففكرتها تعود إلى قرون ماضية،حيث عرف العالم عدة مفاهيم للمناطق الحرة وتعددت سماتها وتنوعت أنشطتها والغرض من قيامها، فكانت تنشأ لخدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية ثم تحولت إلى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و التزايد المستمر في عدد المناطق الحرة عبر العالم بين مدى أهميتها خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبحت تتنافس فيما بينها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تقديم مزايا و تحفيزات عديدة و كذا توفير ظروف عمل مثلى في مجال التسيير رغبة منها للإندماج في الاقتصاد العالمي و تحقيق أهداف على المستوى الوطني .

ولإبراز هذه النقاط سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة.

المبحث الثاني : التشريعات الإقتصادية و المالية المنظمة للإستثمار في المنطقة الحرة .

المبحث الثالث : دور المناطق الحرة في علاج بعض المشاكل الإقتصادية .

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة.

إن فكرة المناطق الحرة تعتبر فكرة قديمة، تمثلت في إعطاء تسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية التي كانت تشهد نشاطاً كبيراً في التبادل التجاري وخاصة بين الشرق والغرب، وقد أدت هذه التسهيلات إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري وزيادة اهتمام الدول والحكومات بأهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المناطق الحرة.

كأي مصطلح وضعت العديد من التعاريف لمفهوم المناطق الحرة من قبل الدارسين و الباحثين في هذا الموضوع و في هذا المطلب سنحاول عرض تعريف يسمح بفهم ما هي عليه انطلاقا من نشأة المناطق الحرة .

الفرع الأول: نشأة المناطق الحرة.

يعود ظهور و نشأة المناطق الحرة تاريخياً إلى أكثر من ألفي سنة ، منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، فقد عرضت أول منطقة حرة في التاريخ في جزيرة (ديلوس) –DELOS – في بحر إيجي وذلك بفضل وجودها على موقع جغرافي هام يربط تجاريا بين الشرق و الغرب و كانت النشاطات في ذلك الوقت مقتصرة على عمليات تخزين البضائع من أجل إعادة تصديرها و تموين السفن، و نتيجة لقيام الثورة الصناعية و فرض القيود على إنتقال السلع و تبادلها و إقامة الاستثمارات الصناعية،و مع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء المناطق الحرة المختلفة في المدن ذات الموانئ لتسهيل حركة التجارة بينها و بين مستعمراتها.[1]

و من أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة : [2]

- منطقة جبل طارق وأنشئت عام 1704.
- منطقة سنغافورة وأنشئت عام 1819.
- منطقة هونغ كونغ وأنشئت عام 1842 .
- أما المناطق الحرة التي أقامتها الدول الأوربية الأخرى فأهمها ميناء هامبورغ (عام 1881) و ميناء برلين (عام 1885) و ميناء نابولي (عام 1869).

و الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية أولت اهتمامها بالمناطق الحرة و قامت بإعداد الدراسات لإقامة منطقة حرة في ميناء (سولينا) الواقع عند مصب نهر (الدانوب) على البحر الأسود.

---

[1] أمجد زهير عبد الفتاح، **دور تشريعات المناطق الحرة في تشجيع الإستثمار دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، قسم القانون،كلية الدراسات الفقهية و القانونية، جامعة آل البيت، 2005–2006 ، ص 12 .

[2] محمد قاسم خصاونة، **الاستثمار في المناطق الحرة** ،دار الفكر، عمان الأردن ، 2010 ، ص 15 .

لقد راحت المناطق الحرة تتوسع و تنتشر في بقاع مختلفة من العالم،و خاصة في أوروبا،قبل أن تتراجع و تتكمش بعد الحرب العالمية الأولى و خصوصا منذ عام (1930) إبان أزمة الكساد العالمي الكبير،لتعود و تنشط مجددا بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدا النشاط التجاري بالانتعاش و الاتساع تدريجيا، فأقيمت على سبيل المثال آنذاك (منطقة ميناء بنما الحرة) عام (1945) .

حتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين بقي نشاط المناطق الحرة مقتصرا عموما على النشاط التجاري،إلى أن بدأت المنطقة الحرة في (شانون/غرب ايرلندا عام 1959) بتغيير و تطوير النمط التقليدي السائد في المناطق الحرة،حيث ركزت على انشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب أعداد كبيرة من العمالة و تعمل على تنمية الصادرات،حيث و حتى عام (1970) كانت (شانون)قد نجحت في استقطاب (1000) مصنع أجنبي ينتج للتصدير فقط .[1]

و مع بداية الستينات ،انتشر التخصص في الأنشطة القائمة في المناطق الحرة (التجارية /الصناعية /الخدمية)و توسع انتشارها في أكثر من (80) دولة في العالم، و كانت تجربة الصين في هذا المجال من التجارب الأكثر إثارة للاهتمام، حيث تم بدءا من عام (1978) إنشاء أربع مناطق اقتصادية في مقاطعة غاندونج، عممت فيما بعد على المقاطعات الصينية الأخرى إلى أن وصل عددها حاليا إلى 32 منطقة حرة، آخرها منطقة بودنج التي انشات عام (1990) و يعمل فيها يوميا 200 ألف عامل، علما أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذه المناطق الحرة بلغ في نهايات القرن الماضي حوالي 28 مليار دولار، و أن الحكومة الصينية حصلت من هذه الاستثمارات في عام (1998) على دخل ضريبي قيمته2.1 مليار $.

و قد ظهرت مناطق متعددة من المناطق الحرة مثل المناطق الحرة الاستثمارية، المناطق الحرة التكنولوجية، و مناطق الاقتصاد الخاصة و غيرها و جميعها تعد من أدوات السياسة الجديدة و التي تستخدم لتحسين و تسهيل التجارة الحرة و فرص العمل و المبادلات الخارجية و نقل التكنولوجيا و الانتاج الصناعي و النمو الاقتصادي، حيث تتميز المناطق الحرة في الوقت الحاضر بأنها أصبحت مركزا للتكنولوجيا و اصبحت صناعة المنتجات التكنولوجية من اهم اختصاصاتها. [2]

[1] عابد فضيلة، **اقتصاديات المناطق الحرة في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30، العدد 3،2008 ، ص 13.

[2] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق ، ص 18 .

الفرع الثاني: مفهوم المناطق الحرة.

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحرة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لها.

وبالنظر في التشريعات المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم نجد أنها لم تضع تعريف محدداً للمنطقة الحرة، وإنما وضعت تحديداً لحدود المنطقة أو لإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة الحرة أو تعيين لمجالات النشاط التي من الممكن ممارستها داخل حدود تلك المناطق والأهداف المتوخاة من إقامتها.

- فتعرف المناطق الحرة من طرف لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة بأنها: " مجال جغرافي حدوده ثابتة ومداخله مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق الجبائية أو الجمركية ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج متبعة في ذلك نفس إجراءات الدخول، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج، باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون" . [1]

- كما تعرف بأنها " جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية و صناعية و حالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك و الاستيراد و التصدير و النقد كما انها مساحة مقفلة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت المساحة في ميناء بحري أو جوي سواء كان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الطابع الاجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها . [2]

- تعريف اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا و ذلك في دراسة قامت بها حول تقييم المناطق الحرة في عدد من بلدان الأسكوا فعرفت المناطق الحرة بأنها:« مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية و بذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ عليها لتوزيعها و تأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها ».[3]

---

[1] Boris gombac, **les zones franches en europe**, editions emile bruylant ,bruxelles, 1991 ,P 25.

[2] منورا وسير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**،مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد2، 2003 ، ص 41 .

[3] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن،2003 ، ص 409.

– ايضا "هي تجمع سكاني محدد، و مسور، و متكامل البناء، و التجهيزات، و المرافق، يسمح خلاله بحرية الحركة، و العمل وفق أحدث الأساليب التكنولوجية و أفضلها، و الريعية الاقتصادية، وفق المبدأ الاقتصادي الكلاسيكي القائل دعه يعمل دعه يمر". [1]

– وتعرف في الجزائر بأنها " المناطق الحرة هي مساحات مضبوطة حدودها، تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات تجارية طبقا للشروط الواردة في المواد من 25 إلى 34 من المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمذكور ووفق أحكام هذا المرسوم.

" يمكن أن تشتمل أرض الأساس على مطار أو ملك وطني مينائي أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية. وإذا تضمنت المنطقة الحرة، كلياً أو جزئياً، ميناء أو مطار يبقى التشريع والتنظيم في مجال الأملاك الوطنية والأنشطة المينائية أو المطارية مطبقين عليها، لاسيما فيما يخص المهام المرتبطة بممارسة صلاحيات السلطة العمومية " [2]

من خلال هذا العرض يتجلى أنه ليس هناك تعريف موحد وإن توافقت جل التعاريف في مجالات التطبيق والأهداف والملامح العامة وفقاً لظروف كل دولة من حيث النظم السياسية و الاقتصادية التنظيمية، وبناءاً على هذا يمكن أن نقدم تعريفاً شاملاً.

المنطقة الحرة هي : جزء من أراضي الدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية، أو بالقرب منها، و يتم تحديده بالأسوار و عزله عن باقي أجزاء الدولة، و يخضع لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة، و يتم فيه ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، و يتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية الاستيرادية، و غيرها من الاجراءات بحيث لا يطبق على هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها .

[1] محمد قاسم خصاونة،مرجع سابق ، ص 19 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 94–320 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994 **المتعلق بالمناطق الحرة**، العدد 67 الصادرة تاريخ 1994/10/19، ص ص 13–14.

المطلب الثاني: خصائص و أنواع المناطق الحرة.

لقد اقتصر مفهوم المناطق الحرة في السابق على المفهوم التقليدي، الذي يقوم على تخزين البضائع، ثم إعادة تصديرها، و مع مرور الوقت فقد تطور هذا المفهوم ليشمل أنشطة أوسع، لذلك فإن خصائص المناطق الحرة تختلف باختلاف نوع المنطقة في حد ذاتها سواء تجارية، صناعية أو خدماتية.

الفرع الأول: خصائص المناطق الحرة.

هناك عدة خصائص للمناطق الحرة نذكر منها: [1]

أولا: نظام جبائي مرن: الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح إمتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الإستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه، و هذه الإمتيازات ما هي إلا وسيلة لجلب المتعاملين الإقتصاديين الأجانب لإستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة .

ثانيا: الشمولية والعالمية : وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الإستثمار الخارجي لكل المتعاملين الإقتصاديين(المستثمرين)، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الإستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الإعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الإقتصاديين في المناطق الحرة.

ثالثا: المساواة : في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الإقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين(ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق و الواجبات داخل المنطقة الإقتصادية الحرة فالحوافز و الضمانات الممنوحة يشغلها و يستفيد منها كل الأطراف بدون إستثناء.

رابعا: غياب المشاكل الإدارية : إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة و بسيطة دون تعقيدات و مشاكل في نوعية التسيير.

[1] فطيمة لبعل،**المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية-المنطقة العربية الحرة المشتركة الأردنية السورية2010/2000** ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012، ص ص 96،95 .

الفرع الثاني: أنواع المناطق الحرة.

تتعدد أنواع المناطق الحرة حيث يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين و ذلك حسب :عدد النشاطات المتواجدة فيها، نوعية النشاط الذي يمارس فيها الأعضاء المشاركة في إنشاءها.

أولا :حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها :تنقسم إلى: [1]

1- **المناطق الحرة الخاصة** : هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلد، تهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، التخزين أو لأي عملية أخرى، و يتم تحديد القوانين الخاصة لهذا المشروع.

2- **المناطق الحرة العامة:** تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار و الشركات والمؤسسات و الهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطاتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

و تضم ما يلي :

- المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها.
- المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن.
- المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها .

ثانيا :حسب نوعية النشاط الممارس فيها : تنقسم الى : [2]

1- **المنطقة الحرة التجارية:** يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلع من خارج البلد، أو من داخله ،بغرض تصنيعها، و بيعها في الوقت المناسب، وقد تجرى عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات، و التي تتناول شكل البضاعة، دون المساس بجوهرها، كالفرز، و التعبئة، و التغليف.....الخ.

[1] بلعزوز ين علي وأحمد مداني، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائر وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13- 14 نوفمبر2006 ، ص 7 .

[2] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 22 .

وتأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال من أهمها :[1]

أ- **الميناء الحر:** منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الأحيان لخدمة الميناء، و كان الهدف منها قديما هو تخزين البضائع و إعادة شحنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية عليها،و في الوقت الحاضر تمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها و تعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية بها سواء كانت الأفراد أو الشركات للرسوم الجمركية أو الضرائب، ومن أمثلة هذا النوع المعروفة في الوقت الحالي هامبورغ بألمانيا، كوبنهاجن بالدانمارك، بور سعيد بمصر، وسنغافورا، وهونغ كونغ.

ب- **المحلات الحرة:** هي امتداد لفكرة المناطق الحرة التجارية، تختص في عمليتي البيع والشراء، تتمركز غالبا في في الموانئ و المطارات و السكك الحديدية.

ت- **المخازن الحر** : يتميز هذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن والتخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة، بدون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق و الرسوم الجمركية.

تلجأ المناطق الحرة التجارية إلى تنشيط و توسيع الحركة التجارية عن طريق إنشاء مناطق حرة جزئية خارج حدود المنطقة الحرة الأصلية، في العادة تكون المنطقة الحرة الجزئية عبارة عن مؤسسة، حيث تخضع عملياتها الإنتاجية لنظام الإعفاء من الرسوم،و تسير تحت إدارة ومسؤولية المنطقة الحرة الأصلية خاصة في المناطق الحرة التي تأخذ شكل الميناء الحر و المخازن الحرة.

2- **المنطقة الحرة الصناعية:** تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية،و تفضلها المؤسسات الاستثمارية، فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة، و إعفاءات ضرائب الشركات، بالإضافة إلى البنية التحتية، و عدم خضوعها لأية قيود، و محددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد :[2]

أ- **المناطق الحرة الصناعية للتصدير:** تقترح ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية تعريفا أدق لها، إذ تعتبر أن:المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي المعمول به،و عادة ما تقع بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستورد منها السلع و التجهيزات و كذا المواد الأولية دون أن تخضع

[1] فطيمة لبعل، مرجع سابق، ص 97 .

[2] محمد قاسم خصاونة،مرجع سابق، ص 22 .

للرسوم الجمركية من أجل تحويلها و تصديرها فيما بعد، و تفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة، و تعتبر مدينة شانون بجمهورية أيرلندا أول منطقة حرة مختصة في تحويل السلع و إعادة تصديرها،و أول منطقة صناعية حرة للتصدير.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية.

ب- المناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل وعمل المؤسسات: إن إنتاج هذه المناطق ليس موجه نحو الخارج فهي ترتكز على قدرات السوق المحلية ، والغرض منها إنعاش و بعث الاقتصاد الوطني و ترقية الشغل،و هذا النوع من المناطق يتواجد بالدول الصناعية بسبب متطلبات إنشاءها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها ، ويشير الباحثون إلى أن هذا النوع بدأ ببريطانيا في الثمانينات بهدف تحريك و تنشيط الحياة الاقتصادية في المدن و المراكز الصناعية من خلال الحفاظ على النشاط المهدد او تعويضه بنشاطات أخرى ، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

3- **المنطقة الحرة الخدمية:** يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة من الانواع التي ظهرت حديثا،و يشمل منطقة معالجة المعلومات،و منطقة الخدمات المالية،و منطقة التجارة الحرة. [2]

من خلال ما سبق فإن المناطق الحرة تصنف إلى نوعين يمكن توضيحهما من خلال الشكلين الآتيين:

[1] بلعزوز بن علي و أحمد مداني، مرجع سابق، ص ص 7،8 .

[2] مراد محمودي ،**النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة** ، دار كتاب الحديث،القاهرة ،2002، ص22 .

الشكل رقم (01) : أنواع المناطق الحرة حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها.

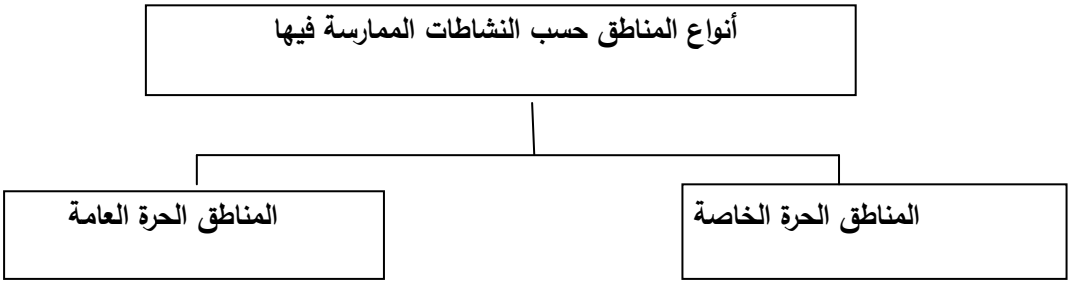

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات السابقة .

إذا و حسب التصنيف من حيث النشاطات المتواجدة فالمشروعات المقامة في المناطق الحرة ترجع إلى طبيعة المنطقة الحرة، فإن كانت متخصصة أي تهدف لإقامة مشروع واحد مثلا فيتم تحديد القوانين الخاصة لكل مشروع، و على عكس ذلك تتسم المناطق الحرة العامة بحرية النشاط الإقتصادي لتقوم بالدور الأكثر أهمية لجميع التجار و الشركات والمؤسسات و الهيئات الاقتصادية. [1]

أما فيما يخص تصنيف المناطق الحرة من حيث الطبيعة إلى مناطق صناعية و تجارية فيمكن الجمع بينهما، فيما تغلب صفة إنشاء المصانع على الأولى لإحداث تغييرات جوهرية تصنيعية على المنتجات و يغلب النشاط التجاري على النوع الثاني و الذي يجمع أمور التخزين و التصدير للسلع مع عدم إدخال أية تغييرات جوهرية على تلك السلع بسبب طبيعتها الغير تصنيعية و الشكل التالي يوضح ذلك :

[1] دائرة البحوث الإقتصادية" ندوة ميناء صلالة و الفرص الواعدة "،**المناطق الحرة و دورها في تشجيع الإستثمارات و رواج تجارة إعادة التصدير**،غرفة التجارة و الصناعة ،عمان ، 15فبراير 1999 ، ص03.

الشكل رقم (02) : تصنيف المناطق الحرة من حيث طبيعة العمل.

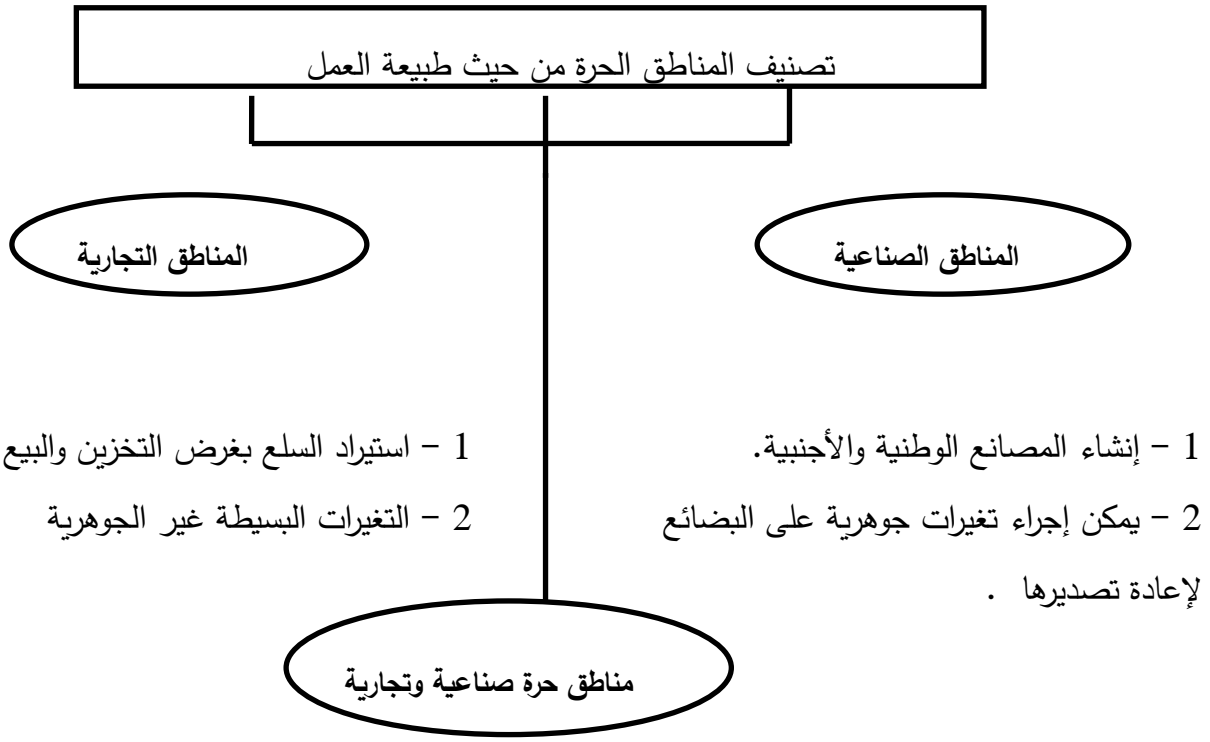

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات السابقة.

و تلجأ المناطق الحرة للقيام بالدورين الصناعي و التجاري و هو المجال الأجدى و الأرحب و الأكثر تطبيقا خصوصا و أن الدول في الفترات الراهنة تسعى لتعزيز وضعها الصناعي و التنافسي و ذلك بتقديم السلع ذات المقدرة على المنافسة الجيدة من خلال المميزات التي توفرها المناطق الحرة في الدولة المضيفة.

كما أن الإتجاه الحالي هو إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة و خاصة في الدول النامية مع بروز مؤشرات لظهور مناطق حرة متخصصة في الخدمات. [1]

[1] دائرة البحوث الإقتصادية" ندوة ميناء صلالة و الفرص الواعدة ، مرجع سابق ، ص 04.

المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة.

تختلف أهداف المنطقة الحرة بإختلاف طبيعتها و نوع النشاط القائم بها، فأي نجاح لها يستوجب وضوح هذه الأهداف و تطابقها مع الظروف الجيوسياسية و الإقتصادية للبلد المضيف.

الفرع الأول: أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة.

تسعى الدول من خلال إنشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستثمار في تلك المناطق، وتقدم لأجل ذلك حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية بالإضافة لتسهيلات مختلفة، والدول من وراء كل ذلك تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي تعرض بعضا منها فيما يلي:[1]

أولا: تسهم المناطق الحرة في تسريع عملية النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، ويمكن ملاحظة دلك في الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي تشهدها الصين العملاق الاقتصادي الجديد الذي أذهل العالم بحجم نموه الاقتصادي الهائل.

ثانيا: تهدف الدولة المضيفة للمناطق الحرة إلى استخدام هذه المناطق كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي ، بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات المضطردة التي تطرأ على هذا الاقتصاد و التأقلم معها أولا بأول.

ثالثا: المساهمة في تحقيق العجز في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة المضيفة، من خلال زيادة الموارد غير المباشرة الناتجة عن هذه المناطق والمتمثلة في زيادة دخلها من رسوم الملاحة والمرور والتأمين ورسوم الخدمات.

رابعا: نقل التكنولوجيا المتقدمة و رفع المهارات الفنية للعمالة المحلية،بما يسهم في مواكبة الدولية للتطورات المضطردة في قطاع التكنولوجيا الصناعية، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بمستوى الصناعات الوطنية فيها.

خامسا: تسهم المناطق الحرة في زيادة متحصلات الدولة من العملات الصعبة .

سادسا: توفير فرص عمل جديدة و المساعدة في تحقيق حجم البطالة في الدولة المضيفة.

سابعا: توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية الضرورية في أوقات السلم و عدم مواجهة العجز في هذه المواد في أوقات الحرب أو في الظروف الطارئة، من هذه المواد على سبيل المثال المواد الغذائية.

[1] نور الدين هرمز و آخرون، **واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد(26) العدد01، سورية،2004، ص 126 .

ثامنا: تسهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض أقاليم الدولة النائية التي يتجنب السكان الاستقرار فيها، و يعزف المستثمرون عن إقامة مشروعاتهم عليها.

تاسعا: تدفع المناطق الحرة الدول المضيفة لها إلى الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي تتميز به هذه الدول، من خلال تحويل المنطقة الحرة فيها إلى مركز تجاري عالمي لتسويق الصادرات إلى الأسواق المجاورة و غيرها من الأسواق في مناطق جغرافية مختلفة من العالم.

عاشرا: تسهم المناطق الحرة في توسيع قاعدة التصنيع و تنمية الصادرات في كثير من مناطق العالم و ما يترتب على ذلك من آثار ايجابية على الدول المضيفة.

الفرع الثاني: أهداف المناطق الحرة بالنسبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

من الأهداف المتعددة التي تسعى لتحقيقها الاستثمارات المحلية والأجنبية من وراء استثمارها في المناطق الحرة مايلي: [1]

أولا: الاستفادة من الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية و التسهيلات المختلفة التي تمنحها الدول المضيفة لجذب و تشجيع الاستثمار إلى المناطق الحرة فيها.

ثانيا: مد دورة حياة المنتجات و على وجه الخصوص تلك التي تتأثر بعمليات الشحن و النقل والتفريغ، من خلال إنتاج هذه السلع في المناطق الحرة القريبة من الأسواق التي سيتم توزيعها فيها.

ثالثا: سهولة إيصال السلع المصنعة في الأوقات المناسبة و بأقل تكاليف ممكنة من خلال استخدام المناطق الحرة كمستودعات تخزين قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

رابعا: الاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات الفنية المختلفة.

تتجاذب أهداف المناطق الحرة إرادات تجمعها المصلحة المشتركة، إرادات الدول المضيفة التي تطمح لتحقيق جملة من الأهداف والغايات وإرادات المستثمرين محليين كانوا أم أجانب الذين يقف الربح و تحقيق الفائدة في صدارة أهدافهم و تلخص في الجدول التالي:

[1] محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمار** ، دار الجلي الحقوقية ، لبنان، 2007 ، ص 46.

الجدول رقم(01) : أفكار المستثمر مقابل أفكار الدول المضيفة فيما يتعلق بالاستثمار في المناطق الحرة

المستثمر	الدول المضيفة للمناطق الحرة
العائد على الاستثمار	توفير فرص عمل
أدنى تكلفة ممكنة	جذب استثمارات دائمة
أقل مخاطر محتملة	قرار الدولة
عدم وجود تأثيرات سياسية	الاستخدام من قبل السياسيين
أقل مجهود إداري	قواعد التحكم
سهولة الحصول على النقد الأجنبي	يرغب المستثمر في كل شيء بدون مقابل
استقرار سياسي	قيادة جديدة، قواعد جديدة
استقرار ضريبي	ضرورة الاعتماد على الضرائب
يجب على المناطق الحرة أن تكون ممتنة ومتعاونة	يجب على المستثمر أن يكون شاكرا و ممتنا.

المصدر:محمد علي عوض حرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمار ، دار الجلي الحقوقية ، لبنان، ص45.

من خلال هذه الأفكار للمستثمرين التي تقابلها أفكار الدول المضيفة خاصة فيما يتعلق بالإستثمارات تجدر الإشارة إلى أن المناطق الحرة و على الرغم من أنها تسمح بتحقيق هذه الأهداف و التي تمثل فوائد بالنسبة للدول المقيمة لهذه المناطق، فهي تكتسب من خلالها أهمية إقتصادية.

الفرع الثالث:أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة الصناعية الكبرى .

تعمد الدول الصناعية الكبرى إلى تشجيع إنشاء المناطق الحرة في كثير من دول العالم تحقيقا لأهداف سياسية و اقتصادية و منها:[1]

أولا: المحافظة على تواجدها الدائم في الأسواق المحلية والدولية، خاصة في ظل توسع عمليات التصنيع التي شهدها الكثير من دول العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، ومن الأدوات التي تستخدمها الدول الصناعية الكبرى من أجل تحقيق ذلك تشجيع الشركات الكبرى التي تنتمي إليها للاستثمار في المناطق الحرة التي تقع في دول تتميز برخص عمالتها و توفر المواد الخام الأولية فيها، بالإضافة لقربها من الأسواق الدولية الكبرى، و هو الأمر الذي يترتب عليه خفض تكلفة إنتاج السلع مقارنة بتلك التي يتم إنتاجها داخل هذه الدول ذات الأجور المرتفعة للعمالة والتكلفة العالية للإنتاج.

ثانيا: تحقيق أهداف تتعلق باعتبارات جغرافية و سياسية و مثال ذلك ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان من دعم و تشجيع لعمليات التصنيع والإنتاج في المناطق الحرة في كوريا الجنوبية ذات الاتجاه الرأسمالي في مواجهة كوريا الشمالية ذات الاتجاه الشيوعي.

ثالثا: يوفر الاستثمار في المناطق الحرة لبعض الدول الوسيلة لاختراق التكتلات الاقتصادية التي تنشئها دول أخرى، و الالتفاف على الحواجز والقيود التي يتم فرضها على السلع الواردة من خارج هذه التكتلات ، نضرب مثالا لذلك قيام المؤسسات الأمريكية بإنشاء مشروعات استثمارية في المناطق الحرة في ايرلندا ،بهدف الحصول على شهادات منشأة لمنتجاتها حتى تتمكن من تسويقها في دول السوق الأوروبية المشتركة، دون أن تخضع لنظام الحصص أو التعريفة الجمركية التي تعامل بها السلع الواردة من خارج دول السوق الأوروبية.

[1] زوينة ريال ،**المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس و أفاق إنشائها في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر ،1996-1997، ص 21 .

المبحث الثاني:التشريعات الاقتصادية و المالية المنظمة للاستثمار في المنطقة الحرة.

عمدت الدول إلى إنشاء مناطق تخضع لسيادتها سياسيا و تشريعيا تسمى بالمناطق الحرة تستخدمها كوسيلة لجلب الإستثمارات المحلية و الأجنبية و كأداة من أدوات التنمية الإقتصادية، كما أن يهتم المستثمر في المناطق الحرة بالتشريعات التي تؤدي لخفض تكاليف الإنتاج وحصوله على احتياجاته المختلفة وسهولة اتصاله بالعالم الخارجي لتسويق منتجاته. ويمكن تقسيمها إلى :

المطلب الأول: الإطار القانوني للتشريعات المنظمة للإستثمار في المناطق الحرة .

لا يمكن تصور اندفاع دولة ما إلى دعوة شركات لأجل الاستثمار، في ظل غياب نصوص قانونية، تنظم عملية الاستثمار و تعطيها بعدا أكثر مصداقية.

إن سياسة "الباب المفتوح" أمام الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي، يجب أن تكون مقنّنة بموجب نصوص قانونية واضحة، ويجب أن تراعي الشروط الآتية: [1]

أولا: أن تتّسم النصوص القانونية ضمن قانون الاستثمار بالوضوح من حيث الدعوة الصريحة للشركات بالاستثمار، الحوافز المقدمة، الضمانات، كيفية تسوية النزاعات، التحكيم، الهيئة التي تشرف على عملية توجيهه و تنظيميه...الخ.

ثانيا: ثباتها على الاستثمارات، إذ في هذا الشأن المراجعات أو الإلغاءات التي تجري في المستقبل لا تطبق على المشاريع الاستثمارية التي أنجزت و هي في طور التشغيل إلا إذا طالبت الشركات بذلك.

ثالثا: لا يجب أن يشوب قانون الاستثمار الغموض أو يمتاز بثغرات قانونية.

رابعا: أن يكون أداة حقيقية لترجمة السياسات المتبعة إلى إجراءات حقيقية لتحقيق الأهداف المسطرة.

خامسا: تلك الشروط السابقة الذكر تبقى غير كافية، إذا لم تتبع بإجراء عملي، أين بموجبه يتمّ فرض تلك النصوص بقوة القانون ميدانيا، و لا يكون ذلك سوى في دولة تتّسم بسيادة القانون و بالشفافية.

[1] وسام مجدي عطية ،**الآليات القانونية والإقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار المطبوعات الجامعة ،الإسكندرية، 2012، ص 100 .

المطلب الثاني:الإطار التنظيمي و التوجيهي للإستثمار في المنطقة الحرة .

إن الإقرار الحقيقي لسياسة الانفتاح على الاستثمار يحتاج إلى إنشاء جاهز يكون قائم بذاته لأجل القيام بمختلف المهام التي تخص تنظيمه، تدعيمه و ترويجه،و هذا الجهاز لا يتوقف على مجرد إنشاء هيئة تتولى لوحدها تلك المهام بل يشترط تكثيف الجهود بإشراك وظائف أخرى وأجهزة أخرى، ومن ثم استحداث التنسيق فيما بينها لأجل جهاز محكم يكون قادرا على تولي تلك المهام.

و باعتبار أن تلك الهيئة أداة فاعلة لتدعيم و ترويج الاستثمار و متابعته، فهي تخول لها صلاحية تأدية المهام التالية: [1]

الفرع الأول: تقديم المساعدة و الدعم الكافي للشركات ، ومن ثم تدليل العقبات التي يحتمل أن تعيقها خاصة عند اتخاذ الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال:

أولا: دراسة طلباتها، و إشعارها كتابيا بإستلام تراخيص الاستثمار بعد الموافقة عليها.

ثانيا: مساعدتها و توجيهها من حيث كيفية اتخاذ الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك.

ثالثا: مساعدتها في الحصول على أراضي لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وعلى التمويل، و على تحقيق تسهيلات أخرى متنوعة مثل إجراءات الإقامة ...الخ.

الفرع الثاني: منح المزايا و الحوافز: حيث يجب أن تلتزم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بمنح الحوافز للشركات طبقا للأحكام القانونية و التزامها بنشر تلك القرارات و الإعلان عنها.

الفرع الثالث: مهمة المتابعة والرقابة: وذلك لأجل ضمان متابعة الالتزامات المتبادلة بين الدولة والشركات، و تتجلى في:

أولا: السهر على احترام الشروط المرتبطة بالحوافز المحصل عليها.

ثانيا: التأكد من عدم وجود عراقيل ميدانية و إدارية، التي يحتمل مصادفتها عند إنجاز المشاريع الاستثمارية.

ثالثا: متابعة مدى احترام الشركات الأجنبية التزاماتها، وممارستها في هذا الشأن.

الفرع الرابع: قيامها بالترويج و الإعلام: إلى جانب المهام السابقة فإن الهيئة المخول لها صلاحية تنظيم و تدعيم الاستثمار ملزمة بتجسيد مهام تدخل في نطاق الترويج و الإعلام و التوثيق و هي:

[1] مسكين خيرة، **دور المناطق الحرة في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**،مذكرة ماجستير،تخصص تجارة و لوجستيك اورومتوسطي،جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم ،2013، ص ص27 ،28 .

أولا: توفير كل البيانات و المعلومات التي تحتاجها الشركات، وهي معلومات ذات طبيعة تقنية، اقتصادية، تشريعية، تنظيمية...الخ.

ثانيا: تقديم ملفات و منشورات، تخص فرص الاستثمار حسب المناطق و النشاطات.

ثالثا: تقديم ملفات و منشورات تخص النماذج المماثلة، و النماذج الأخرى الخاصة بالدول الأخرى في هذا الشأن.

رابعا: الترويج من خلال تقديم صورة مفصلة عن الإمكانيات التي تتمتع بها الدول المضيفة، سواء البشرية المادية، الحوافز، الضمانات ....الخ.

المطلب الثالث: الإطار التحفيزي للإستثمار في المناطق الحرة

ويمكن تقسيم هذه الحوافز والمزايا إلى: [1]

الفرع الأول: الحوافز المادية.

وتنطوي في أغلبها على خدمات مدفوعة الأجر، وقيام الدولة بتوفير هذه الخدمات بالمستوى والجودة التي ترضي أذواق المستثمرين و يؤدي إلى فائدة مزدوجة لكل من الدولة والمستثمر وهي تتعلق بعدة مزايا وحوافز أهمها:

أولا: البنية الأساسية: لاشك أن توافر البنية الأساسية المناسبة يشكل عاملاً من أهم العوامل المساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار في منطقة ما وخاصة في الدول النامية، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمرين ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، فخطوط النقل الحديثة مثلاً بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، وتتم أعمال البنية الأساسية على مراحل تبعا لكفاية الموارد المالية للدولة كما حدث في المنطقة الحرة "باتان بالفلبين" وعند الانتهاء من أعمال البنية الأساسية تماما يتم قبول طلبات الاستثمار في هذه المنطقة، ومن الملاحظ أن السرعة التي تتم بها أعمال البنية الأساسية تساهم إلى حد كبير في التعجيل باتخاذ قرار الاستثمار وبدء الإنتاج وفي سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الصناعية فغالباً ما تقدم المناطق الحرة مصانع سابقة التحضير للمستثمرين بغرض اختصار الفترة الزمنية اللازمة لبدء الإنتاج ولمساعدة المستثمرين على مواجهة صعوبات البناء في الدول المضيفة.

[1] عائشة سالم الحاجي،**المناطق الحرة أداة لرفع الكفاءة**، الملتقى العربي الأول حول"الاساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة" ،الشارقة، الإمارات،28-31 مارس،2005، ص 47 .

ثانيا: توافر المدخلات الأولية للعملية الإنتاجية (وأهمها عنصر العمل):

يرتبط نجاح منطقة معينة في جذب الاستثمارات إليها في مدى التوافر النسبي لعناصر الإنتاج و الانخفاض النسبي في تكلفة كل عنصر بالمقارنة بتكلفة نفس العنصر في الدولة الأم أو في المناطق البديلة ومن أهم هذه العناصر هو عنصر العمل.

ويمكن القول أن هذا العنصر لا بد أن يحتوي على:

1- توفير العمالة اللازمة للمشروعات في المناطق الحرة من عمالة مدربة وماهرة ورخيصة ويتعاظم دور هذه النقطة في تلك المشروعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة بحيث تشكل العمالة جزءاً كبيراً من تكلفة الإنتاج، ولقد ساهم هذا العنصر في نجاح المناطق الحرة الصناعية في المكسيك.

2- عقد بعض الاتفاقيات مع الدول التابع لها المستثمر والخاصة بحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثاني: الحوافز المالية.

عدة نقاط منها: [1]

أولا: الحوافز الجمركية: ويندرج تحتها عدة نقاط أهمها:

1- إعفاء السلع التي تستورد أو تصدر من و إلى المنطقة الحرة من الإجراءات الجمركية العادية التي تطبق في باقي أنحاء الدولة المضيفة.

2- عدم إخضاع السلع التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة إلى الرسوم الجمركية العادية، والجدير بالذكر أن بعض الدول تمنح إعفاءات مطلقا من هذه الرسوم والبعض الآخر يعفي بعض السلع فقط.

3- إعفاء الأدوات والمهمات والآلات اللازمة للمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة من الإجراءات والرسوم والضرائب الجمركية.

ثانيا: الحوافز الضريبية: تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج فانخفاض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج ومنه الاستفادة من مزايا الحجم الكبير من جهة، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية للإنتاج وهذا يعطي ميزة تنافسية للمشاريع العاملة في المناطق الحرة.

[1] حسان نادية، **أسباب فشل الأمر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار**:مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة،أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق بن عكنون،جامعة الجزائر،2007، ص375 .

الفرع الثالث: الحوافز الأخرى.

وتتمثل هذه الحوافز في العناصر التالية :[1]

أولا: عدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي أو التحويلات المالية أو أرباح المشروعات العاملة في المناطق الحرة.

ثانيا: إعانة الطاقة كدفع الدولة ما نسبته 50% من تكلفة الطاقة الكهربائية بالنسبة للاستثمارات الجديدة.

ثالثا: تخفيض معدلات الإيجار وتكلفة المرافق.

رابعا: تقديم إعانات مباشرة.

خامسا: حرية اختيار مجال الاستثمار (ويتوقف هذا على إمكانيات المستثمر المالية ودراساته للأسواق الداخلية والخارجية وقدرته على التصدير).

سادسا: توفير مساكن للقوى العاملة .

سابعا: توفير الأراضي المناسبة للمشاريع وبتكاليف منخفضة.

[1] حسان نادية ، مرجع سابق، ص 375 .

المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في علاج بعض المشاكل الاقتصادية.

تلعب المنطقة الحرة دوراً كبيراً من خلال الأهداف المرجو تحقيقها مما يعود على القطاعات المختلفة للاقتصاد المحلي بالآثار الإيجابية، منها المساهمة في التغلب على مشاكل ومعوقات التنمية للبلد المضيف وتحسين طبيعة الارتباط بين الأنشطة الممارسة في المناطق الحرة والأنشطة القائمة داخل الاقتصاد الوطني.

ومن أهم العوائق التي يمكن أن تساهم المناطق الحرة في حلها:

- المساهمة في معالجة انخفاض التكوين الرأسمالي .
- المساهمة في تحسين وتنشيط حركة التبادل التجاري.
- المساهمة في تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.
- التغلب على مشكلة فائض العمالة "القوى العاملة" وغيرها.

لمعرفة دور المناطق الحرة في التغلب على المشاكل الاقتصادية نتعرض للعناصر التالية :

المطلب الأول: معالجة انخفاض معدل التكوين الرأسمالي و المساهمة في تحسين وتنشيط حركة التبادل التجاري.

الفرع الأول: دور المناطق الحرة في معالجة انخفاض معدل التكوين الرأسمالي.

يعتبر انخفاض معدل التكوين الرأسمالي عائق من أهم العوائق التي تواجه التنمية في الدول النامية، ويعتمد التكوين الرأسمالي على الفرص الاستثمارية المربحة، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدولة المضيفة من خلال زيادة عدد وقيمة المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، فضلاً عن ذلك الاستثمارات المقامة داخل المناطق

الحرة تساعد في تنمية وتحديث البنية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصالات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل وإيجاد فرص عمل الموارد البشرية.[1]

وضع الدولة للسياسات الخاصة بجذب الاستثمارات المملوكة لوطنيين أو لأجانب للاستثمار يعتمد على الحوافز والضمانات التي تقدمها ومرونة أجهزتها في التعامل مع المستثمرين ومن بين هذه الحوافز عدم فرض ضرائب على المواد النصف المصنعة الأجنبية والتي يتم استخدامها في السلع والتي يتم إعادة تصديرها إلى

[1] ياسر علي القاضي،" **الجدوى الاقتصادية للمناطق الحرة: دراسة مقارنة لتجربة كل من مصر وكوريا الجنوبية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنوفية، مصر،1992، ص 62 .

الخارج كما قامت به العديد من الدول النامية التي نجحت في جلب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع داخل الاقتصاد المحلي، وتجدر الإشارة، أن إنشاء المناطق الحرة لا يكون الهدف منه منافسة الاستثمار داخل البلد المضيف في جلب رؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية ولكنه يقوم على حقيقة جذب رؤوس الأموال التي لم تكن لتستثمر داخل البلاد لولا وجود المناطق الحرة. [1]

الفرع الثاني: مساهمة المناطق الحرة في تحسين و تنشيط حركة التبادل التجاري.

إن التبادل التجاري لمشروعات المناطق الحرة هو انتقال للسلع والخدمات بين الاقتصاد الوطني والعمل الخارجي.

فأي ميزة تحصل عليها المناطق الحرة عند تعاملها مع الاقتصاد الوطني (تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات أو خفض رسوم التصدير إليها) تدخل في إطار العلاقات التفاضلية التي تقيمها الدول المضيفة مع الدول الأخرى.

وتهدف الدول النامية من إنشاء المناطق الحرة في إطار التغلب على معوقات الصادرات وتحسين معدل التبادل التجاري من خلال إعطاء الحركة لقطاع الصادرات وتوسيع القاعدة الصناعية سواء كانت المناطق الحرة صناعية أو تخزينية أو خدمية فإنها تستطيع القيام بهذا الدور على النحو التالي:[2]

أولا: قيام مشاريع الصناعة في المناطق الحرة بتشجيع صادرات الدولة المضيفة من خلال زيادة المكون المحلي في إنتاجها.

ثانيا: قيام مشاريع التخزين بتشجيع قطاع الصادرات بالدولة المضيفة على تصدير الصادرات المصنعة والنصف المصنعة إلى المناطق الحرة وبالتالي تصديرها للخارج.

ثالثا: قيام مشاريع الخدمات بتشجيع قطاع الصادرات الغير المنظورة من البلد المضيف من خدمات العمالة والخدمات الأخرى (استخدام مرافق الدولة من أراضي وموانئ...) وتشجيع إقامة الصناعات الاستهلاكية في الاقتصاد المحلي للوفاء باحتياجات الوحدات التي تخدمها.

[1] صلاح زين الدين ، **إقتصاديات التصدير و المناطق الحرة** ، دار النهضة العربية، ط 1، القاهرة،2000، ص 87 .

[2] بديع الجميل قدو، **التسويق الدولي** ، دار الميسرة ، ط 1 ،عمان ، 2009 ، ص 188.

المطلب الثاني: أثر المناطق الحرة على ميزان المدفوعات.

ترجع أهمية معرفة الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة على الاقتصاد المحلي إلى التعرف على مدى نجاحها في تحقيق زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة وتخفيض العبء على ميزان المدفوعات.

يؤثر التبادل التجاري بين المناطق الحرة والاقتصاد المحلي على الميزان التجاري في جانبه الدائن في حالة استيرادها من الاقتصاد المحلي من سلع وسيطة، مواد خام، مواد نصف مصنعة أو تامة الصنع لإعادة تصديرها للخارج"صادرات منظورة" ويؤثر التبادل التجاري أيضا على ما ستستورده من خدمات من داخل البلد المضيف والمتمثلة في استخدام الأرض والمصانع الجاهزة بمقابل مادي واستخدام الموانئ أو المطارات والمرافق الأخرى والحصول على خدمات العمالة الوطنية.

أما في الجانب المدين لميزان المدفوعات نجد ما تصدره من سلع مصنعة ونصف مصنعة... وما تقوم الدولة باستيراده من الآلات والمستلزمات والمعدات لتشغيل المنطقة الحرة واردات منظورة ويحتوي الجانب المدين أيضا "الواردات الغير المنظورة" المتمثلة في ما تنفقه الدولة من تكاليف للإنشاء كمرافق البنية الأساسية والتكاليف الأخرى التي تتحملها من أجل إقامة وتشغيل المنطقة وكذا صادرات المناطق الحرة إلى البلد من تقنيات وحقوق معرفة وعلامات تجارية.[1]

تؤثر المناطق الحرة على حساب التحويلات من جانب واحد في ميزان المدفوعات في الجانب الدائن يتمثل فيما تحصل عليه الدولة من هدايا وإعانات أو تعويضات من المناطق الحرة وتحويلات العمالة في مشاريع المناطق.

أما الجانب المدين من حساب التحويلات فيتأثر بما تحصل عليه الدولة من القروض لإقامة المناطق الحرة من الجهات المحلية أو الخارجية أو تدفق رأس المال المملوك للوطنيين المستثمرين داخل المناطق الحرة.

ويمكن القول أن ميزان المدفوعات للدولة المضيفة يعامل المنطقة الحرة المقامة داخل البلد كالعمليات الاقتصادية التي تتم بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي، ومعاملات المناطق الحرة مع العالم الخارجي لا تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة إلا في حدود الرسوم التي تدفع مقابل مرورها بأراضيها أو موانئها.[2]

[1] جمال جويدان الجمل ، **التجارة الدولية** ،مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2006، ص 234 .

[2] المرجع السابق، ص 235.

وهناك عناصر تحقق آثار إيجابية على ميزان المدفوعات: [1]

- الرسوم المفروضة على حركة الصادرات والواردات للمناطق الحرة.
- العائد نظير الخدمات الاستشارية والإدارية التي تقدمها إدارة المنطقة.
- أجور العمالة الوطنية في مشروعات المناطق الحرة.
- نسبة من أجور العمالة الأجنبية المنفقة في البلد المضيف.
- إعادة استثمار أرباح المستثمرين المحققة داخل المناطق الحرة في البلد المضيف.
- فروق في تكاليف التصدير للمناطق الحرة عن تكاليف التصدير للأسواق الأخرى.
- ما يترتب عن تحديد حصص معينة من إنتاج مشروعات المناطق الحرة لسد الاحتياجات الوطنية من بعض السلع.
- زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي نتيجة لحصول الدولة على بعض الإيرادات السيادية على مشروعات المناطق الحرة أو على معاملاتها التجارية مثل الرسوم والإتاوات والإيجارات وحقوق الامتياز...

أما أهم العناصر السلبية التي تعود على ميزان المدفوعات هي:

- تسهيلات الدولة المضيفة التي لا تشكل حافزاً قوياً يجذب الاستثمارات الأجنبية للعمل في المناطق الحرة.
- الواردات في استثمارات البنية الأساسية للمناطق الحرة حيث يتم استيراد جزء كبير من احتياجات البنية الأساسية من الخارج.

[1] ياسر علي القاضي، مرجع سابق، ص 36.

المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في التغلب على مشكلة فائض العمالة.

تسعى غالبية الدول النامية من إنشاء المناطق الحرة التي تعاني من البطالة بغية الحل لهذه المشكلة، ويتمثل إسهام المناطق الحرة فيما تقدمه من فرص عمل جديدة في مشروعات المناطق الحرة داخل البلد المضيف.

إن اعتماد الدولة على المناطق الحرة لزيادة العمالة واستيعاب العمالة الفائضة يحقق لها المزايا التالية: [1]

أولا: زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من خلال الأجور للعمالة الوطنية داخل المناطق الحرة والعمالة الأجنبية الذي تنفقه داخل البلد.

ثانيا: رفع الكفاءة الفنية والإدارية للعمالة الوطنية.

ثالثا: انخفاض التكاليف الاستثمارية لإيجاد فرص عمل في حدود العمل التي سوف تستحدثها المشروعات في المناطق الحرة.

رابعا: تنخفض تكلفة الفرصة البديلة للعامل حتى تصل إلى الصفر لأن العمالة التي تستوعبها المناطق الحرة كان من غير المحتمل استيعابها داخل الاقتصاد الوطني لولا إقامة المناطق الحرة

ويمكن أن نجمع أهم هذه الآثار على شكل نقاط:[2]

1- تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج الوطني نتيجة زيادة معدلات استخدام عناصر الإنتاج من ناحية و ارتفاع مستويات الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج من ناحية أخرى.

2- استغلال بعض الثروات الطبيعية التي لم يتم استغلالها من قبل.

3- استغلال بعض الطاقات الإنتاجية العاطلة الغير المستغلة من قبل سواء لعدم توفر مستلزماتها أو لعدم وجود أسواق مناسبة تستوعب كل منتجاتها.

4- سحب المستثمرون المحليون أموالهم المستثمرة في أنشطة تقليدية وإعادة استثمارها في بعض المشروعات ذات الكفاءة التكنولوجية المتقدمة مما يساعد على دفع عجلة التطور الصناعي بالمجتمع وتطوره تكنولوجيا واجتماعيا.

5- يترتب على إنعاش الحركة التجارية بصفة عامة تزايد المعاملات بين الاقتصاد المحلي والمناطق الحرة وبالتالي زيادة الدخل الوطني وما يترتب عليه من منافع اقتصادية كثيرة يصعب حصرها.

---

[1] مسكين خيرة، مرجع سابق، ص ص36 ،37 .

[2] العزيري كريم، **التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ظل قانون الاستثمار المقارن-دراسة مقارنة-** ، مذكرة ماجستير ،فرع إدارة و مالية، جامعة الجزائر ،2000-2001 ، ص 45

6- توفير المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال الأجنبية سوف يؤدي بلا شك إلى تحريك رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة في تنمية الاقتصاد المحلي سواء بالمشاركة مع رأس المال الوطني أو بالحصول على بعض الامتيازات بخصوص بعض الثروات الطبيعية المتاحة.

7- ارتفاع التكاليف في البنية الأساسية والمرافق في بعض المناطق.

8- تسرب موجات التضخم و ارتفاع الأسعار من خارج إلى داخل الاقتصاد الوطني.

9- مشروعات المناطق الحرة تجبر عددا من المتعاملين معها من العالم النامي على إحترام الوقت و ما ينعكس عن ذلك من آثار إيجابية.

10- زيادة نفقات الأمن و الدفاع في الدول التي لا تتمتع بالإستقرار السياسي و الإقتصادي .

11- تحول العمالة الماهرة من قطاعات الإقتصاد المحلي لخدمة الشركات المقامة بالمناطق الحرة بسبب الأجور المرتفعة .

12- المنافسة بين المناطق الحرة و ما ينتج عنها من هروب الإستثمارات نحو مناطق جديدة بسبب توافر شروط العمل المميز و الحوافز و المزايا الأخرى.

13- لا تلعب الإستثمارات المقامة في المناطق الحرة أحيانا دورا في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول المستقبلة بسبب عدم توافق الطرق الفنية للإنتاج مع ظروف البلد و مع نسب توفر عوامل الإنتاج.

14- إستغلال مبالغ للعمالة في بعض المناطق من أجور منخفضة و ساعات عمل أكبر من المعتاد.

خلاصة الفصل :

مما سبق و كخلاصة لما تم تناوله يمكن القول:

- أن فكرة إنشاء المناطق الحرة أساساً يرجع إلى عهد الإمبراطورية الرومانية في بداية شهرة تجارة الترانزيت حيث استعملت لتخزين البضائع بغرض إعادة تصديرها، فتطورت تطوراً مهماً من حيث نوعية النشاط والغرض والموقع والمساحة.
- أن الدول تهدف من إنشاء المناطق الحرة لتحقيق أهداف مباشرة تتمثل خصوصاً في خلق مناصب شغل جديدة وتنمية الصادرات من أجل إيجاد قاعدة تصديرية قوية وزيادة النقد الأجنبي والقيمة المضافة وتحقيق أهداف غير مباشرة كنقل التكنولوجيا والتنمية الإقليمية.
- أن التسهيلات الكبيرة و الحوافز المتعددة التي تمنح في المناطق الحرة لجلب الإستثمار لها آثار إيجابية على الإقتصاد المحلي و الدولي للدولة، من بينها تنشيط حركة التبادل التجاري و تخفيض العبء على ميزان المدفوعات و القضاء على البطالة...إلخ .

الفصل الثاني :

المناطق الحـــــرة ودورها في استقطاب الاستثمارات

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها و تحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي، و اعتباره مصدر لتمويل احتياجات الدول و محركا أساسيا لعجلة النمو الاقتصادي، لذلك زادت اهتمامات الباحثين الاقتصاديين و المنظمات الدولية بظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتسابقت الدول على اختلاف درجة تقدمها في جذبه، و تأقلمت مع متطلباته محاولة منها لتعظيم الاستفادة منه خاصة النامية منها.

و من خلال الفصل الثاني سنتناول عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث مباحث رئيسية كانت على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر وأهم العوامل المستخدمة في جذبه.

المبحث الثالث: تقييم دور المناطق الحرة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر و إن كان مصطلحا شائعا و كثير التداول خاصة على الصعيد الإقتصادي ، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق ، بإعتباره ظاهرة إقتصادية معقدة الجوانب و من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان ، و حتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يجب التطرق إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ، النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بتعدد الهيئات و المؤسسات المالية الدولية و تعدد المفكرين و الإقتصاديين ، لذا سيتم في البداية تناول مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر لبعض المفكرين و الإقتصاديين ، ثم يتم التعرض إلى مختلف تعاريف الهيئات و المؤسسات الدولية .

الفرع الأول : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المفكرين و الإقتصاديين .

وردت الكثير من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر، من المفكرين و الإقتصاديين و التي من بينها :

– كل إستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل. [1]

– هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار ، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. [2]

– نشاط إستثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الإستقلال بالإدارة و القرار، أو هو الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد أخر. [3]

---

[1] فريد نجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000 ، ص 23.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2001 ، ص 13.

[3] ملوكة بروة، **أثر المخاطر القطرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-**،مذكرة الماجستير(غير منشورة)،تخصص تجارة دولية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2011، ص7 .

الفرع الثاني: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الهيئات و المؤسسات المالية الدولية.

وردت العديد من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر من الهيئات و المؤسسات الدولية و التي من بينها :

أولا: تعريف صندوق النقد الدولي:

يعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر".[1]

ثانيا : تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية " الأونكتاد" الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الإستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم (البلد الذي تنتمي له الشركة المستثمرة)، و شركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (البلد المستقبل أو المضيف).[2]

ثالثا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.[3]

رابعا : تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية :

الإستثمار الأجنبي المباشر يجري قصد تأسيس روابط إقتصادية مع مؤسسة، و خاصة منها الإستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة التأثير على تسيير المؤسسات بواسطة :إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع، المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة، الإقتراض على المدى الطويل خمس سنوات فما فوق. [4]

---

[1] عبد الكريم كاكي،**الاستثمار الأجنبي و التنافسية الدولية**،مكتبة الحسن العصرية،لبنان،2013،ص 19.

[2] محمد قويدري، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف– الجزائر– ، 17–18 أفريل 2006،ص 286.

[3] قادري عبد العزيز ،**الإستثمارات الدولية-التحكيم التجاري الدولي ضمان الإستثمارات**،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2004، ص 160.

[4] نعيمة أوعيل،**واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر1998-2005**، ط1 ،مكتبة الوفاءالقانونية ،الإسكندرية ،2014 ، ص11.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة و هي:[1]

الفرع الأول : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة :

إن إهتمام الدول المتقدمة بموضوع الإستثمار جاء من خلال قيامها بإصدار القوانين و التشريعات المشجعة للاستثمار ، ليس على مستوى دولها فقط بل ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الأخرى. يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، و يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح أو الإعانات و القروض بكثير من المزايا ، فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالاستقرار في الأزمات المالية (أزمة المكسيك ، و دول شرق آسيا) ، و تمويل غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض ، كذلك يترتب على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر انتقال للقدرات التكنولوجية و الخبرات الإدارية و التسويقية و التي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الإقتصادية.

و يظل ذلك واضحا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال إلى الأخرى و يظهر جليا من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات كما يلاحظ أن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار و المواضيع المتعلقة به انحصر بنواحي كمية تتمثل في :

- الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني و مدى تحقيق المعيشة و الرفاهية الإجتماعية يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي و إلى خلق مناصب شغل ، و بالتالي زيادة الإنتاج و منه زيادة الاستهلاك المحقق للرفاهية الاجتماعية و يعمل على إشباع الحاجيات الأساسية لأغلبية السكان .

الفرع الثاني : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤسسات المحلية .

إمتدت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر لتشمل النواحي النوعية للمؤسسة والتي تتمثل في:[2]

أولا: زيادة و تحسين إنتاجية رأس المال و العمل على تحسينها بالاستمرار و تحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل لرأس المال بين الفرص الاستثمارية المتعددة.

ثانيا: توفير التخصصات المختلفة من الفنيين و الإداريين و العمالة الماهرة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الإنتاجية و ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين .

---

[1] لبنى حيرة، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر**،مذكرة ماجستير (غير منشورة)،تخصص تجارة دولية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011 ، ص ص 16،17.

[2] المرجع سابق، ص ص 17،18 .

ثالثا: إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات و المعدات و زيادة التكويم الرأسمالي.

رابعا: رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و من خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة و من ثم إرتفاع العوائد الملكية و هو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات و بالتالي الاستثمارات.

خامسا: انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية و الخلفية التي تربط أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية و كفاءة أداء الشركات الأخرى ، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية ، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

سادسا: تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة و في تقليل عجز ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث:النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

حاولت العديد من النظريات تفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة و كل نظرية كانت لها رؤيتها الخاصة في تفسير هذا النوع من الإستثمارات، و سنحاول التطرق لأهم النظريات التي فسرت ظاهرة الإستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق.

أولا: محتوى النظرية: تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجية والمعارف الإدارية...الخ. فالإستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط إرتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية بالدول المضيفة ، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة إحتكارية معينة.[1]

[1] عبد السلام أبو قحف،نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق، ص 415 .

إذن يمكن أن نستنتج أسباب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة و هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات :[1]

1- عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظيرتها بالدول المضيفة.

2- تميز المهارات(الإدارية والإنتاجية والتسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة.

3- تحقيق الوافرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية.

4- التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية أي إلى استخدام أساليب إنتاجية أكثر تطور.

5- تجنب القيود الجمركية التي تفرضها للدول المضيفة والتي تعرقل عملية تصدير هذه المنتجات لهذه الدول ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل للتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة.

6- استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، الخصائص التنظيمية والإدارية والخصائص التكاملية (التكامل الرأسي الأمامي، التكامل الرأسي الخلفي).

ثانيا: الإنتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق :

و تمثلت في:[2]

1-افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل الفرص للإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.

2-افتراض هذه النظرية أن أفضل الإستثمارات هي الإستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم إستغلال المزايا الإحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الإستثمار في الأشكال الأخرى للإستثمار.

[1] سحنون فاروق، **قياس أثر بغض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، تخصص تقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009،ص ص،33،34.

[2] المرجع سابق، ص34 .

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج.

أولا: محتوى النظرية :لقد قامت هذه النظرية على إنقاذ عيوب النظرية السابقة، و قد أشار الأمريكي ريموند فرنون أن كل سلعة تنتج تمر بدورة حياة معينة حيث أن السلع تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) وتعتمد هذه النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، من ناحية ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب انتشار ابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم وبالتالي انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقدم هذا النموذج في أربع مراحل مع التطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي: [1]

الشكل رقم (3) : دورة حياة المنتج

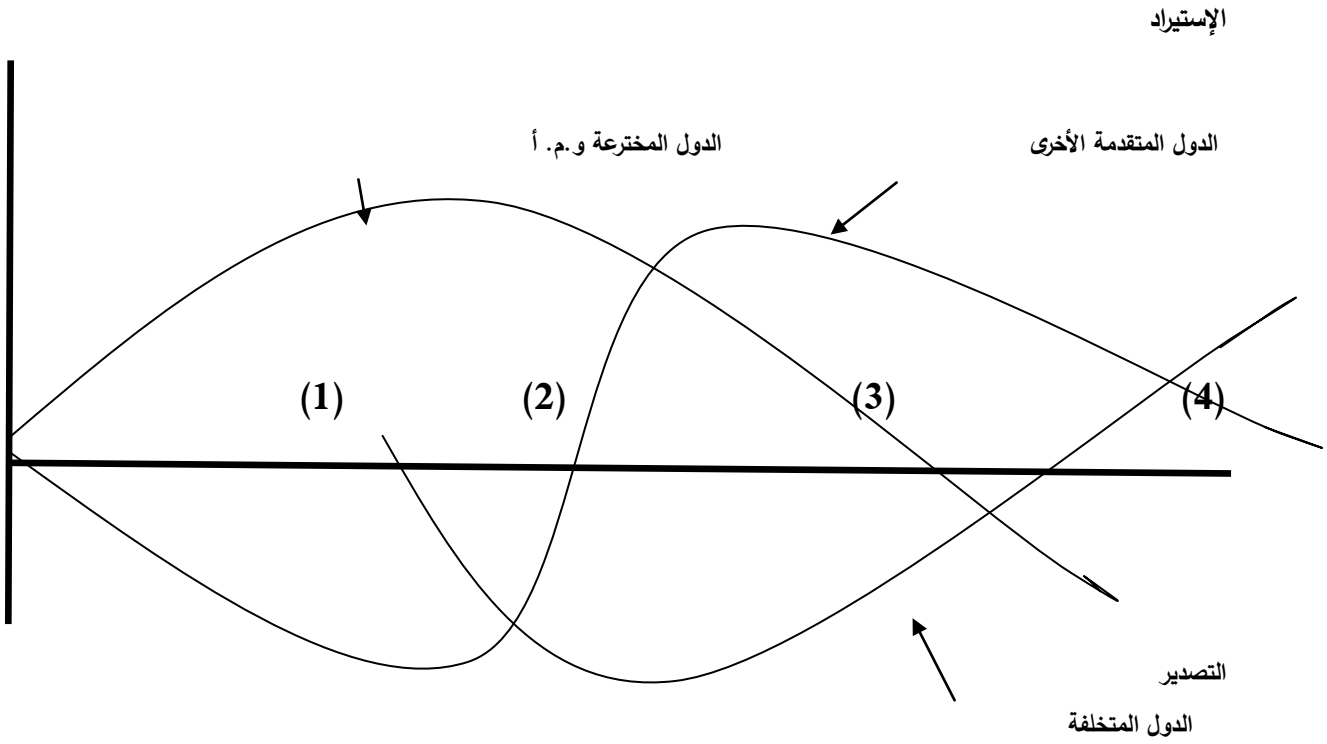

المصدر: مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر– ،مذكرة ماجستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005–2006 ، ص 12.

[1] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر**– ،مذكرة ماجستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005–2006 ،ص 12 .

بالنظر للشكل أعلاه نسجل أربعة مراحل رئيسية هي: [1]

المرحلة الأولى: هي مرحلة الابتكار (الميلاد) أين نجد الدولة المخترعة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بشروط تجعلها من الدول السباقة لإختراع إحدى الميزات التي تمكنها من إنتاج منتوج جديد، حيث يتم بعدها تسويقه داخليا عن طريق مختلف وسائل الترويج، وتشهد هذه المرحلة أيضا فرص تصدير لكميات قليلة إلى الدول المتقدمة .

المرحلة الثانية: ففي هذه المرحلة تبدأ الدول المخترعة عملية التوسع الحقيقي بحيث يتم تسويق المنتوج في أغلب الأسواق العالمية، نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الأجانب على هذا المنتوج و هذا ما ينجم عنه تحقيق أرباح طائلة.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة "مرحلة النضج" تبدأ الدول المتقدمة الأخرى بإنتاج هذا المنتوج أو تقوم الشركات المخترعة الأم بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية و ذلك نتيجة ظهور منافسين جدد حيث يتم إختيار هذه الدول على أساس توفر تكاليف إنتاج أقل .[2]

المرحلة الرابعة: وتسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الناس ففي هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة حيث تبدأ صادرات الدول المخترعة في الإنخفاض و تضعف قدرة الشركات الأم على الاستمرار نتيجة إنخفاض التكاليف في الدول الأخرى، و منه تبدأ دول الشركات الأصلية في إستيراد نفس السلع من الدول الأخرى .[3]

ثانيا: الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

تتمثل هذه الانتقادات فيما يلي: [4]

1- صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات وهذه نتيجة إما لصعوبة تقليد وابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة.

2- إن نظرية دورة المنتج لم تفسر قيام شركات متعددة الجنسيات باختيار الإستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الإحتكاري الذي تقوم به شركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث التكاليف، الإنتاج أو إستغلال الإمتيازات الممنوحة، أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الإستيراد....الخ.

---

[1] فارس فضيل ، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل المالي ، جامعة الجزائر، 2004، ص 74.

[2] عبد الكريم كاكي،مرجع سابق، ص 81.

[3] مصباح بلقاسم، مرجع سابق، ص 13 .

[4] عبد السلام أبوقحف،**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر،2003،ص 85.

الفرع الثالث: نظرية الموقع .

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي فسرها جون دنينغ و تدعوا الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج ،وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمارو تشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفة الإنتاج و التسويق والإدارة و هي:[1]

أولا: العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.

ثانيا: العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع، وكالات الإعلان.

ثالثا: العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، ومدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسطية والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

رابعا: ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

خامسا: العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية ، الاستقرار السياسي، ومدى إستقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الإستثمار.

سادسا: الحوافز والامتيازات والتسهيلات: التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

سابعا: عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

[1] أميرة حسب الله محمد، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي الغير مباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 -2005 ، ص 31.

الفرع الرابع: نظرية الحماية.

إن هذه النظرية كان نتيجة للإخفاقات التي رافقت الافتراضات التي قامت عليها نظريات عدم كمال السوق. ومعنى الحماية هي الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، ولأطول مدة ممكنة أي أن هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقيق أهدافها. [1]

[1] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة: تونس،الجزائر،المغرب)**، مذكرة ماجستير ،تخصص إقتصاد دولي و التنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس سطيف،2010-2011،ص 15 .

المبحث الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر أهم العوامل المستخدمة في جذبه.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى هو في حد ذاته عملية تحتاج إلى القيام به من جهة و من جهة أخرى اجتذابه ولا شك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة من حيث التوجيهات والتغيرات تتلخص في مجموعة من العوامل التي تخص كلا الطرفين و على ذلك فيجب الأخذ بعين الاعتبار الأخطار و الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ، وسنحاول دراسة الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي و كذلك أهم العوامل المستخدمة في جذبه .

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي.

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط و الأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر: [1]

أولا: البحث عن الاستثمارات ذات ضرائب منخفضة أو بدون ضرائب.

ثانيا: التخلص من مخزون سلعي رائد.

ثالثا: التخلص من التكنولوجيا القديمة.

رابعا: التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم.

خامسا: البحث عن أسواق جديدة.

سادسا: النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية.

سابعا: اختيار منتجات جديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف.

ثامنا: البحث عن أرباح أسواق جديدة.

تاسعا: التخلص من مخلفات الإنتاج في الدولة المضيفة.

عاشرا: الاستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة بالدولة المضيفة

الحادي عشر: استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة.

الثاني عشر: الاستفادة من الإعفاءات و المزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة.

الثالث عشر: استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محلا.

[1] دريد محمد السامرائي، **الإستثمار الأجنبي- المعوقات و الضمانات القانونية-**، مركز الدراسات العربية ، لبنان، 2006 ،ص 77 .

الفرع الثاني: دوافع الدولة المضيفة.

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية و التغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد و من أهم الدوافع نذكر ما يلي:[1]

أولا: تحقيق التقدم الاقتصادي.

ثانيا: جذب الاستثمارات الدولية.

ثالثا: الحصول على التكنولوجيا.

رابعا: توفير الإدارة الحديثة و المتقدمة.

خامسا: المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.

سادسا: توظيف عوامل الإنتاج المحلية.

سابعا: إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.

ثامنا: تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة.

تاسعا: إنشاء صناعة حديثة و متطورة.

عاشرا: التوسع في الصناعات الخدماتية كالسياحة والتأمين والمصارف.

الحادي عشر: تنمية التجارة الخارجية.

الثاني عشر: تحسين المركز التنافسي للدولة.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية" دراسة تحليلية تقييمية"**، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005، ص251.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول : تعريف المناخ الاستشماري .

هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها:

- يعرف مناخ الإستثمار بأنه:" مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة، و تعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، و تترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للإستثمار، و تجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، و لا شك أن درجة تأثير هذه العوامل تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة و أخرى نامية". [1]

- يعرف أيضا "بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشر أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب و تحفيز للاستثمار الأجنبي المباشر أم لا، و تأثير تلك القرارات و السياسات سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، و بالتالي على حركة الاستثمارات و اتجاهاتها ،و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات القانونية".[2]

من خلال هذين المفهومين، نستطيع أن نقول أن مناخ الإستثمار هو مفهوم " مركب " و متطور يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية - مادية أو بشرية- و البعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، و الثالث بالمؤسسات و الرابع بالسياسات، و قد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة، و تكون غير ذلك في فترة أخرى.

[1] ناجي بن حسين، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول:" سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية"**، جامعة سكيكدة،14-15 مارس 2004 ،ص 4 .

[2] المرجع السابق، ص 5.

الفرع الثاني: مكونات مناخ الاستثمار.

قسم معظم الدارسين مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي حسب معيارين و هما المكونات الاقتصادية و غير الاقتصادية.

أولا: المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى الاقتصاد الوطني و من أهمها: [1]

1- **السياسة الاقتصادية:** و هي جملة من السياسات تقوم بها الدولة المضيفة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية و حتى المحلية، و هي السياسات المالية و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية، إما السياسة الأولى فهي من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية إذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار و غيرها، أما السياسة النقدية فتتمثل في تغير عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب فيه، و قد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف و التضخم، فالتقلبات لأسعار الصرف تجعل من العسير عمل دراسات، و لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير و حجم الأرباح و على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية، و بالنسبة لسياسة التجارة الخارجية فهي تساهم في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية متميزة بتعريفة جمركية مرنة و منخفضة و شفافة و قليلة الإجراءات و سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

2- **درجة الانفتاح الاقتصادي:** إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري و العكس صحيح.

3- **قوة الاقتصاد المحلي و نموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي احد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون إن ظهور الاقتصادات الناشئة كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب،**السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية ، مصر،2003،ص 190.

4- **التكاليف و البنية الأساسية:** يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخام و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم، فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخامة و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج، و في الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف و هو سعر الصرف عملة البلد المضيف للاستثمار و مدى استقراره أو تقلبه حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة توجه الاستثمارات إليها.[1]

5- **حجم السوق:** و يشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق، و يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتوج حاليا و مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للإفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية و المحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش و غيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري، كما أن انضمام الدولة المضيفة للاستثمار إلى الاتحادات الاقتصادية و الإقليمية يساهم في إزالة القيود أمام التبادل التجاري و تدفق الاستثمارات، و يوسع في حجم السوق المحلي ليشمل أسواق الدول المنضمة إلى نفس الاتحاد. [2]

ثانيا: المكونات الغير الاقتصادية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

و هي المكونات البعيدة عن المجال الاقتصادي و هي أهم من المكونات السابقة لأنها مكونات اغلبها سياسية و تابعة للإرادة السياسية للبلد المضيف لأنها تحدد قالب المناخ الاستثماري في أي بلد كان و لعل أهمها: [3]

1- **النظام السياسي و الاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فان عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشئ الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا، و العكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته و من ثم تشجعيه على زيادتها و جذب

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 191.

[2] عدنان مناتي صالح ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية إقتصاد الدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية** ، مجلة كلية بغداد للحلول الإقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013 ،ص 361 .

[3] قبلان فريد أحمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات– دراسة مقارنة (كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الاردن، تونس، البحرين)**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2008 ، ص 22.

المزيد منها كما يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة و يحمي الأفراد و الممتلكات من أخطار الفوضى و الجريمة من جهة أخرى.

2- **تشريعات الاستثمار:** يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية و المالية و الإدارية و غيرها، و تشريعات الاستثمار إما مباشرة و هي التي تصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، و إما غير مباشرة و هي التي تعلق بقوانين النقد الأجنبي، و قوانين التصدير و الاستيراد، فعدم التأكد من استمرار السياسات، و توقع العدول عن القوانين المطبقة يمثلان عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- **موقف الرأي العام:** و يكون لصالح البعض و ضد البعض حيث تكون هناك استثمارات أجنبية من الشركات الأجنبية و تكون الدولة الأم معادية لشعوب الدولة المضيفة بسبب ديني أو تاريخي حيث تتمتع الدول العربية بالقبول فيما بينها، بينما الاستثمارات الغربية غير مرضية للرأي العام مثل الاستثمارات الإسرائيلية في الدول الإسلامية، أو مثل الشركة العالمية الإماراتية لتسيير الموانئ عندما فازت بمشروع تسيير موانئ الولايات الأمريكية التي رفضها الرأي الأمريكي لأسباب عرقية.

و يمكن أن يكون السبب رياضي مثل ما جرى بين الجزائر و مصر في مباراة الكرة القدم و ماحدث لشركة "اوراسكوم" المصرية (جيزي) من اقتحام لمراكزها عبر الوطن و كذلك إلزامها من قبل السلطة على تسديد مستحقاتها في الوقت المحدد و ذلك عقب أحداث المباراة .[1]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 193.

المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتنافس الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو، ويعتبر موضوع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الأساسية في السياسات الإقتصادية، ولا سيما بعد موجة التحرر الإقتصادي والتحرر المالي والتجاري والاندماج في الإقتصاد العالمي، ونظرا لأهميته قامت العديد من الدول النامية بوضع حزمة من الحوافز التي تهدف إلى استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتستخدم هذه الحوافز من قبل بعض الدول بهدف تعويض النقص الحاصل في بيئة الأعمال، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق النائية بهدف تنشيطها وترقيتها.

ويمكن تصنيف هذه الحوافز كما يلي:

الفرع الأول: الحوافز المالية.

وتتمثل هذه الحوافز بالتخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة وتكون لمدة محدودة قصيرة ومتوسطة الأجل وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات، وفي جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل من 3سنوات إلى 20 سنة ويستمر الإعفاء طوال مدة وجود الاستثمار ، وهي حوافز تقوم بعض الدول المضيفة بمنحها لجذب و تشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب للاستثمار فيها ،و من الحوافز و الإعانات المالية التي تقوم الدول بتقديمها وفق خطط إقتصادية معينة لدعم المشروعات الاستثمارية و زيادة إنتاجها و تعزيز صادراتها تتمثل في إعانات الإنتاج و إعانات التصدير، و الإعانات الرأسمالية. [1]

الفرع الثاني: الحوافز الضريبية.

كانت الحوافز الضريبية ولم تزل تستخدم من قبل الدول المضيفة كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، نظرا لما يترتب على تلك الاستثمارات من فوائد تسهم في الدفع بعجلة التنمية والتطوير في هذه الدول، و يتدرج في إطار هذه الحوافز الإعفاء الضريبي الدائم أو المحدد بمدة معينة، أو فرض رسوم ضريبية مخفضة على أرباح بعض المشروعات التي تزاول أنشطة يتم تحديدها سلفا، أو منح تسهيلات تؤدي لتخفيض وعاء الضريبة عما هو محدد، و يمكن أن تشمل الحوافز الضريبية كل من الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب أو الرسوم الجمركية على المعدات و الآلات والمواد الأولية التي يحتاجها المشروع عند إنشائه أو تشغيله أو التوسع فيه، و ذلك طوال فترة عمل المشروع أو لمدة معينة يتم تحديدها في قانون يصدر بذلك .

و من جهة أخرى تشير بعض الدراسات إلى أن الحوافز المالية أو الضريبية لم تلعب دورا كبيرا في القرارات الاستثمارية للمستثمرين ،ويستدلون على ذلك بأن عددا من المناطق الحرة الناجحة منها على سبيل المثال بعض

[1] رمضان صديق محمد، **الضمانات القانونية و الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998،ص 54.

المناطق حرة بالرغم من تقديمها الكثير من الحوافز إلا أنها فشلت في جذب الحد الأدنى من الاستثمارات و يعلل ذلك بأن المستثمرين الأجانب ينظرون بعين الريبة في مدى جدية هذه الدول في سياستها الاستثمارية التي يتم تغييرها بشكل مستمر و في وقت متقارب الأمر الذي يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في هذه الدولة بالرغم من الحوافز الضريبية و المالية المغربية التي تقدمها وهذا الأمر دفع أحد الكتاب للقول بأن الإعفاءات الضريبية طويلة الأمد قد تكون كرما زائدا من غير مبرر، وأن خزينة الدولة أحق بتلك الضرائب وأنه يمكن في مقابل تحصيل تلك الضرائب تحسين معاملة المستثمرين و تهيئة المناخ المناسب لاستثماراته، و توفير قدر أكبر من الضمان، والحماية لها.[1]

الفرع الثالث: الحوافز الأخرى.

بالإضافة إلى الحوافز المالية و التمويلية هناك حوافز أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها: [2]

أولا: تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ و إدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات تسويقية، توفير المواد الخام، المساعدة في التدريب.

ثانيا: تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أراضي و مباني و مياه و مرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية.

ثالثا: وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، و تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج و حرية دخول و خروج رأس المال، فضلا عن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

رابعا: وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات و حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

خامسا: و من بين هذه التحفيزات حوافز تنظيمية مثل الإعفاء المؤقت من الامتثال إلى المعايير المطبقة و المعمول بها أو بشكل تقديم دعم حكومي للخدمات أو امتيازات خاصة بالسوق كإغلاق السوق من أي منافسين جدد و ضمان حق الاحتكار أو امتيازات الصرف الأجنبي و الذي من أشكاله ضمان معدلات صرف تفضيلية، استبعاد مخاطر الصرف عن القروض الأجنبية، منح العملة الأجنبية مقابل عمليات التصدير، منح امتيازات خاصة للعوائد و رأس المال، و تسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر،

---

[1] جوامع محمد، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة الجزائر،مصر،السعودية)** ،أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015،ص 55 .

[2] بوراوي ساعد، **الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة الدول(الجزائر،تونس،المغرب)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2007-2008 ، ص 44 .

و تجد الدول النامية صعوبة في تقديم الحوافز التمويلية لافتقار مواردها إلى تقديم هذا النوع من الحوافز، في حين يكون الأمر أسهل بالنسبة للدول المتقدمة، و ربما يكون ذلك واحد من أهم الأسباب التي تجعل من هذه الدول مناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: تقييم دور المناطق الحرة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي .

المطلب الأول: عوامل نجاح المناطق الحرة.

هناك عوامل تتحكم في إنجاح و فشل المناطق الحرة و من بين عوامل نجاح المناطق الحرة:[1]

1-توفر رأس المال اللازم لعملية التنمية(وسائل الاتصالات و المواصلات الحديثة و محطات و خدمات الكهرباء و المياه و الطرق و الموانئ) حيث يقدم رأس المال الاجتماعي منافع عامة للقطاعات الاقتصادية يترتب عليها رفع الكفاءة الإنتاجية و تخفيض نفقات الإنتاج.

2-حسن اختيار مجالات العمل التي يتم دعوة رأس المال الأجنبي للعمل فيها و بما لا يؤدي إلى المنافسة بين المشروعات المقامة فيها و تلك التي تعمل داخل الاقتصاد الوطني حيث يؤدي ذلك إلى أضرار اقتصادية (مثل سوء استخدام موارد الدولة، تسويق المنتجات الشبيهة بين المنتجة داخل البلد و المنتجة داخل المناطق الحرة....).

3-الظروف السياسية و الاجتماعية و الثقافية التي تنظم عملية التنمية، و عند توفر الشروط فإن أقصى نجاح يمكن أن يتحقق قد لا يتعدى قطاع الصادرات في الدول المضيفة.

4-حسن إختيار موقع المنطقة و مراعاة التوسع مستقبلا .

5-دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية، فأي تأسيس لمشروع اقتصادي يتطلب موارد مادية و جهودا بشرية معينة، إلا أن الأهم من تأسيس المشروع هو ضمان استمرار تشغيله و إدامته و الاستفادة منه ضمن عمره الاقتصادي بشكل سليم فنيا، لذلك و لكي تكون الدراسة صحيحة للجدوى الاقتصادية و الفنية للمنطقة الحرة يجب أن تكون ملائمة للأهداف السياسية العامة للدولة في نطاق النظام السياسي المتبع.

6-التوازن في المصالح لأنه من البديهي أن يبحث كل طرف (البلد المضيف،المستثمرين) عن مصالحه لهذا يجب عن البلد المضيف أن يوازن بين المصالح المشتركة ،كما يجب على المستثمرين الأجانب أن لا يقدموا على القيام بمشروع في أي موقع، ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف يمكنه من المنافسة الدولية و اختراق المنطقة الحرة .

7-كفاءة الجهاز الإداري في التسيير الجمركي و في الرقابة، وذلك عن طريق توفير الكادر الإداري و الجمركي المدرب على اقتصاد السوق و القيام ببحوث علمية مستمرة للتعرف على خبرات الآخرين و تطورهم، و تجنب البيروقراطية بما يضمن السرعة و الفعالية و الحد من الوثائق و المستندات التي يطالب المستثمرون بها .

[1] مراد محمودي، مرجع سابق، ص ص95،96.

المطلب الثاني: معوقات المناطق الحرة.

ترتبط المعوقات المؤثرة على المنطقة الحرة في المقام الأول ببعض العوامل داخل الدولة ثم تأتي المعوقات الخارجية التي تكون لها بعض التأثير في هذا الجانب.

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية والمالية.

يندرج في إطار المعوقات الاقتصادية والمالية عدد من المعوقات التي يمكن أن يؤثر بعضها على الاقتصاد العام للدولة و على المناطق الحرة التي تستضيفها ومن هذه المعوقات :[1]

أولا: عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة ، ويظهر عدم إستقرار أداء الاقتصاد الكلي من خلال تحليل بعض المؤشرات منها:

1-عجز الموازنة العامة للدولة: فحسب ما تشير إليه معايير البنك الدولي فإن الحد المسموح به الذي لا يجب أن يتعداه عجز الموازنة العامة هو2% من إجمالي الناتج المحلي، ويترتب على الزيادة في هذه النسبة مشاكل اقتصادية للدولة المضيفة كالتضخم الذي يزداد معه الأمر سوءا بلجوء الدولة لمواجهة العجز في موازنتها عن طريق التمويل التضخمي. فالتضخم يؤدي لارتفاع الأسعار في الدولة المضيفة كما يؤدي إلى تدني القيمة الشرائية لعملتها، وهو الأمر الذي يؤثر على اقتصاد الدولة و يعد مقياسا لمدى قوة هذا الاقتصاد أو ضعفه.

2-سعر الصرف: يظل سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية الصعبة على وجه الخصوص، معيارا يمكن أن يقاس عليه مدى استقرار اقتصاد الدولة المضيفة كما أن عدم استقرار سعر الصرف يمكن أن يولد صعوبات للاستثمارات القائمة داخل الدولة و في المناطق الحرة التي تستضيفها نظرا لأن ذلك يتسبب في إرباك مستمر لحسابات المستثمرين.

ثانيا: عدم قدرة أو امتناع المصارف والمؤسسات المالية في بعض الدول المضيفة عن تقديم القروض اللازمة للمشروعات العاملة في المناطق الحرة، وارتفاع سعر الفائدة على تلك القروض في دول مضيفة أخرى.

ثالثا: التقصير في توفير المعلومات المختلفة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة و بوسائل مختلفة، بحيث يمكن أن تساهم في إقناع المستثمر الأجنبي باتخاذ قراره بالاستثمار في هذه المنطقة.

رابعا: من العوائق التي قد تواجهها بعض المناطق الحرة التي تنضم الدول المضيفة لها إلى تكتلات اقتصادية إقليمية، هي عدم إعتراف الدول الأخرى الأعضاء في هذا التكتل بالدول المضيفة كبلد منشأ للمنتجات المصنعة في هذه المناطق.

[1] أحمد شرف الدين، **مشكلات الجمارك و مشروعات المناطق الحرة مع القوانين** ،مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد1107، الصادرة في 6 أفريل 1990، ص40.

خامسا: يندرج ضمن المعوقات الاقتصادية ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة ، و كذا وضع قيود أمام توسعاتها المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى تحولها إلى استثمارات قصيرة الأجل، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي في حالة توسع في مثل هذه الحالات واعتماد جزء كبير من اقتصاد الدولة عليها، و إلى مخاطر محتملة قد تؤثر على اقتصاد الدولة المضيفة. [1]

الفرع الثاني: المعوقات التشريعية و القضائية.

يرتبط الاستثمار بعلاقة وثيقة بالتشريع فعلى ضوء التشريعات المختلفة تتخذ الحوافز و التسهيلات و الضمانات للاستثمارات المحلية والأجنبية، و في نصوص هذه التشريعات تتقرر وسائل حماية حقوق المستثمر، ووسائل فصل المنازعات الاستثمارية التي تحتاج إلى قضاء نزيه وناجح يقوم بإصدار أحكامه وفق تلك التشريعات كل ذلك يضاعف من أهمية التشريع والقضاء في تشجيع و جذب الاستثمار إلى داخل الدولة المضيفة و إلى المناطق الحرة فيها، وبناء عليه فإنه يمكن القول بأن بعض المعوقات المتعلقة بالتشريع والقضاء يمكن أن تتمثل في:[2]

أولا: تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة .

أهم دراسة ميدانية قامت بإجرائها المؤسسات العربية لضمان الاستثمار بأن أهم المعوقات المؤثرة على الاستثمار المتعلقة بالتشريعات والقوانين تتمثل في تعدد القوانين المتعلقة بالاستثمار، و تضاربها والغموض و عدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها، و بالرغم من أن بعض الدول المضيفة تفرض قانونا للاستثمار في المناطق الحرة إلى جانب قانون ينظم الاستثمار في الدولة، إلا أن هذه القوانين لا تحيط في كثير من الحالات بجميع الجوانب المتعلقة بالاستثمار، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون، و الأمر الذي يؤثر في مدى عدالة التشريع الذي يقتضي تساوي الأحكام في مواجهة القضايا و المراكز القانونية المتطابقة.

ثانيا: التغيير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار سواء في المناطق الحرة أو خارجها .

وهذا الأمر يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة فيفضل الرحيل إلى مناطق أخرى يطمئن فيها على أمواله ،أين يشعر فيها بالاستقرار و الثقة.

---

[1] أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص 41.

[2] عبد الله جعلاب، **تحديات الاقتصاد العربي المعاصر و تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مذكرة الماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2006-2007 ،ص ص57،58 .

ثالثا: قيود التشريع.

قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة شروط معينة تقيد عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المنطقة الحرة ، كإشتراط شريك محلي يمتلك نسبة معينة في المشروع أو قيود تتعلق بنوع ومجال النشاط الذي يجب أن يزاوله المشروع، أو ضرورة توظيف النسبة العظمى من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة المضيفة .

رابعا: آلية تسوية منازعات الاستثمار.

إن التطويل في فصل قضايا الاستثمار و التهاون في تنفيذ الأحكام الباتة الصادرة عن المحاكم المختصة، و محاباة العنصر المحلي على حساب العنصر الأجنبي، وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار، يؤدي إلى تقوية العوامل الطاردة للاستثمار و التأثير في قدرة المناطق الحرة على جذب الاستثمار.[1]

خامسا: سلوك الدولة القانوني.

إن قيام الدولة المضيفة بأي تصرف يؤثر على سيطرة و تحكم المستثمر في أمواله ، كقيامها بإجراء تأميمي أو أي إجراء آخر مشابه، وعدم احترام الدولة لنصوص الاتفاقيات الدولية و للمبادئ ذات العلاقة بحماية الاستثمارات الأجنبية ، كل ذلك يجعل المستثمرين يتخوفون على أموالهم و تتأثر ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة.[2]

الفرع الثالث: المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية:

يرتبط هذا المعوق بافتقاد المناطق الحرة و الدولة المضيفة للبنية التحتية التي تلبي الحاجات المتزايدة للمشروعات الاستثمارية، فعدم توفر التيار الكهربائي المستقر، وصعوبة الحصول على مياه كافية و نظيفة، وكذا صعوبة التواصل مع الداخل أو الخارج بوسائل اتصال سلكية أو لاسلكية متطورة ، بالإضافة لعدم قدرة الطرق في الدولة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة و الاستثمار، والافتقار إلى موانئ بحرية و جوية مزودة بالوسائل المطلوبة لنقل و تفريغ المنتجات على اختلاف أحجامها، وهذا يلقي بظلاله على المنطقة الحرة في عدم قدرتها على المنافسة والتطور و يعزز إمكانية فشلها و عدم تحقيقها لأهدافها.

[1] محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 190.

[2] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 100.

الفرع الرابع: المعوقات الإدارية.

يندرج في إطار المعوقات الإدارية المؤثرة على الاستثمار في المناطق الحرة ما يلي:[1]

أولا: تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار في الدولة و ازدواجية الاختصاصات فيما بينها، هو الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمر وإلى تضارب في القرارات الصادرة عنها في بعض الأحيان الأمر الذي يؤدي إلى إهدار وقت المستثمر.

ثانيا: البيروقراطية الحكومية المعقدة التي يتم تعامل المستثمر بها سواء عند ترخيص مشروعه الاستثماري أو في بقية الإجراءات الأخرى، فطول الوقت لإنجاز المعاملات الاستثمارية و تعقيد إجراءاتها تتسبب في صعوبات للمستثمر و ضياع وقته.

ثالثا: الفساد الإداري وإخلال العاملين في المؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة والأمانة.

رابعا: عدم عمل أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على المنطقة الحرة بروح الفريق الواحد وانعدام الانسجام و التفاهم فيما بينهم، و ذلك ينعكس في مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات إلى هذه المنطقة.

الفرع الخامس: المعوقات الخارجية.

هناك عدد من المعوقات الإقليمية والدولية يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على المناطق الحرة:[2]

أولا: التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الإقليمية والعالمية، كإنشاء منظمة التجارة العالمية المشرفة على تطبيق نصوص اتفاقية الجات و ما يترتب على بعض قواعدها من آثار على المناطق الحرة.

ثانيا: ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر و غير المتوقع في أسعارها في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط ، أو على النقيض من ذلك وجود حالة من الكساد العالمي الذي يتسبب في خسائر للمشروعات العاملة في المناطق الحرة.

ثالثا: الأوضاع السياسية الإقليمية والنزاعات المسلحة التي ترفع من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات و تتسبب في رفع تكلفة التأمين عليها.

رابعا: تقارب المناطق الحرة في الدولة الواحدة أو في دول مختلفة متقاربة جغرافيا ،الأمر الذي يؤثر في حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه المناخ الاستثماري والحوافز و التسهيلات و الضمانات المقدمة في هذه المنطقة.

---

[1] محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص191.

[2] المرجع السابق، ص ص 192، 193.

المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في إستقطاب الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: إهتمام الدول النامية بالإستثمار في المناطق الحرة.

نال الاستثمار الأجنبي إهتمام حكومات الدول عبر العالم خاصة الدول النامية و هذا لما يتمتع به من ميزات تساعد على تحريك الاقتصاد المحلي و تشجيع عمليات التصدير من البلد المضيف إلى الخارج، و لهذا تزايد اهتمام الدول بالمناطق الحرة لما تحتويه من قوانين تشجع عمليات الاستثمار داخل المنطقة الحرة و تفضيل الشركات الأجنبية لهذه المناطق القيام بمختلف العمليات الاقتصادية خاصة بشكله المباشر، كما وأخذ صورا متعددة مثل المشروعات المشتركة، والمشروعات المملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب بين عدد من الأطراف أو الدول،و ذلك في مشاريع قطاعات الإنتاج ،أو الخدمات، بحيث تتم الإستفادة من الخبرات ،و المعارف والإمكانات المالية و الإدارية .و مما لا شك فيه، أن المناطق الحرة تمثل المحور الرئيسي في جذب الاستثمارات في مختلف دول العالم، و تدخل المناطق الحرة و الأنواع الأخرى الاقتصادية، بإعتبارها عناصر رئيسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و لهذا السبب و منذ الستينات من القرن الماضي بنيت تلك المناطق في عديد من دول العالم، و كان العامل المشترك بينها قيام الحكومات بتقديم حوافز في تلك المناطق، لتحقيق الغرض منها و أهم مركبات ذلك هو جذب رأس المال الأجنبي المباشر. [1]

الفرع الثاني: أهم النظريات المساعدة على إستقطاب الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة .

لم نجد أي نظريات تتحدث عن ظاهرة المناطق الحرة و لكن وجدنا بعض النظريات التي تتحدث عن الاستثمار و التي أشار إليها بعض الباحثين و هي تشبه إلى حد كبير مفهوم المناطق الحرة، و تستخدم هذه النظريات المختلفة لتقويم العناصر الأكثر أهمية من حيث زيادة العناصر الجاذبة للمناطق الحرة بمختلف أنواعها و تبرز على وجه الخصوص نظرية "دينينغ 1980 "، و نظرية الماس "لبورتو 1990"، تعالج هاتان النظريتان اللتان تتصلان بالمناطق الاقتصادية الخاصة من زوايا عديدة لعل أهمها عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن يكون هذا الاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأ عمله في الموقع ، و تتشابه هاتان النظريتان من حيث تقديم بيئات ملائمة للمستثمرين، لما في ذلك للمستثمرين في المناطق الحرة، أما نظرية دينينغ تقدم عناصر الجذب من ثلاثة أسس مركزية هي: [2]

مزايا التملك التي تقدم للمستثمر، و المزايا الخاصة بالموقع الجغرافي الذي تتم فيه عمليات الاستثمار، و أخيرا تقدم النظرية الميزات التي توفرها عملية التملك الذاتي المباشر التي يقوم بها المستثمر في دولة أخرى، و هذه النظرية تعد جزء من العوامل الكثيرة التي تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص ص 42،43.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 29.

الحرة، أما نظرية الماس لبورتو أو النظرية التنافسية للأمم أو نظرية القوى الخمسة كما يحب بعض الباحثين تسميتها فتستند إلى بيان الأسباب و العوامل التي تجعل من بعض الدول ناجحة في التنافس الدولي بينما تفشل دول أخرى في ذلك، و تسترسل النظرية في شرح الأسباب في أبعادها الاقتصادية، و السياسية، الاجتماعية ، القانونية ، العلمية... و ترى النظرية أن سياسات الدول في هذا المجال تساهم في جذب الاستثمارات المتحركة عبر العالم.

و يمكن التعرف على القوى الخمسة التي تحدث عنها بورتو من خلال الشكل التالي: [1]

الشكل رقم (04) : نموذج قوى التنافس الخمس لبورتو.

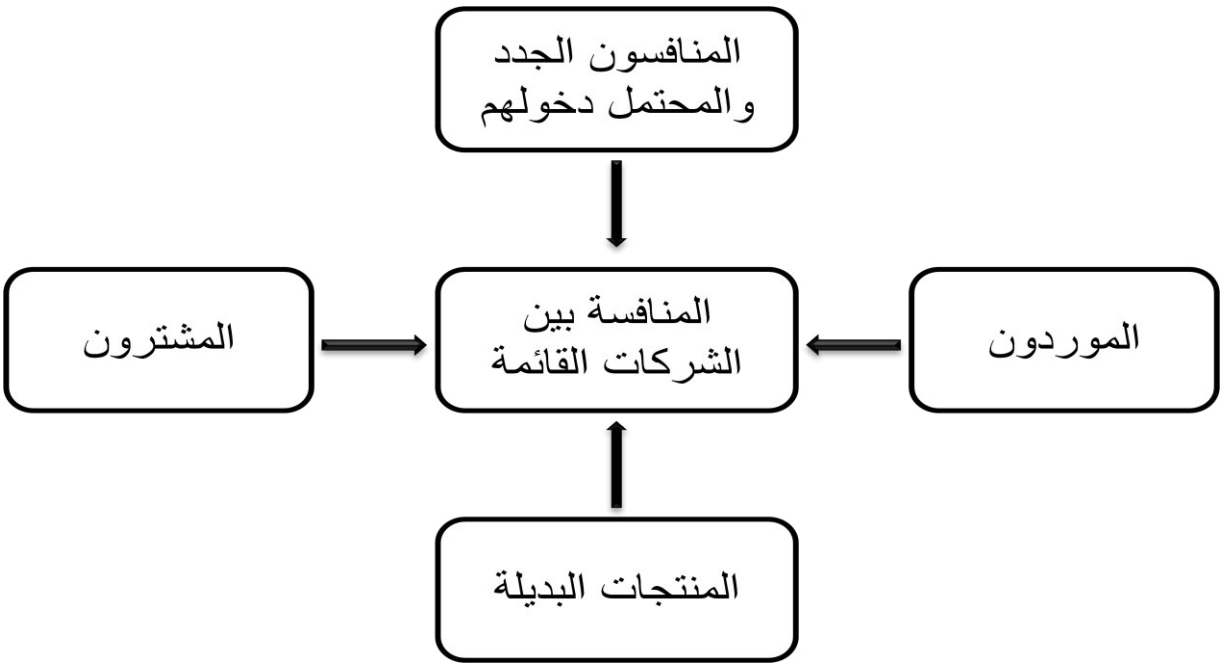

المصدر: دياب سالم، أثر تحليل البيئة التنافسية على صياغة إستراتيجية المنتج ،مذكرة ماجستير تسويق، كلية الاقتصاد،جامعة دمشق، 2010، ص09.

و بإسقاط نظرية بورتو على المناطق الحرة و جدنا أنها تعتمد في زوايا عديدة على مفهومها، حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات قبل أن تضع أي نشاط لها تقوم بدراسة هاته القوى الخمسة في سوق البلد المضيف من منافسة، و قوة الموردين، و قوة المشترين، و كذلك دخول أو وجود منتوجات بديلة داخل السوق، و المناطق الحرة بمفهومها تحاول إزالة هذه العقبات أمام الشركات المتعددة الجنسيات من أجل ضمان أكبر إستقطاب ممكن لها و جذب رؤوس الأموال الأجنبية، كمثال على ذلك ما قامت به السلطة الجزائرية مع شركة إنتاج السيارات رونو بواهران لإنتاج سيارة (سيمبول)، بتوقيع إتفاق تنص إحدى بنوده على عدم دخول أي شركة منافسة (قوة

[1] دياب سالم، **أثر تحليل البيئة التنافسية على صياغة إستراتيجية المنتج** ،مذكرة ماجستير تسويق، كلية الاقتصاد،جامعة دمشق، 2010، ص09.

المنافسين) في نفس المجال داخل السوق الوطنية بعد خمس سنوات من بداية نشاط الشركة الفرنسية في السوق الجزائرية .[1]

الفرع الثالث: بدايات تجارب بعض المناطق الحرة في إستقطاب الاستثمارات.

في هذا الاتجاه تنامى الاهتمام بالاستثمارات في المناطق الحرة، من حيث كونها محورا أساسيا من محاور العمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية و قامت دول عديدة بوضع القوانين، والأنظمة و التشريعات التي اتسمت جميعها بالتسهيل على المستثمر في السياسات الجمركية والضريبية و غيرها، و قد شهد العقدان الأخيران نموا ملحوظا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، الموظف في الدول النامية، و على سبيل المثال:

أولا: المناطق الحرة الصينية.

من الملائم التوقف لدى التجربة الصينية في المناطق الحرة، فهذه المناطق الخاصة في الصين معممة ليس فقط لإجتذاب الاستثمارات الأجنبية، و إنشاء شواغر وظيفية، بل تقوم أيضا بدور هام في إنفتاح الاقتصاد الصيني على قوى السوق، و تطوير صناعات تصديرية جديدة و لإستيعاب العمالة الغير المستثمرة، و من اللافت أن الصين لا تقدم إعفاءات ضريبية لفترات للمستثمرين مثل باقي الدول، و لكنها تعوض عن ذلك بتكلفة عمالة منخفضة، و بتوفير بنية تحتية ملائمة، و قد برهنت المناطق الحرة في الصين أنها عنصر جذب للمستثمرين الأجانب إلى حد بعيد و تعتبر من البلدان الرائدة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

ففي نهاية عام 2004 بلغ عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين الشعبية حوالي 50894 شركة، و بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 1097 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة ما تم استثماره فعلا 562مليار دولار أمريكي. [2]

ومنه منذ أن فتحت الصين أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر عام 1979 نجحت في تحقيق نمو مذهل في جذب الاستثمار كما يظهر في الجدول الآتي:[3]

[1] م دياب سالم، مرجع السابق، ص 10.

[2] محمد قاسم خصاونة،مرجع سابق، ص 44.

[3] محمد ناجي محمد الزبيدي،**فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية(الصين،الإمارات العربية المتحدة، العراق)**،اطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد،2008، ص201.

الجدول رقم (02): قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين لسنوات مختارة (مليون دولار).

السنة	1984	1989	1994	1999	2004
قيمة الاستثمار	1419	3393	33787	40319	57553

المصدر: محمد ناجي محمد الزبيدي ،فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية(الصين،الإمارات العربية المتحدة، العراق)،أطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد،2008، ص201.

يتضح لنا من خلال الجدول النمو المتسارع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي استطاعت الصين إجتذابها عبر إقامتها للمناطق الحرة، فقد حققت زيادات متواصلة خلال المدة المذكورة ، إذ أنها ارتفعت من 1419 مليون دولار عام 1984 إلى 3393 مليون دولار عام 1989 ثم إلى 33787 مليون دولار عام 1994 ثم إلى 40319 مليون دولار عام 1999 ثم لتبلغ أعلى مستوى لها خلال المدة المذكورة بنحو 57553 مليون دولار وذلك في عام 2004.

ثانيا: المناطق الحرة المصرية .

أنشئت المناطق الحرة المصرية منذ أكثر من أربعون عاما بهدف دعم الإقتصاد الوطني عن طريق خلق فرص عمل جديدة و زيادة مصادر النقد الأجنبي و جذب الإستثمارات الأجنبية مع التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لتلك الإستثمارات و كذلك تطوير مهارات العمالة و القدرات الإدارية و أيضا إيجاد تكامل بين الشركات العاملة في المناطق الحرة و تلك العاملة في داخل البلاد .[1]

تتمتع مصر بموقع متوسط، جعلها تستطيع تعزيز الروابط التجارية و فرص الإستثمار و الأعمال، مع عدد من الأسواق العربية، الإفريقية و الأوروبية، مما جعلها تعتبر من الدول العربية السباقة لتطبيق نظام المناطق الحرة، حيث أقيمت أول منطقة حرة في مصر عام 1902 حين عقد إتفاق خاص بين الحكومة المصرية و شركة قناة السويس، و يقضي هذا الإتفاق بإنشاء منطقة حرة برية بحرية لتوسيع و صيانة ميناء بور سعيد طبقا لإحتياجات التجارة .

و تعتبر منطقة بورسعيد من أهم المناطق الحرة العامة القائمة في مصر، فقد تعددت فرص الإستثمار بالمنطقة في مجالات عدة أبرزها مجال تصنيع الغزل و النسيج، و مجال تصنيع الملابس الجاهزة، بالإضافة إلى تصنيع الكيمياويات، و تصنيع الجلود و المنتجات الجلدية، هذا بخلاف فرص الإستثمار بالمحافظة المتمثلة

[1] جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة، **المناطق الحرة المصرية**، وزارة الاستثمار، القاهرة، 2012، ص 4 على الموقع www.gafinet.org .

في مجالات تصنيع الأغذية و المنتجات الغذائية و في مجالات الأنشطة الخدمية مثل أنشطة الخدمات البترولية و مجال تخريد و صيانة السفن....[1]

و حسب دراسة أجريت من قبل مركز بحوث البنك الأهلي المصري في عام 2004، وجد أن رؤوس أموال الشركات المصرية داخل المناطق الحرة يفوق رؤوس الأموال العربية و الأجنبية ، فبدءا من عام 2000 حدث تحول في نسب المساهمات حيث بلغت نسب مساهمة المصريين 79% و مساهمات العرب 7% ومساهمات الأجانب 14% في المتوسط خلال الفترة (2000-2004) .

و يتم تقييم أداء المناطق الحرة في مصر من خلال مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المحددة لها و التي تتمثل في: [2]

1-زيادة الصادرات.

2-جذب رؤوس أموال أجنبية.

3-جذب تكنولوجيا حديثة و متقدمة.

4-إستيعاب العمالة و توفير فرص عمل دائمة.

[1] أحمد نبيل محمد الجداوي، **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية(حالة مصر)**،الملتقى العربي الثاني" **لإدارة المناطق الحرة و أثر إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة،مصر، 14-18 ماي،2006، ص 33.

[2] المرجع السابق ، ص 34.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق تناوله نستنتج :

-أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس حقيقة مفادها أنه ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير، و أنه ليس فقط حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل بل أن قيامه بالاجتذاب هو في الحقيقة عملية تخضع إلى مختلف الدوافع التي تترجم في الأهداف المراد تحقيقها.

-أن عوامل اجتذاب الاستثمار بمختلف أشكاله، لها آثار على المستويات المختلفة كالعمالة، ميزان المدفوعات، الإنتاجية و الوضع التكنولوجي ...الخ التي تخص الدول المضيفة و يمكن أن تحققها المنطقة الحرة أو تساهم في تحقيقها حسب ظروف البلد المضيف ونشاط المنطقة الحرة.

-هناك إرتباط قوي و كبير يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة و هذا من خلال دراستنا لبعض تجارب الدول .

الفصل الثالث :

دور المناطق الحرة بالإمارات في تشجيع الإستثمار

تمهيد:

يتميز الإقتصاد العالمي حالياً بحرية حركات الأفكار ورأس المال وينطبق ذلك على الإستثمارات المباشرة والتحويلات المالية، وقيام التكتلات الإقتصادية العملاقة وزيادة نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات... و تمثل الإستثمارات الأجنبية المباشرة من ضمنها المناطق الحرة جزءاً كبيراً من الحركة العالمية لرؤوس الأموال طويلة الأجل التي ألقت بظلالها على الواقع الإقتصادي في مختلف الدول خاصة البلدان النامية ، و من خلال التحولات الإقتصادية وإفرازاتها وتفاعلاتها برزت أنواع وإتجاهات جديدة للمناطق الحرة في العالم.

و للإحاطة بالجوانب المختلفة للمناطق الحرة وقع اختيارنا على المناطق الحرة بالإمارات العربية التي تعد في مقدمة الدول العربية التي تنفرد حاليا بتجربة متميزة في مجال إقامة المناطق الحرة من حيث جذب الاستثمار و بما تحققه من قيمة مضافة للإقتصاد المحلي، كما قمنا بالإشارة لتجربة الجزائر.

فسيتم التطرق في :

المبحث الأول: نظرة حول الإقتصاد الإمارتي

المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة.

المبحث الثالث: المناطق الحرة بالجزائر.

المبحث الأول: نظرة حول الإقتصاد الإماراتي .

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات إقتصادية متسارعة منذ منتصف السبعينات أدت إلى تحقيق مستويات نمو إقتصادية عالية ، فقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية ،الإنتاجية و الخدمية ، معدلات نمو عالية نسبيا لتساهم مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادية الكلية.

كما و شهدت مختلف الامارات بشكل عام معدلات نمو عالية أيضا على الرغم من تفاوت مظاهر التطور و النمو من إمارة لأخرى نتيجة لإختلاف مواردها و أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية .

المطلب الأول: الخصائص الإقتصادية لدولة الإمارات .

يمتاز إقتصاد الإمارات بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفا عن معظم إقتصاديات الدول النامية، و يأتي في مقدمة هذه الخصائص: إتباع نظام الإقتصاد الحر ، الإعتماد على النفط ، الإعتماد على القوى العاملة الوافدة ، ضيق السوق المحلي، و الموقع الجغرافي:[1]

الفرع الأول: إختلافا مع معظم الإقتصاديات النامية فقد تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الإقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق حيث تحدد فيه قوى الطلب و العرض المعطيات الإقتصادية الأساسية و التي تتمثل بالأسعار و الإستثمار في القطاعات الإقتصادية ، الإنتاجية و الخدمية ، و التجارة الخارجية و الداخلية بدون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة . و بعبارة أخرى ، فقد تم تبني سياسة إقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الإستثمار و التجارة في جميع المجالات ، و يكون للقطاع الخاص دور الريادة في الإقتصاد الوطني حيث إقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الإقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للإقتصاد الحر.

الفرع الثاني: و مماثلة لباقي الدول النفطية يمتاز إقتصاد الإمارات بالإعتماد الكبير على الريع النفطي حيث يشكل النفط و مشتقاته العنصر الرئيسي في إيرادات الدولة الازمة لتغطية الإنفاق العام ، الجاري و الإنمائي ، المتزايد منذ منتصف السبعينات. فلا شك بأن الإيرادات النفطية قد مكنت الدولة من الإنفاق المباشر على تنفيذ المشاريع الإنمائية ، الإنتاجية و الخدمية، و مشاريع البنية التحتية (الطرق ، المطارات ، الإتصالات، المستشفيات...إلخ).

الفرع الثالث: و يمتاز إقتصاد الإمارات أيضا بالإعتماد الكبير على العمالة الوافدة لعدم توفر القوى العاملة لتنفيذ المشاريع الإنمائية، الإنتاجية و الخدمية ،و التي هدفت إلى ضمان إستمرار عملية التنمية الإقتصادية و

[1] ألكسيس أنطونيادس وآخرون، **الإقتصاد السياسي لمنطقة الخليج (تقرير موجز)**، مركز الدراسات الدولية و الإقليمية،كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتان، دوحة، قطر، 2012 ، ص 8 .

الإجتماعية الشاملة التي تنفذها الدولة منذ إنشائها. و على الرغم من إيجابيات إستخدام العمالة الوافدة المتأتية من خلال مساهمتها الفعالة في التطور الإقتصادي و الإجتماعي و الحضاري الذي تحقق خلال فترة وجيزة ، فإن الإعتماد على هذه العمالة بحد ذاته يعتبر مؤشرا سلبيا حيث أخذت تتزايد بشكل ملحوظ إلى درجة أصبح الإستغناء عنها صعبا جدا من الناحية الإقتصادية لعدم توفر العمالة المواطنة البديلة عنها و لتنامي إعتماد الإقتصاد الوطني عليها.

الفرع الرابع: كما و تمتاز الإمارات بصغر حجم سوقها المحلي الذي يمثله عدد السكان و البالغ حوالي ثلاثة ملايين نسمة ، بما فيه السكان الوافدين ، الأمر الذي يحد من مدى تطور قطاعاتها الإقتصادية.لذلك فإن إعتماد الإقتصاد الوطني على سوق محلية ضيقة لا يتيح توسيع المشاريع الإنتاجية و الخدمية بشكل كبير حيث لا ينمو الطلب المحلي إلا في إطار السوق.

الفرع الخامس: كذلك تمتاز الإمارات بموقعها الجغرافي الذي يمكنها من إيجاد علاقات إقتصادية متميزة مع مختلف الدول الخليجية و العربية و الآسيوية المحيطة مما يؤهلها لخدمة أسواق هذه الدول بسرعة و بتكلفة قليلة نسبيا. و طبيعي أن ذلك يساعد في نمو الصادرات الوطنية ، الإنتاجية و الخدمية ، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الإقتصادية الكلية و القطاعية .

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمناطق الحرة في الإمارات العربية.

يوجد في الإمارات العربية كغيرها من الدول هيئة تسهر على إدارة عمل المناطق الحرة تتمثل في سلطة المناطق الحرة التي تحدد عمل المناطق الحرة في جميع القطاعات وتنص على مجموعة من الامتيازات والتحفيزات ،حيث تضع نظام خاص بالاستثمار داخل المناطق الحرة.

الفرع الأول: إدارة المنطقة:

تدير المناطق الحرة هيئة اعتبارية أنشأت بموجب مرسوم حكومي سنة 1985، وتعرف باسم سلطة المناطق الحرة، وتقوم بالإشراف على المنطقة الحرة إضافة إلى:[1]

أولا: وضع الأنظمة اللازمة لإدارة المنطقة الحرة.

ثانيا: إصدار التراخيص للشركات الراغبة في العمل بالمنطقة الحرة.

ثالثا: التسويق والترويج للمنطقة الحرة في المحافل الدولية.

[1] منور اوسرير،**المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية مع دراسة لبعض تجارب الدول النامية(دراسة_تحليلية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر ،2004_2005 ، ص240.

رابعا: تزويد المؤسسات بناء على طلبها بالفنيين والحرفيين والإداريين وغيرهم من العمالة وفق ما تقتضيه طبيعة العمل في المنطقة الحرة ووفق شروط يتفق عليها بين الشركات الطالبة وسلطة المنطقة الحرة.

الفرع الثاني: مجـالات الاستثمار:

لم يحدد قانون الاستثمار مجالات معينة للاستثمار ولكن يسمح بممارسة أي نشاط صناعي أو زراعي أو تجاري أو أية مهنة أو عملية بالمنطقة الحرة وقد أشارت المادة الخامسة من القانون

" يسمح بتأسيس المصانع، ومصانع التجميع والمشاريع الصناعية الأخرى وتعاطي أعمال الشحن والتأمين والتخزين وأية أعمال تجارية أو مالية أخرى في المنطقة ".

كما نصت المادة السادسة من هذا القانون على" السماح بوضع البضائع لاستهلاكها واستعمالها داخل المنطقة الحرة وتعفى هذه البضائع من الرسوم الجمركية ".[1]

والأنشطة والعمليات التي يمكن ممارستها بالمنطقة الحرة بجبل علي ويجوز لسلطة المنطقة منح التراخيص لمزاولتها هي: [2]

أولا: العمليات الصناعية وعمليات التجميع.

ثانيا: عمليات التخزين.

ثالثا: عمليات الفرز والتنظيف والخلط....

كما لم يشترط القانون أن يتخذ رأس المال المستثمر شكل توريد أصناف معينة سواء كانت جديدة أو مستعملة من أي جهة وطنية أو خليجية أو أجنبية.

وتطبيقا لذلك فقد نصت المادة الثالثة من قانون الاستثمار:" أنه مع مراعاة حكم المادة (13) التي تحدد البضائع المحظور إدخالها للمنطقة الحرة وهي: [3]

- المخدرات.
- الأسلحة الحربية وقطع الأسلحة والعتاد الحربي.
- البضائع المتأصلة من بلدان منتشرة فيها أمراض معدية.
- المخطوطات والرسومات والمطبوعات والإعلانات والصور وجميع الأشياء المخلة بالآداب والأخلاق أو التي من شأنها المساس بالأمن العام.

[1] منور اوسرير،**المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية مع دراسة لبعض تجارب الدول النامية(دراسة_تحليلية)**، مرجع سابق، ص 240.

[2] أحمد الكواز،**هيكل و تحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2010، ص25 .

[3] المرجع السابق، ص ص 25، 26.

الفرع الثالث: الإجراءات الجمركية.

توجب سلطة المنطقة الحرة في الإمارات العربية المتحدة خاصة منطقة جبل علي ،إحتفاظ كافة الشركات المرخصة بالمنطقة الحرة بنظام إلكتروني لأغراض التدقيق والمحاسبة و الجرد، ويقوم عمل هذا النظام على بيانات معتمدة لمستندات دخول البضائع إلى المنطقة الحرة والتحويل الداخلي للبضاعة المستوردة من الخارج أو المشتراة من عملاء المنطقة الحرة، وعمليات التسليم الاحقة إلى العملاء بموجب بيان دخول للمنطقة الحرة من خلال الإشارة إلى بيانات الدخول /التحويل الداخلي في المنطقة الحرة على أن يتم تقديم كل المستندات إلى سلطات الجمارك عند الطلب لأغراض مطابقتها مع السجلات الجمركية ، و يتضح مما سبق أن إجراءات التخليص في المنطقة الحرة وميناء جبل علي، تتم على ستة أنواع من البيان الإلكتروني لمستندات الشحن وذلك حسب الحركة التي تتم على إرسالية البضائع عند دخولها المنطقة الحرة في جبل علي أو خروجها منها ،وذلك على النحو التالي: [1]

أولا : بوليصة إدخال للمنطقة الحرة : يتم إصدار هذه البوليصة لواردات الشركات في المنطقة الحرة.

ثانيا : بوليصة صادرات من المنطقة الحرة : يتم إصدار هذه البولصية لصادرات الشركات في المنطقة الحرة.

ثالثا : بوليصة الاستيراد من المنطقة الحرة :وتصدر عند قيام إحدى الشركات في السوق المحلية بالاستيراد من المنطقة الحرة ويتوجب عندئذ سداد الرسوم الجمركية عن البضائع المستوردة من المنطقة في جبل علي إلى السوق المحلية.

رابعا : بوليصة نقل/ تحويل/ داخل المنطقة الحرة: وتصدر عند قيام إحدى الشركات في المنطقة الحرة ببيع بضائع إلى شركة أخرى في المنطقة نفسها .

خامسا : بوليصة الاستيراد للمنطقة الحرة بهدف إعادة التصدير: وتصدر عند قيام إحدى الشركات في المنطقة الحرة باستيراد بضائع بهدف إعادة تصديرها إلى دول أخرى أوالى السوق المحلية.

سادسا : بوليصة إخراج مؤقت لبضائع من المنطقة الحرة: وتصدر عند قيام إحدى الشركات في المنطقة الحرة بإخراج مواد أو معدات لمدة مؤقتة لأغراض التصليح أو الصيانة أو العرض في المعارض و المناسبات التجارية والصناعية .

[1] أيمن محمد خليل النحراوي، **آليات عملية التكامل التشغيلي بين المنطقة الحرة المرفئية والميناء البحري _دراسة حالة المنطقة الحرة وميناء جبل علي_**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 8 ،2013،ص62.

الفرع الرابع: المزايا والتسهيلات.

تتنوع التسهيلات والمزايا المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة بالإمارات بين جمركية وتشريعية وخدمية وبالرغم من الاختلاف الطفيف في هذه المزايا والتسهيلات ، إلا أنه يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

أولا: الملكية الأجنبية الكاملة بنسبة 100% (الإعفاء من شرطي الشريك المواطن المحلي أو وكيل للخدمات عكس الاستثمار داخل الدولة).

ثانيا: حرية التوظيف وتسهيل عملية استخراج تصاريح العمل.

ثالثا: الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.

رابعا: الإعفاء من ضريبة الأعمال لمدة 15 سنة ويجوز تجديدها.

خامسا: الإعفاء من الرسوم الجمركية وكامل رأس المال المستثمر للخارج.

سادسا: الإعفاء من القيود المالية والنقدية.

سابعا: الاستفادة من الخدمات المتطورة التي توفرها البنى السياسية بالإمارات.

ثامنا: توفير إيجارات الأراضي والمنشآت بأسعار تفضيلية.

تاسعا: توفير مساكن للقوى العاملة.

الجدول رقم (03): الإيجارات و الرسوم في المنطقة الحرة بجبل علي.

إيجار أرض لكل م2/ السنة لمدة 15 سنة دون الزيادة في الإيجار	إيجار المكاتب للقدم المربع/السنة *	إيجار المخازن جاهزة الصنع للقدم المربع/السنة مدة الإيجار من 1–3 سنوات	رسوم التراخيص الخاص	رسوم التراخيص العام
1.45	12.15	3.25	675	270

المصدر: منور أوسير،المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية مع دراسة لبعض تجارب الدول النامية(دراسة تحليلية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر ،2004_2005 ، ص79 .

(*) متر مربع= 9 أقدام مربعة.

[1] منور اوسرير، **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية**،مرجع سابق، ص ص 78 ، 79.

وبمقارنة الحوافز والتسهيلات المقدمة من قبل المناطق الحرة بالإمارات وخصوصا منطقة جبل علي مع تلك المقدمة من قبل المناطق الحرة الأخرى المتواجدة في مختلف أنحاء العالم يمكن القول إن الحوافز والتسهيلات للمنطقة الحرة بجبل علي تضاهي وتنافس المناطق الحرة الأخرى لأن بعض هذه المناطق تضع بعض القيود والشروط كتحديد الحد الأدنى لنسبة العمالة الوطنية في المؤسسات العاملة في المنطقة الحرة.[1]

المطلب الثالث: الأهداف الإقتصادية المستقبلية للدولة .

تتلخص الأهداف الإقتصادية المستقبلية للدولة بما يلي : [2]

الفرع الأول: تحقيق معدلات نمو مستديمة و أعلى من السابقة في جميع القطاعات الإنتاجية و الخدمية .

الفرع الثاني: تعزيز و تعميق عملية تنويع قاعدة الإنتاج الوطني في الإقتصاد بالتركيز على تنمية الصناعات الواعدة المعتمدة على كثافة رأس المال و التكنولوجيا المتطورة.

الفرع الثالث: التوجه نحو الإقتصاد الجديد القائم على المعرفة التقنية الحديثة من خلال التركيز على تطوير تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و التجارة الإلكترونية و التعليم التقني الحديث.

الفرع الرابع: منح القطاع الخاص دورا إقتصاديا أكبر.

الفرع الخامس: تنمية القدرات المهارية للقوى العاملة المواطنة من خلال التعليم و التدريب و التأهيل لرفع إنتاجيتها و لإستخدامها بصورة مثلى.

الفرع السادس: إنشاء بيئة غنية من المعلومات و البحث العلمي لتشجيع المعرفة العلمية و المهارات الفنية .

الفرع السابع: تشجيع التميز في العطاء الإداري و الصناعي و المبادرة في إتخاذ القرارات الإستثمارية و الحد من العقلية الريعية القائمة على الربح السريع و النظرة الفردية الضيقة .

الفرع الثامن: تشجيع الشراكة الإقتصادية بين إمارات الدولة و بين رجال الأعمال فيها .

الفرع التاسع: إنشاء سياسة جديدة للهجرة تعتمد على مبدأ إنتقاء العمالة الوافدة بحيث تعطي الأولوية للعمالة الوافدة ذات المهارات الفنية المتقدمة لتساعد في رفع المستوى الفني للعمالة المواطنة و تسهل عملية إستبدال العمالة الوافدة بالمواطنين المؤهلين في المدى الطويل .

---

[1] منور اوسرير، **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية**، مرجع السابق، ص 79.

[2] محمد سعد عميرة، **اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة :الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، صادرة عن مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية ،أنقره ، العدد 1، 2002، ص ص14 ، 15 .

المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة.

لقد شهد منتصف الثمانينات من القرن العشرين إقامة مناطق حرة عديدة في الإمارات، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي تنفرد حاليا بتجربة متميزة في مجال إقامة المناطق الحرة من حيث جذب الاستثمار وبما تحققه من قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، وتأتي منطقة جبل علي بإمارة دبي في صدارة التجربة الاماراتية في إنشاء المناطق الحرة من حيث العراقة والشهرة والأهداف المرجو تحقيقها من إقامتها وإنشائها.

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات.

تعد دولة الإمارات العربية من الدول التي تنفرد حاليا بتجربة ناجحة في مجال إنشاء المناطق الحرة من حيث جذب الاستثمارات وحجم الصادرات والنقد الأجنبي بما تحققه من قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

وقد تمكنت الإمارات العربية من إقامة تسع مناطق حرة حيث كانت البداية الفعلية لإنشاء المناطق الحرة بالمنطقة الحرة في جبل علي سنة 1985 عندما تم إنشاء سلطة المنطقة الحرة في ميناء جبل علي لتتولى عملية الإشراف عليها ،و وضع الأنظمة اللازمة لإدارتها وإصدار التراخيص للشركات الراغبة في العمل بها ،بالإضافة إلى تزويد الشركات باحتياجاتها من الفنيين و الحرفيين و الإداريين و غيرهم من العمال وفق ما تقتضيه طبيعة العمل بالمنطقة ووفق شروط يتفق عليها بين الشركة و السلطة ،و بالإضافة إلى المنطقة الحرة بميناء جبل علي توالت الإمارات العربية المتحدة في إنشاء المناطق الحرة حيث تحظى إمارة دبي بثلث المناطق الحرة داخل الإمارات إلى جانب منطقة جبل علي التي تعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط و تأتي المناطق الجديدة على النحو التالي : [1]

- المنطقة الحرة في الفجيرة سنة 1987.
- المنطقة الحرة في عجمان سنة 1987.
- المنطقة الحرة في أم القوين سنة 1987.
- المنطقة الحرة في مطار الشارقة الدولي سنة 1995.
- المنطقة الحرة بالحمرية بإمارة الشارقة سنة 1995.
- المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي سنة 1996.
- المنطقة الحرة بالسعديات بإمارة أبوظبي سنة 1996.

[1] منور اوسرير،**المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية**،مرجع سابق ،ص237.

- المنطقة الحرة للتجارة الالكترونية بإمارة دبي سنة 1999.

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في اختيارها للمناطق الحرة كعامل لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والبيئية والتي ساهمت بشكل كبير في ظهور ونشأة المناطق الحرة بها ومن هذه المتغيرات نذكر:[1]

الفرع الأول: البناء المتطور للبنية الأساسية في مجال الخدمات الاجتماعية والإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات، حيث تمتلك الدولة أحدث وأكبر الموانئ البحرية في المنطقة وتستعمل فيها أرقى وأحدث الأساليب المتطورة في عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح وصيانة السفن الكبيرة.

وتمتلك الإمارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة في مجال نقل البضائع أو الركاب، كما تمكنت الدولة من بناء شبكة اتصالات وطرق متطورة، وهي مستمرة في تطوير البنية الأساسية، الأمر الذي ساعد الإمارات في استثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزة تنافسية.

الفرع الثاني: تعد الإمارات بحكم موقعها مركزاً تجارياً هاماً فلها تاريخ في مجال النقل البحري وحركة النشاط التجاري عبر الخليج والمحيط الهادي.

الفرع الثالث: تقوم السياسة التجارية والاقتصادية للدولة على مبدأ الاقتصاد الحر حيث لا يوجد قيود كمية أو إدارية على التجارة الخارجية، كما لا تفرض رسوم أو ضرائب جمركية إلا نسبة ضئيلة، ولا تفرض ضرائب محددة على النشاط التجاري (ماعدا ضريبة البلدية على إيجار المساكن)، وليست هناك رقابة على النقد الأجنبي، ولذلك تحصل الصناعات على احتياجاتها من الآلات والخامات والعمالة من الأسواق الدولية بالأسعار العالمية التنافسية، وبمستوى عالي من الجودة بدون أي تكاليف إضافية ، مما ينتج عنه وفورات اقتصادية نقدية وغير نقدية تدعم القدرة التنافسية في الإنتاج والتصدير.

الفرع الرابع: تتوافر في الإمارات بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام والغاز الطبيعي حيث تتميز دولة الإمارات سواء من حيث الكميات المنتجة أو الاحتياطات بالوفرة على الصعيد العالمي.

[1] لبعل فطيمة، مرجع سابق،ص 77 .

المطلب الثاني : حركة الإستثمارات في المناطق الحرة الإماراتية .

تعول الدولة في توجهها الإستراتيجي لدعم التنمية و التحول نحو الإقتصاد المعرفي على الإستثمار الأجنبي المباشر و الشراكات مع الشركات العالمية متعددة الجنسية بإعتباره قوة محركة و أداة هامة لنقل و توطين التكنولوجيا المتطورة و المساعدة في تدريب و تأهيل الكوادر الفنية الماهرة المواطنة ، و من ثم تعمل على إرساء القواعد و الأسس التي من شأنها جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية حيث تنتهج سياسة الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب الذين يريدون الولوج إلى أسواق الدولة من خلال قيامها بتسيير الإجراءات و خفض معدلات الضرائب و تأهيل البنى التحتية التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم بسلاسة و يسر(تحتل الإمارات المرتبة 19 بمؤشر تقرير التنافسية العالمي لعام 2014/2013 ، كما قفزت إلى المرتبة 23 عالميا ضمن 189 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2013 الصادر عن البنك الدولي) .[1]

الفرع الأول : تقديرات تدفقات الإستثمار الأجنبي لدولة الإمارات .

أولا: تقدير تدفق الاستثمار الاجنبي خلال فترة 2005 - 2010 .

أعدت الدولة مشروع قانون الإستثمار الأجنبي لتشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، و قامت بإصدار و تحديث حزمة من القوانين الأخرى أهمها قوانين الشركات الجديد و الوكالات التجارية و العمل و المصرف المركزي و القوانين المنظمة لأسواق المال ، و توسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية و فتحت المجال أمامه للدخول بكافة الأنشطة الإقتصادية ، و أنشأت هيئة مستقلة للإشراف على أسواق المال و حددت أسس تسجيل الشركات و قواعد الإفصاح و الشفافية و تطبيق مبادئ الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات و الإستثمارات الوطنية و تدفق الإستثمارات الأجنبية ، و إتجهت سياسة الدولة من خلال الإستراتيجية الإتحادية و رؤية الدولة 2021 إلى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية و خاصة الشركات متعددة الجنسية ، و عقدت الإتفاقيات الثنائية و الجماعية و متعددة الأطراف مع عدد من الدول و الشركاء الإقتصاديين و التجاريين ، وواصلت تسهيل الإجراءات الإدارية و إختصارها و تكلفتها و الوقت اللازم لإنجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية و تكثيف الجهود و

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة:**اقتصاد مستدام في مواجهة ركود عالمي خطير**، مجموعة سامبا المالية ، سلسلة تقارير سامبا، الرياض، السعودية، فبراير 2009، ص 6 على الموقع www.samba.com.

الفعاليات الترويجية لجذب الإستثمارات من خلال زيادة الزيارات الخارجية و الندوات وورش العمل و الأنشطة الأخرى ، مع العمل الجاد على تحسين و دقة و جودة الإحصاءات الإقتصادية.[1]

و من خلال الجدول التالي سنحاول تقدير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات من سنة 2005-2010 :

الجدول رقم (04) : تقدير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2010

العام	التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر(مليار دولار)	نسبة النمو%	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	نسبة النمو%
2005	10.9	-	27.5	-
2006	12.8	17.4	40.3	46.5
2007	14.2	10.9	54.5	35.2
2008	13.7	(3.5)	68.2	25.1
2009	4.0	(70.8)	72.2	5.9
2010	3.9	(2.5)	76.1	5.4

المصدر: قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005_2010، الإمارات العربية المتحدة، إصدار2012، ص35.

من خلال هذه البيانات و كنتيجة مباشرة إستطاعت الإمارات أن تجتذب خلال العام 2008 نحو 13.7 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، محافظة على مستواها تقريبا في العام 2007 الذي بلغ نحو 14.2 مليار دولار، في مقابل 12.8مليار دولار عام 2006 و ذلك حسب تقرير الإستثمار الأجنبي لعام 2009 ،الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و تركزت تلك الإستثمارات بمجالات الطاقة و البناء و قطاع الخدمات لاسيما صناعة الإتصالات و الخدمات المالية.[2]

[1] قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005_2010،** الإمارات العربية المتحدة، إصدار2012، ص،34 .

[2] المرجع السابق، ص 34.

و نتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على كافة دول العالم فقد تراجعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 4 مليار دولار عام 2009 و إلى 3.9مليار دولار عام 2010.هذا و قد تطور إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من 27.5 مليار دولار عام 2005 إلى 76.1 عام 2010 أي بمعدل نمو بلغ 22.6 % سنويا.

و تماشيا مع السياسة الإقتصادية العامة الهادفة لتنويع مصادر الدخل و قاعدة الإنتاج ، تتبنى الدولة سياسة إستثمارية تشجع إستثمارات القطاع الخاص و تعزز مبادراته الإنمائية ، و تشجع كذلك الإستثمار الأجنبي من خلال تقديم التسهيلات الإستثمارية و الحوافز و الإعفاءات المختلفة للمستثمرين .و مثال على ذلك إنشاء المناطق الصناعية و المناطق الحرة في مختلف الإمارات و ما تقدمه من مزايا للمستثمرين فيها. و لكن تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه لا توجد إستراتيجية إستثمارية واضحة المعالم فيما يتعلق بجذب الإستثمارات الأجنبية.[1]

[1] فجر عبدالله الصالح ،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة**،رسالة ماجيستير، كلية إدارة الأعمال، قسم الإقتصاد،جامعة الملك سعود، 2014 ، ص 10.

ثانيا: تقدير تدفق الاستثمار الأجنبي خلال فترة خلال فترة 2011-2015 .

طبقا للإحصائيات الصادرة عن الأونكتاد إستمر تصاعد صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر السنوية إلى الدولة للعام الخامس على التوالي. و الجدول أدناه يوضح ذلك : [1]

الجدول رقم(05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الامارات عن الفترة 2011-2015 (بالمليار دولار)

العام	صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر السنوية	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية
2011	7.7	85.4
2012	9.6	95.0
2013	10.5	105.5
2014	10.1	115.6
2015	11.0	126.6
متوسط النمو %	%9.3	%10.3

المصدر:التقرير الاقتصادي السنوي 2016، الإمارات العربية المتحدة،التقرير الاقتصادي السنوي 2016 إقتصاد تنافسي عالمي و متنوع ، وزارة الاقتصاد،الإمارات ،2016،ص 32.

تصدرت الامارات قائمة الدول العربية في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 2015 بحصة تصل إلى 27.5% و بقيمة تقارب من نحو 11.0 مليار دولار، بمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2011-2015 بلغ نحو 9.3%، و بهذا فقد تطور حجم الاستثمارات الاجنبية التراكمية الى الدولة و بلغ 126.6% مليار عام 2015 بعد ان كان 115.6 مليار دولار عام 2014، و بمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2011-2015 بلغ نحو 10.3% . كما تعد دولة الامارات أكبر مستثمر عربي في الخارج حيث تطور حجم استثماراتها بالخارج من 9.0 مليار دولار عام 2014 الى 9.3 مليار دولار عام 2015، وبهذا تطور رصيد استثماراتها التراكمية بالخارج من 66.3 مليار دولار عام 2014 الى 87.4 مليار دولار عام 2015 و ذلك وفقا لتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن الاونكتاد.

[1] الامارات العربية المتحدة،**التقرير الاقتصادي السنوي 2016 إقتصاد تنافسي عالمي و متنوع** ، وزارة الاقتصاد،الإمارات ،2016،ص ص31،32.

الشكل(05) : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر السنوية بدولة الامارات العربية عن الاعوام 2011-2015

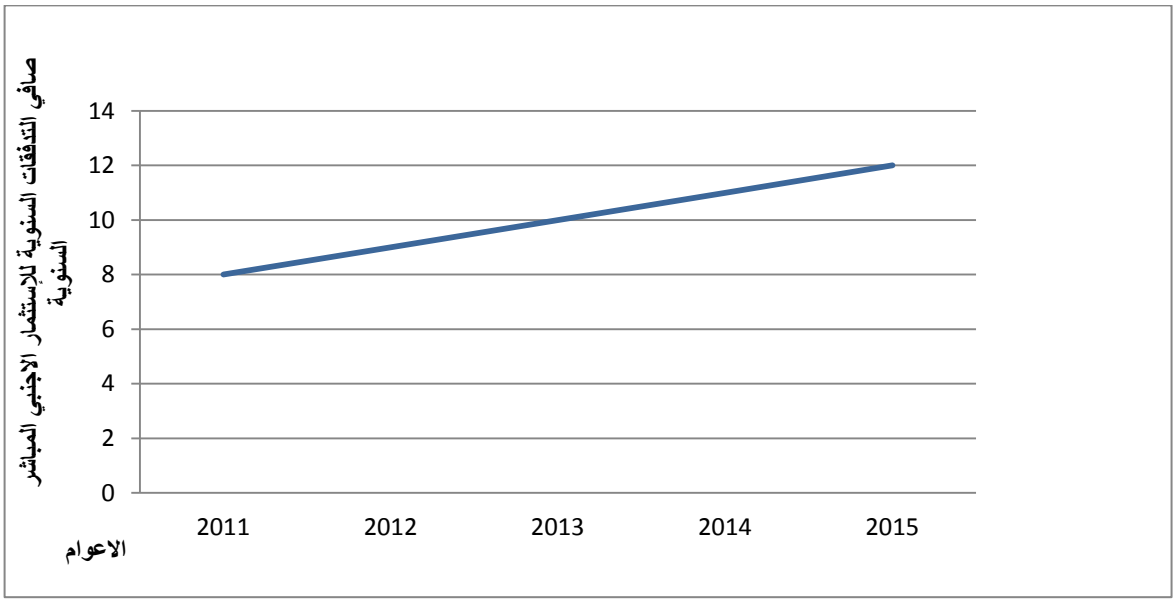

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي2016، مرجع سابق، ص 31.

و من المتوقع ان يشهد عام 2016 مزيد من النمو في حجم الاستثمارات الاجنبية في ظل توجه الدولة نحو تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل و تحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة و الابتكار، و الانتهاء من المشروعات الاستثمارية الازمة .

الفرع الثاني: حركة التجارة في المناطق الحرة (2014- 2016).

أولا : حجم التجارة الخارجية المباشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2014 .

كشفت البيانات الإحصائية الأولية للهيئة الإتحادية للجمارك عن إرتفاع إجمالي التجارة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى 980.9 مليار درهم خلال إحدى عشر شهرا من عام 2014 .

و الجدول التالي يوضح حصيلة ما تم تدوينه خلال عام 2014 كاملا فيما يخص التجارة الخارجية:[1]

[1] الهيئة الإتحادية للجمارك،**جمارك الإمارات**، دولة الإمارات العربية المتحدة، تجارة المناطق الحرة نشرة إحصائية إلكترونية شهرية، العدد 61 ،يناير 2015، ص 1 على الموقع www.fca.gov.ae.

الجدول رقم (06): حجم التجارة الخارجية المباشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2014

2014					
إعادة التصدير ReExport		الصادرات غير النفطية Non-Oil Export		الواردات Import	
الوزن weight	القيمة valur	الوزن Weight	القيمة Valur	الوزن Weight	القيمة Valur
795	18,227	6,968	9,855	5,795	56,056
757	18,108	6,401	9,478	5,004	51,941
749	21,360	7,942	10,691	5,452	58,779
822	20,718	7,838	9,965	5,124	57,660
777	19,446	8,101	10,722	5,740	57,383
1736	19,738	8,442	12,934	6,700	58,775
657	18,625	7,313	9,615	5,354	52,550
748	20,216	7,746	11,890	5,777	62,898
1,413	23,562	7,879	12,124	5,897	58,935
764	19,696	7,671	10,836	5,069	55,117
842	23,110	8,723	14,088	6,084	65,776
10,059	222,806	85,024	122,198	61,997	635,870

المصدر: الهيئة الإتحادية للجمارك، الهيئة الإتحادية للجمارك، جمارك الإمارات، دولة الإمارات العربية المتحدة، تجارة المناطق الحرة نشرة إحصائية إلكترونية شهرية، العدد 61 ،يناير 2015، ص 1 .

لقد أظهرت بيانات الهيئة الأولية أن حصة الواردات من إجمالي التجارة غير النفطية المباشرة للدولة بلغت 635.9 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، في حين بلغت قيمة الصادرات حوالي 122.2 مليار درهم، و قيمة إعادة التصدير 222.8 مليار درهم .

و قالت الهيئة في بيان صحفي، أن حجم التجارة بالمناطق الحرة لدولة الإمارات يشهد نموا متزايدا خلال السنوات الأخيرة، في ظل النمو الإقتصادي الكبير الذي تحققه الدولة، و كذلك السياسة التجارية المرنة للدولة، و نجاح الدولة في إزالة معوقات التجارة مع العالم الخارجي، فضلا عن تبسيط الإجراءات الجمركية و توحيدها في كافة منافذ الدولة. و يظهر الجدول التالي حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات العربية المتحدة لنفس السنة

حسب كل إمارة:[1]

الجدول رقم (07): حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2014 .

حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (يناير –ديسمبر)2014حسب الإمارة THE UAE FREE ZONES TRADE VOLUME FROM JANANUARY TO DECEMBER 2014 BY EMIRATE												
الإمارة EMIRAT	الواردات–IMPORT			الصادرات غير نفطية– Non–Oïl Export			إعادة التصدير–ReExport			إجمالي التجارة –Total Trade		
	القيمة Value	الوزن Wight	%	القيمة Value	الوزن Wight	%	القيمة Value	الوزن Wight	%	القيمة Value	الوزن Wight	%
أبو ظبي Abu Dhabi	257	3	0%	0,4	0.0	%0	0,4	0.0	%0	258	3	%0
دبي Dubai	274,744	16,048	%92	13,323	989	%51	200,644	6,565	%94	488,710	23,602	%91
الشارقة Sharjah	14,323	4,445	%5	7,628	2,324	%29	11,806	693	%6	33,756	7,462	%6
عجمان Ajman	677	238	%0	8	0,9	%0	192	13	%0	876	252	%0
رأس الخيمة Rak	3,621	1,677	%1	2,183	506	%8	1,024	47	%0	6,827	2,230	%1
الفجيرة Fujairah	271	271	%2	3,203	176	%12	90	15	%0	8,295	462	%2
المجموع Total	298,623	22,682	%100	26,345	3,996	%100	213,755	7 ,333	%100	538,723	34,011	%100

المصدر: الهيئة الإتحادية للجمارك، مرجع سابق، ص 3 .

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات البالغة 298.623 مليار درهم سنة 2014 إرتفعت مقارنة بسنة 2013 و التي بلغت 281.910 مليار درهم، في حين بلغت الصادرات 26.345 مليار درهم سنة

[1] الهيئة الإتحادية للجمارك، مرجع سابق،ص3 .

2014 .أما فيما يخص إجمالي حجم التجارة للمناطق الحرة الإماراتية فقد بلغ 538.723 مليار درهم من نفس السنة .

و منه فإن المناطق الحرة بالإمارات تتوافق مع المواصفات العالمية مما جعلها وجهة إستثمارية مرغوبة بفضل قدرتها على تلبية كافة المتطلبات، و تشجيع الإستثمار الأجنبي ، و نجاحها في عمليات التجارة مع العالم الخارجي .

ثانيا : حجم التجارة في المناطق الحرة بالإمارات العربية 2015-2016 .

بلغ إجمالي حجم التجارة غير النفطية لدولة الإمارات المتحدة خلال عام 2015، حوالي 1.56 تريليون درهم، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية المباشرة منها 68 %، بما يعادل 1.06 تريليون درهم، بينما بلغت مساهمة تجارة المناطق الحرة بالدولة 32 % من إجمالي التجارة غير النفطية، بما يقارب 497 مليار درهم.

أما بالنسبة لسنة 2016 فقد واصل الإجمالي العام للتجارة الخارجية لدولة الإمارات نموه خلال الأشهر التسعة الأولى، على الرغم من تباطؤ نمو الإقتصاد العالمي و تزايد المؤشرات على تراجع حركة التجارة العالمية خلال العام الماضي.

و الجدول التالي يوضح تطور حجم التجارة العام لسنتي 2016-2015في دولة الإمارات:[1]

الجدول رقم (08) : حجم التجارة العام لدولة الإمارات العربية 2015 -2016

حجم التجارة العام لدولة الإمارات العربية المتحدة (يناير- يونيو)2015-2016 UAE GENERAL TRADE (JANUARY- JUNE) 2015-2016									
التجارة TRADE								تجارة المناطق الحرة Free Zones	حجم التجارة العام General Trade
		الواردات Import		الصادرات غير النفطية Non-Oil Export		إعادة التصدير Réexporte			
		القيمة Value	الوزن Weight	القيمة Value	الوزن Weight	القيمة Value	الوزن Weight		
2015	التجارة الخارجية Foreign Trade	338.725	34.003	81,484	48.739	115.501	4.637	255.798	535.709
	تجارة المناطق الحرة Free Zones	141.130	12.014	12.447	1.108	102.221	3.454		255.798
	حجم التجارة العام General Trade	479.854	46.044	93.931	94.847	217.722	8.091	791.507	
2016	التجارة الخارجية Foreign Trade	349.893	38.806	88.821	55.309	114.699	4.532	553.413	
	تجارة المناطق الحرة Free Zones	133.711	14.239	12.683	2.224	90.293	5.221	236.687	
	حجم التجارة العام General Trade	483.604	53.045	101.504	57.533	204.922	9.753	790.100	

المصدر: الهيئة الإتحادية للجمارك،جمارك الإمارات، دولة الإمارات العربية المتحدة ،تجارة المناطق الحرة نشرة إحصائية إلكترونية شهرية، العدد 51 ، يونيو2016 ، ص 2 .

[1] الهيئة الإتحادية للجمارك،**جمارك الإمارات**، دولة الإمارات العربية المتحدة ،تجارة المناطق الحرة نشرة إحصائية إلكترونية شهرية، العدد 51 ، يونيو 2016،ص 2 .

وقد كشفت البيانات الإحصائية الأولية للهيئة الإتحادية للجمارك أن إجمالي التجارة غير النفطية العام لدولة الإمارات خلال الفترة 2016، بلغ 1.172 تريليون درهم، مقارنة ب 1.170 تريليون درهم خلال نفس الفترة من عام 2015، بنسبة نمو مقدارها 0.1% من خلال البيانات الإحصائية السابقة نلاحظ أن حجم تجارة المناطق الحرة بالدولة إرتفع إلى 236.7 مليار درهم في النصف الأول من 2016 و الشكل التالي يوضح ذلك:[1]

الشكل رقم (06) : إجمالي حجم التجارة العام لدولة الإمارات العربية المتحدة2015-2016

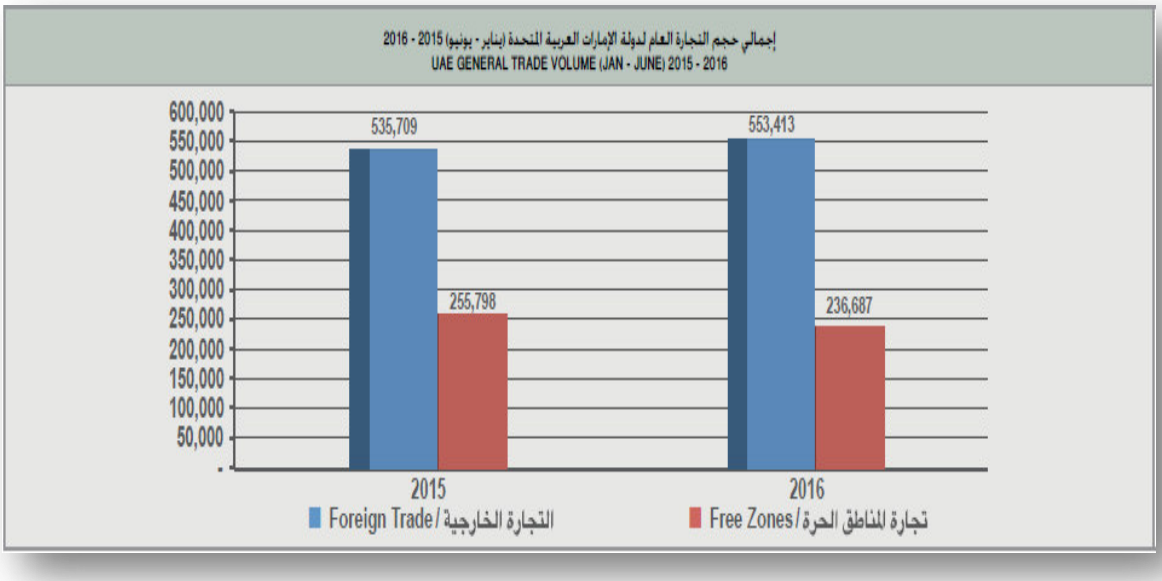

المصدر: الهيئة الإتحادية للجمارك، العدد51 ، مرجع سابق ، ص 2 .

ومنه تُدرك الامارات أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنّ زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، بالتالي تحسين مستوى رفاهية الشعب الإماراتي.

[1] الهيئة الإتحادية للجمارك، مرجع سابق،ص 2.

المطلب الثالث: أهم المناطق الحرة في الإمارات العربية.

تمتلك الإمارات العربية المتحدة سبعة إمارات إمارة أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة، عجمان، أم القيوين تحتوي جميعا على مناطق حرة، حيث تمتلك دبي العدد الأكبر من المناطق الحرة في الدولة (أكثر من 15 منطقة حرة) أهمها منطقة جبل علي الحرة الصناعية التي تعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط، كما توجد منطقة حرة في المطار الدولي لدبي أسست سنة 1996 مخصصة للصناعات الدقيقة و التغليف بالإضافة إلى مدينة دبي للإنترنت التي إفتتحت عام 1999 كأول منطقة حرة للتجارة الإلكترونية في العالم .

ومنه الامارات العربية المتحدة تحتوي على عدة مناطق اقتصادية حرة نستعرضها في الآتي: [1]

الفرع الأول: منطقة جبل علي.

تعتبر المنطقة الحرة بجبل علي من الأمثلة الرائدة في مجال المناطق الحرة حيث حققت نجاح منقطع النظير بالنسبة للمناطق الحرة في الإمارات العربية وأطلق عليها لقب جنة المناطق الحرة في العالم.

أولا : تقديم ميناء جبل علي.

يقع ميناء جبل علي على مسافة 35 كيلومترا جنوب غرب مدينة دبي على ساحل الخليج العربي في دولة الإمارات العربية المتحدة ،وقد تم تجهيز محطات الحاويات في الميناء بإنشاء 22 رصيفا بحريا تعمل عليها 79 رافعة جسريه عملاقة، تستطيع الرافعة الواحدة منها مناولة 4 حاويات نمطية قياس 20 قدم أو حاويتين قياس 40 قدم في ذات الوقت ،ويستطيع ذلك الميناء استقبال جميع سفن الحاويات من أي حجم موجودة في الخدمة حاليا أو قيد الطلب حتى سعة 18000 حاوية tue ، ويتردد على الميناء حاليا السفن التابعة لأكثر من 170 شركة ملاحية عالمية، وما يزيد عن 90 خدمة أسبوعية للسفن الرافدية تربط الميناء بما يزيد عن 100 ميناء حول العالم ، ويقدر عدد الحاويات التي تمت مناولتها في ميناء جبل علي في عام 2012 بحوالي 13,31 مليون حاوية teu وبذلك فقد احتل ذلك الميناء المرتبة التاسعة في ترتيب موانئ الحاويات في العالم .

ويضم ميناء جبل علي قدرات عالية في مجلات تخزين و مناولة جميع أنواع الشحنات ومن ضمنها البضائع المعبأة،و تتجاوز مساحة منطقة البضائع في ميناء جبل علي نحو 1,3 مليون متر مربع ،وتضم نحو 30 مرسى، و تشتمل هذه المساحة على نحو 1,2 مليون متر مربع للتخزين المفتوح، و100 ألف متر مربع للتخزين المغطى، ويقع الميناء ضمن المنطقة الحرة لجبل علي التي تضم أكثر من 6400 شركة تعمل في

[1] أحمد الكواز ،مرجع سابق،ص 35.

مجالات الصناعة و التجارة و الخدمات اللوجيستية ، وتتمتع الشركات العاملة في المنطقة الحرة بامتياز الأولوية في الاستفادة من المرافق و الطاقات التشغيلية في ميناء جبل علي إلى جانب المزايا التي تقدمها المنطقة الحرة[1] .

ثانيا : نشأة المنطقة الحرة جبل علي.

لقد مرت المنطقة الحرة جبل علي بمراحل تطور تدريجية جعلتها مؤهلة لما وصلت إليه الآن حيث أنشات بمقتضى المرسوم رقم 1 لسنة 1980 ، في منطقة كانت عبارة عن صحراء قاحلة كما صدر في شهر ماي 1983 المرسوم الذي يحدد التعليمات المتعلقة بتحديد هذه المنطقة حيث تربعت على مساحة إجمالية فاقت 100كم^2 مسورة بالكامل مما جعلها إحدى أكبر المناطق الحرة على مستوى العالم ، تلا ذلك المرسوم رقم 1 لسنة 1985 ، والذي نص على إنشاء سلة المنطقة الحرة بميناء جبل علي ومهمتها إدارة المنطقة الحرة ،و في العام نفسه بدأت تستقطب الشركات إليها ،وفي عام 1986 صدر القانون 2 الذي يحدد الأعمال التي تقام في هذه المنطقة وصدر كذلك القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن المصانع المملوكة لمواطني دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة الحرة ، وبفضل مناخ الاستثمار المتميز الذي تتمتع به المنطقة الحرة بجبل علي و الإجراءات المتعددة التي إتخذتها حكومة دبي من اجل توفير اكبر قدر من النجاح للمنطقة الحرة بجبل علي، و السمعة الطيبة التي تمتعت بها هذه المنطقة على الصعيد الإقليمي و العالمي ،كل هذا خولها بان تحتل المرتبة الأولى كأفضل منطقة حرة في الشرق الأوسط ، كما تم تصنيفها من قبل الاتحاد الدولي للمناطق الحرة كأفضل منطقة حرة جد متطورة في العالم لسنة 2004 ، وذلك لدورها الريادي على مستوى التجارة و الصناعة ،و للنمو الكبير الذي تحققه وأيضا لالتزامها بالقوانين و المعايير الدولية ،ولتعزيز بنيتها التحتية وتطويرها باستمرار ،كل هذا يمثل انعكاسا كبيرا للحركة التجارية المتوسعة في إمارة دبي التي أطلق عليها بسبب التسهيلات و الحرية التجارية فيها لقب "جنة المناطق الحرة في العالم " ،وهو الأمر الذي تحولت معه الإمارة إلى مركز تجاري هام يتم التصدير منه إلى أكثر من 120 دولة في العالم.[2]

ثالثا : مزايا المنطقة الحرة جبل علي:

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بوجود إحتياطي كبير من النفط ،و عدد قليل من السكان مما دفع بحكومات الإمارات للتدخل لإستثمار فوائض رأس المال من أجل بناء البنية التحتية الإقتصادية و الإجتماعية

[1] أيمن محمد خليل النحراوي، مرجع سابق، ص 59.

[2] كريم جايز، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية**،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ،جامعة مسيلة ،2011_2012 ، ص 99 .

الضرورية و بغية جذب الإستثمارات المحلية و الأجنبية و تنمية الموارد البشرية و إنفتاح أكبر على جلب المهارات و الخبرات و رأس المال العالمي، كما و تتمتع منطقة جبل علي الحرة بمميزات أهمها :[1]

1-قرب المنطقة الحرة من مدينة دبي والتي تبعد عنها حوالي 30 كلم باعتبارها المركز المالي والتجاري لكبريات الشركات والمؤسسات الإقليمية والدولية .

2- توفر كافة الخدمات الضرورية من طاقة وماء وشبكة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية بمختلف دول العالم.

3-تربط منطقة جبل علي على شبكة من الطرق المعبدة والسريعة ببقية الإمارات بالدولة ودول مجلس التعاون الخليجي.

4-قرب المنطقة من مطار دبي الدولي وما حققه على صعيد صناعة النقل الجوي في الشرق الأوسط .

5-و بمقارنة بسيطة مع العام 1995 فقد حقق مطار دبي قفزة كبيرة في حركة المسافرين وصلت إلى زيادة نسبتها 146% حيث زاد عدد المسافرين من 5 ملايين مسافر سنة 1995 إلى 12.3 مليون مسافر سنة 2000 إلى 14 مليون سنة 2001 أي بزيادة 13.8% مقارنة بالنسبة التي قبلها.

رابعا : تقييم المنطقة الحرة جبل علي.

تعتبر المنطقة الحرة جبل علي قطبا متميزا في المناطق الحرة نظرا لتميزها بعدة مقومات ساعدت على تطورها ونمائها بشكل سريع واحتلالها مراتب عالمية في التجارة الخارجية وإحتواء الأسواق العالمية، كما نجد أن المنطقة الحرة بجبل علي عانت من بعض المعوقات سنتطرق إليها فيما بعد.

1. مقومات المنطقة الحرة جبل علي.

أ- الموقع الجغرافي : تتميز المنطقة الحرة جبل علي بموقع جغرافي ومكاني مهم جدا حيث نجد أن الموقع الاستراتيجي لمنطقة جبل علي بدبي القريب من خطوط التجارة الخارجية بين الشرق الذي يتميز بتوفر المواد الخام و الأسواق الاستهلاكية الكبرى ،و الغرب الذي يتميز بتقدمه التكنولوجي ،وموقع إمارة دبي الاستراتيجي القريب من مضيق هرمز مدخل الخليج ، وسهولة الوصول إلى شبه الجزيرة العربية ، وهذا بدوره أدى إلى استخدام الشركات المتعددة الجنسيات للمنطقة الحرة كمركز إقليمي خاص بها لتوزيع منتجاتها إلى الأسواق الخليجية، ويضاف إلى ذلك المكانة التجارية المتميزة للإمارة في حركة التجارة الدولية ، فتتوسط المنطقة الأسواق

[1] أيمن محمد خليل النحراوي،مرجع سابق، ص 60.

العالمية الدولية الآسيوية و الإفريقية و كذا الأوربية ،ويبين الجدول التالي المسافة البحرية بين المنطقة الحرة جبل علي وأهم الأسواق العالمية .[1]

الجدول رقم (09): المسافة بين المنطقة الحرة جبل علي و أهم الأسواق العالمية.

الدولة	المسافة بالأميال
اليابان وكوريا	8500
الصين	7500
سنغافورة	5000
الهند وباكستان	750
أمريكا	10500
وسط أوربا	7500
شرق إفريقيا	3500
الكويت والسعودية وقطر	250
إيران	100

المصدر: دائرة التسويق (سلطة المنطقة الحرة بجبل علي).

ب– البنية التحتية : نجد أن منطقة جبل علي تتوفر على أهم البنى التحتية في المجال البحري كما توفر خطوط المواصلات البحرية نقلا بحريا مبرمجا ومنظما إلى جميع الأسواق العالمية مباشرة من ميناء جبل علي، بالإضافة إلى شبه القارة الهندية و اليمن وجنوب وشرق إفريقيا ،وبما أن الوقت عامل جوهري يعد مطار دبي الدولي الثاني بعد مطار سياتل كمركز للشحن الجوي الدولي تصل إليه وتقلع منه حوالي 300 رحلة طيران يومية ، وكذلك نجد الجسور التجارية الممتدة من استراليا و كوريا و اليابان و حتى الأمريكيين فان أكثر من 125 خط من خطوط الحاويات العالمية الرئيسة تمر عبر ميناء جبل علي الذي يتكون من 67 مرسى بطول 15 كلم من الأرصفة ، وهو مزود بمحطة حاويات بأحدث المعدات و مستودعات واسعة مكيفة ،و تتمتع المنطقة الحرة بجبل علي على شبكة مواصلات برية وبحرية تصلها بالأسواق الاستهلاكية على المستويين الإقليمي و العالمي .

[1] كريم جايز، مرجع سابق ،ص ص 107،108.

2. معوقات المنطقة الحرة بجبل علي.

نظرا لوجود مقومات رهين بوجود معوقات نجد أن المنطقة الحرة بجبل علي عانت من بعض المعوقات و التي تمثلت أساسا في المعوقات السياسية و الأمنية .

- **المعوقات السياسية والأمنية في منطقة جبل علي:** إن أهم تحدي يمكن أن يؤدي إلى فشل أو إلغاء المناطق الحرة هو عدم الإستقرار السياسي والأمني إذ نجد أن منطقة جبل علي بسبب تضاريسها والتي كانت منطقة حمراء ومركز للعمليات الإرهابية أنها مرت بفترات صعبة ميزها عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بسبب الحروب والاضطرابات التي عرفتها دول الخليج أهمها حروب الخليج الثلاثة وأيضا التهديد الإيراني في المنطقة.[1]

الفرع الثاني : المنطقة الحرة بعجمان.

تقع المنطقة الحرة بعجمان بالقرب من الخليج العربي وهي عند ملتقى الأسواق الإقليمية حيث يبلغ إجمالي مساحة عجمان بما في ذلك المياه الإقليمية 324 كيلومتر مربع في حين أن مساحتها باستثناء المياه الإقليمية تبلغ 214 كيلومتر مربع وتبلغ مساحة ساحل عجمان في منطقة الخليج العربي 8 كيلومتر تتكون عجمان من ثلاثة مناطق مختلفة بالنظر إلى التضاريس والمسافة من ساحل الخليج، وهذه المناطق هي مدينة عجمان ومنطقة مصفوت والمنامة.

تأسست منطقة عجمان الحرة في العام 1988، وقد أدار إنشاء منطقة عجمان الحرة دقة النمو الصناعي بالإمارة ليدفع عدد كبير من الشركات للاستفادة من المميزات الاستثمارية و بالتالي زيادة الرقعة الصناعية والتجارية التي ساعدت في إنعاش سوق المال والأعمال ليس على مستوى الإمارة فحسب بل في الدولة ككل، فمنطقة عجمان الحرة تقدم مزايا وتسهيلات تنافسية جعلت منها فرصة استثمارية جديرة بالاغتنام، وتعكف منطقة عجمان الحرة على خطة تنمية تبلغ تكلفتها ملايين الدراهم على مساحة تزيد عن مليون متر مربع.[2]

وتعتبر المنطقة الحرة في عجمان إحدى المناطق الأكثر اجتذابا للمستثمرين والأنواع المختلفة للاستثمار التي يدعمها ووفرة كافة مصادر الطاقة المتنوعة ووفرة المساحات الشاسعة لإقامة أي عدد من المشاريع الصناعية، وتقع بالقرب من الميناء الذي يستقبل كافة أنواع السفن والناقلات العملاقة وقادرا على تفريغ وتحميل كافة أنواع الشحن من أي مكان في العالم.

[1] كريم جايز، مرجع سابق، ص 108.

[2] سلطة المنطقة الحرة بعجمان ،على الموقع :http://www.afz.gov.ae/ar، تاريخ الاطلاع 25/04/2017على الساعة 15:44 .

وقد نظمت المنطقة الحرة في عجمان بطريقة تجعلها تستوعب أنواع عديدة من الصناعات فمن السهل جدا قيام هذه الشركات بالتصدير عن طريق السفن من ميناء عجمان إلى كافة دول العالم وترتكز الصناعات بالمنطقة الحرة في عجمان على الصناعات الالكترونية المتطورة والمحارم الورقية والمواد الغذائية بالإضافة إلى الخدمات المتطورة في مجالات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير عبر ميناء عجمان الدولي الذي يستقبل أكثر من ألفي ناقلة سنويا. [1]

الفرع الثالث : المنطقة الحرة بالفجيرة.

تأسست المنطقة الحرة في الفجيرة بمرسوم أميري بتاريخ 28 نوفمبر 1987 وهي هيئة حكومية محلية تابعة لإمارة الفجيرة تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تقديم تراخيص وتسهيلات استثمارية وإدارية متنوعة تساعد على رفع الناتج المحلي لإمارة الفجيرة .وتبلغ مساحة المنطقة الحرة بالفجيرة 4 مليون متر مربع تقريبا، والتي تشمل المنطقة الأولى والثانية ومنطقة الحيل الصناعية بالإضافة إلى منطقة تخزين السلع المتـعددة.

وقد بلغ عدد الشركات المسجلة في آخر عام 2010 ما يزيد عن 2000 شركة بقيمة استثماريه بلغت 3.3 مليار درهم إماراتي والتي تعمل في مختلف المجالات التجارية والصناعية والخدمية وقطاع الأعمال اللوجستية. وتغطي هذه الشركات نطاقا واسعا من الاختصاصات والنشاطات التي تتضمن الصناعات البتروكيماوية والهندسية والطاقة والصناعات التحويلية إلى جانب الأنشطة التجارية. وتشهد المنطقة إقبالا من قبل المستثمرين لإقامة المشاريع المختلفة خصوصا في قطاعي الخدمات اللوجستية والصناعية. وتشمل المشاريع المسجلة في المنطقة الحرة، صناعة النسيج، ومصانع الصلب، صناعة صفائح أنظمة الطاقة الشمسية، تصنيع معدات الحفر، وصناعة أجهزة البناء والسلالم، والخدمات والهندسة البحرية والملاحية، صناعة العربات المدرعة، صناعة البيوت الجاهزة ، تصنيع منتجات الألياف الزجاجية ، تصنيع النوافذ والأبواب تصنيع كتل إسفنج العزل تصنيع المنتجات البلاستكية صنع الأنابيب الحديدية صناعة الحاويات و صناعة الكيماويات والأسمدة، تصنيع أنظمة أنابيب مسبقة العزل، تصنيع معدات التبريد والتدفئة صناعة الإكسسوارت الطبية صناعة الخيوط القطنية صناعة البورسلان والخزف والمشاريع الهندسية الثقيلة وغيرها من المشاريع المتنوعة . [2]

[1] لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص125 .

[2] كريم جايز، مرجع سابق،ص 110.

ويبرز تنوع جنسيات الشركات المسجلة في المنطقة الحرة حيث تستضيف الهيئة شركات ومؤسسات ومصانع من أكثر من 47 دولة ، لتشمل شبه القارة الهندية، جنوب شرق آسيا، الولايات المتحدة و أوروبا . وتوفر هيئة المنطقة الحرة مقراً لتلبي حاجات الشركات لتنفيذ مشاريعها المتمثلة في المكاتب التجارية المستودعات الجاهزة،المباني المخصصة والمصانع ، إلى جانب الأراضي لإقامة المصانع التخصصية حسب حاجة المشاريع لها، وذلك بعقود تأجير لفترات مختلفة تعتمد على نوع النشاط وحجم الاستثمار .

ومما شجع على نجاح المنطقة الحرة بالفجيرة موقعها الاستراتيجي المميز للإمارة المطل على الساحل الشرقي لدولة الإمارات، خارج مضيق هرمز،على خليج عمان والمحيط الهندي .هذا بالإضافة إلى البنية التحتية المشجعة على الاستثمار، و وجود كل من الميناء والمطار الدوليين إلى جانب شبكة الطرق الحديثة التي تصل الإمارة بباقي دول العالم. هذا وتتمتع الإمارة بأجواء معتدلة وطبيعة خلابة بسواحلها الممتدة وجبالها الشاهقة، مما جعلها تستقطب عدداً من المشاريع السياحية المختلفة. [1]

الفرع الرابع: المنطقة الحرة بالحمرية ومطار الشارقة الدولي.

تقع المنطقة الحرة بالحمرية بإمارة الشارقة وكذلك المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي التي تأسست سنة 1995، تبلغ مساحتها حوالي 22 مليون متر مربع من الأراضي الصناعية والتجارية الرائدة، كما يبلغ عمق مينائها 14 متراً،والمنطقة بجميع مرافقها قابلة للتوسع. تمتاز المنطقة الحرة بالحمرية بموقعها الاستراتيجي في إمارة الشارقة،الأمر الذي يجعل منها حلقة وصل بين الدول المجاورة والعالم، سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو. وقد تم تصميم الميناء لاستقبال السفن العملاقة والمخصصة للبتروكيماويات إضافة إلى تفريغ شحنات البضائع السائبة كما يضم أرصفة مخصصة لتفريغ حمولات الشحن للبضائع العامة. ومن ناحية أخرى، يعمل في هذه المنطقة الحيوية ما يزيد عن 6000 شخص من 125 دولة حول العالم، ومن أهم مجالات الاستثمار بها الأغذية والملابس، النسيج والألياف والطائرات والسيارات.[2]

[1] لبعل فطيمة ، مرجع سابق، ص 126.

[2] سلطة المنطقة الحرة بإمارة الشارقة، على الموقع http://sharjahmydestination.ae/ar-ae/Business/Hamriyah-Free-Z ،تاريخ الاطلاع 2017/04/26 على الساعة 12:30 .

الفرع الخامس: المناطق الحرة الأخرى للإمارات العربية.

أولا : المنطقة الحرة رأس الخيمة.

إن المنطقة الحرة برأس الخيمة هي أول منطقة حرة في الإمارة وتعتبر واحدة من أسرع المناطق الحرة نمواً والأكثر فعالية من حيث التكلفة في الدولة. ومنذ تأسيسها في عام 2000 حرصت على توفير بيئة استثمارية سليمة ومعفاة من الضرائب لعملائها وتقديم حلول إنشاء وممارسة الأعمال وسهولة الإجراءات للحصول على التأشيرات والتراخيص وحرية جلب العمالة الوافدة ومواد التصنيع من جميع أنحاء العالم إضافة إلى حصولهم على دعم وخدمات مستمرة لأعمالهم، بما في ذلك خدمات الإعلانات والمشتريات وتنسيق الفعاليات والتوظيف والتدريب. وتعد المنطقة الحرة برأس الخيمة الاختيار الأمثل لما يزيد عن 8,600 شركة من أكثر من 100 دولة حول العالم يمثلون أكثر من 50 قطاعاً.[1]

تمتلك المنطقة الحرة برأس الخيمة 3 مجمعات متخصصة لتلبية متطلبات الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مختلف القطاعات و هي : [2]

- مجمع الأعمال الذي يضم مكاتب متنوعة لرجال الأعمال .
- المجمع الصناعي للصناعات الثقيلة .
- المجمع التكنولوجي لأغراض التجارة والصناعات الخفيفة .

و حسب تقرير لغرفة رأس الخيمة لسنة 2016 فقد سجلت إرتفاعا في نسبة نمو الإستثمارات منوها إلى أن عدد المنشآت الجديدة بلغ 2400 منشأة خلال عام 2016 منها 315 منشأة مسجلة في المناطق الحرة و 98 فرعا لمنشآت داخل و خارج إمارة رأس الخيمة و بذلك بلغ إجمالي الرخص المسجلة في الغرفة 31831 منشأة حتى نهاية العام الماضي بنسبة نمو بلغت 8% مقارنة بالعام السابق له في حين بلغت الرخص المجددة 19948 منشأة في عام 2016 . و قد توزعت المنشآت الجديدة في الإمارة بين المناطق المختلفة فيها حيث تركزت أغلب المنشآت الجديدة في منطقة النخيل و التي بلغ عددها 550 منشأة و تعتبر أكبر منطقة بإحتوائها على المنشآت الإقتصادية بنسبة 23% تليها منطقة رأس الخيمة حيث إحتوت على 232 منشأة جديدة بنسبة 10% و منطقة القصيدات التي تضمنت 215 منشأة بنسبة 9% و منطقة المعيريض التي تضمنت 123

[1] وكالة أنباء الإمارات، هيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة،على الموقع www.ras_alkhaimah.com ،تاريخ الاطلاع 26/04/ 2017على الساعة 13:55 .

[2] وكالة أنباء الإمارات، **تقرير لغرفة رأس الخيمة: إرتفاع نسبة نمو الإستثمارات في الإمارة خلال2016**، السبت01/04/2017، ص1 .

منشأة بنسبة 5% تليها منطقة جلفار بإجمالي 119 منشأة ثم الجزيرة الحمراء بإجمالي 118 منشأة في المعمورة بإجمالي 98 منشأة و منطقة دهان 85 منشأة و يليها شمل 75 منشأة فيما توزعت باقي المنشآت في منطقة الدقداقة و الخران و الرمس و الظيت الجنوبي و الفلية و شعم و أذن و غيرها من المناطق الأخرى في الإمارة.

ثانيا : المنطقة الحرة في السعديات.

تقع جزيرة السعديات على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبو ظبي وقد أنشات بموجب القانون رقم 06 لسنة 1996 القاضي بإعلان جزيرة السعديات كمنطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية.[1]

[1] لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص 80.

المبحث الثالث: المناطق الحرة بالجزائر.

عقب الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر في 1986 بسبب انهيار أسعار البترول، ثم التغير الجذري في النظام الاقتصادي كل هذه التحولات دفعت الجزائر إلى بذل جهود كبيرة لتبني إصلاحات إقتصادية لمواكبة التطورات العالمية المعاصرة من خلال تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من هذا جاءت فكرة المناطق الحرة،وقبل الحديث عن المنطقة الحرة بلارة نقف عند ولاية جيجل التي احتضنت هذه المنطقة .

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالجزائر.

جاءت فكرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 الذي خصص فصلا بأكمله من الفصل الثالث للمناطق الحرة وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيها مختلف عمليات الاستيراد و التصدير و التخزين و التحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية و الخدماتية و الصناعية وفق إجراءات مبسطة وبحملات أجنبية قوية قابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي الجزائري بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع و الخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم و تنظم التجارة الخارجية .[1]

و بعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية و وكالة ترقية الاستثمار حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل و معايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى في الجزائر وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار و اعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة.

وتجسدت فكرة إنشاء المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل وتم إنشاؤها رسميا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة الصناعية للتصدير بلارة بولاية جيجل.[2]

[1] الجريدة الرسمية ،**المرسوم التشريعي 93-01 المتضمن قانون المالية لسنة** 1993،عدد 04، الجزائر، الصادر في 19 جانفي 1993.

[2] الجريدة الرسمية،**المرسوم التنفيذي 97-106 المتضمن إنشاء المنطقة الحرة لبلارة** ،عدد 20،الجزائر، الصادر في 5 افريل 1997.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمناطق الحرة في الجزائر.

يسمح المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر من سنة 1993 بالاستثمار في جميع القطاعات ما عدا تلك المخصصة للدولة أو فروعها أو لأي شخص معنوي معين بموجب نص تشريعي ،و نص هذا التشريع على مجموعة من الامتيازات اختلفت حسب المناطق المستثمر فيها، فهناك نظام خاص بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، و نظام متعلق بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، ونظام عام مع الامتيازات المشتركة و المتمثلة في :[1]

- فوائد منخفضة على القروض البنكية.
- تكفل الدولة بنسبة 50 %إلى 100% من إسهامات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي من اجل تحسين قدراتها التحولية و الخدماتية.
- يحظى جميع المستثمرين في المناطق الحرة بنفس المعاملة سواء كانوا جزائريين أو أجانب،مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

بعد ذلك جاء المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ في 17 أكتوبر من سنة 1994، ليكمل و يدعم المرسوم التشريعي السابق، حيث يتعلق بشروط ضبط المناطق الحرة و كذا نظامها الجمركي، و ذلك من خلال عدة فصول نذكر منها: [2]

الفصل الأول: يتضمن تحديد المجال الجغرافي الخاص بتواجد المناطق الحرة في مادتيه الثانية والثالثة.

الفصل الثاني: وفي مواده المتعلقة بتسيير المنطقة الحرة حيث يمنح امتياز استغلال المنطقة وتسييرها شخصا معنويا سواء كان من القطاع العام أو الخاص، على أساس إتفاقية يلحق بها دفتر شروط يحدد خصوصا حقوق صاحب الإمتياز وواجباته و يدعى في هذا المرسوم "المستغل"، كما يحدد الإتاوة السنوية التي يجب عليه أن يدفعها لإدارة الأملاك الوطنية ، و يمنح إمتياز تسيير المنطقة الحرة و إستغلالها عن طريق مزايدة وطنية و دولية مفتوحة و محدودة، أو عن طريق التراضي تقوم بها وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها، و تكون مسؤولية المستثمر كاملة و تامة في مجال المحافظة على البيئة و حمايتها.

الفصل الثالث: فهو متعلق بجانب العمل في المناطق الحرة، حيث أعطيت الحرية للمتعاملين في الاستيراد والتصدير للخدمات والبضائع ماعدا تلك الممنوعة قانونا، كما تخضع رؤوس الأموال إلى شرط التعامل بالصرف الخاص بالمناطق الحرة.

---

[1] زوينة ريال ،مرجع سابق ،ص 222.

[2] منور اوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة**، مرجع سابق، ص44 .

الفصل الرابع: في مواده الخاصة بالنظام الجمركي، نجد خضوع المنطقة للحراسة الجمركية و ذلك عند حدودها و مداخلها و مخارجها، و يمكن أن تشمل هذه المراقبة كل من الأشخاص ووسائل النقل الذين يدخلون المنطقة الحرة أو الذين يخرجون منها، و يمكن أن تخزن كل البضائع في المنطقة الحرة مهما تكن طبيعتها أو كميتها أو أصلها و مصدرها و إتجاهها و ذلك بشرط أن تكون غير ممنوعة قانونيا، و تكون مدة إقامتها غير محددة و لا يطالب بأي ضمان مالي لأجل قبول البضائع في المنطقة .

الفرع الأول : الهيئات التي لها علاقة بالمناطق الحرة.

توجد في الجزائر ثلاثة هيئات مختصة في إدارة المناطق الحرة والمتمثلة في: [1]

أولا: اللجنة الوطنية للمناطق الحرة:طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 95_493 المؤرخ في ديسمبر 1995 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94_320 المؤرخ في أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة، تحدث هذه اللجنة لدى وزير المالية، و تتكون من عدة ممثلين و هي تتكفل بما يلي:

1- تدرس و تقترح تعيين المناطق و تضبط حدودها.
2- تفحص أية مسألة تتعلق بتطبيق التشريع و التنظيم المتعلقين بالمناطق الحرة .
3- تبادر بأي تقدير يسمح بتحسين تسيير المناطق الحرة و جعل النشاط فيها ذا مردودية .

ثانيا : وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها: تعتبر هذه الهيئة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و تعمل هذه الوكالة تحت وصاية رئيس الحكومة ، و يكون مركزها الرئيسي في العاصمة ،غير أنه يمكن نقلها لأي مكان و ذلك حسب الظروف ،و لها فروع في كافة أرجاء الوطن .

ثالثا : المستغل: يمنح امتياز استغلال المنطقة الحرة، وتسييرها لشخص معنوي عموميا أو خاص يسمى المستغل، عن طريق مزايدة وطنية ودولية مفتوحة أو محددة عن طريق التراضي، ويترتب عن منح الامتياز إعداد اتفاق بين المستغل والوزير المكلف بالمالية،و يلحق بهذه الإتفاقية دفتر شروط يحدد خصوصا حقوق صاحب الامتياز وواجباته و يحدد أيضا الإتاوة السنوية التي يجب أن يدفعها لإدارة الأملاك الوطنية، ويتكفل المستغل بالأشغال التالية:

1- تهيئة شبكة طرق المواصلات ومواقف السيارات.
2- بناء مباني الإستغلال ومباني لحاجات المتعاملين.

[1] قسوم ميساوي الوليد، **دراسة إقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006** ،مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد تطبيقي،جامعة محمد خيضر، بسكرة 2007-2008 ، ص ص 89،90 .

3- بناء السياج المحيط بالمنطقة ونقاط العبور وفقا لمواصفات الجمارك.

الفرع الثاني: الحوافز الممنوحة للمناطق الحرة بالجزائر.

هذه الحوافز شملت المجالات الآتية: [1]

أولا : حوافز جمركية وجبائيه : حيث تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من:

1-جميع الضرائب.

2-جميع الرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي.

3-جميع الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.

ثانيا: حوافز مالية وتجارية: تتمثل فيما يلي:

1-يسمح للمستثمرين داخل المنطقة بيع 20% من منتجاتهم في السوق الوطني ويمكن أن تبلغ هذه النسبة 50% بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج الموارد الطاقوية تعادل أو تفوق 50%.

2-تخضع المبيعات في التراب الجمركي لنفس تنظيم التجارة الخارجية والصرف المعمول به تدفع الحقوق والرسوم المستحقة عند الاستيراد.

3-تتم المعاملات التجارية داخل المنطقة الحرة بعملات قابلة للتحويل الحر، ومسعرة من البنك الجزائري.

ثالثا : الحوافز الاجتماعية في مجال العمل: تتمثل فيما يلي: [2]

1-يمكن للمستثمرين في المنطقة الحرة أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين و مؤطرين من جنسية جزائرية بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة، ويكون توظيف العمال الأجانب بمجرد تصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل إقليميا.

2-تكون علاقات العمل فيما يخص شروط التوظيف والأجور والتسريح بين الأجراء و المؤسسات الموجودة في المناطق الحرة الخاضعة لاتفاقيات تعاقدية تبرم بحرية بين الطرفين.

3-يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة غير مقيم قبل توظيفهم أن يجتازوا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

[1] بلعزوز بن علي و احمد مداني،مرجع سابق،ص 12،13.

[2] نادية حسان، مرجع سابق، ص 15.

و في الأخير يمكن القول أن الإطار القانوني و ما يحمله من تسهيلات و ضمانات و إمتيازات يعتبر محفز لجلب المستثمرين للمناطق الحرة ، إلا أن الإطار القانوني وحده لا يكفي ما لم يتوفر جانب الإستقرار السياسي و الإقتصادي في البلاد.

المطلب الثالث: المنطقة الحرة بلارة و الدروس المستفادة من تجربة الامارات .

تقع ولاية جيجل في الشمال الشرقي للجزائر حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق ولاية سكيكدة ومن الغرب ولاية بجاية ومن الجنوب ميلة تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 320 كلم ، ويمتد فيها شريط ساحلي بطول 120 كلم، و تتوفر الولاية على ميناء بحري جن وكذا مطار فرحات عباس الدولي و تتوفر على شبكة هامة من الطرق بالإضافة إلى المقومات الإقتصادية حيث تتوفر على إمدادات للطاقة (الكهرباء والغاز والمياه) ، و تتربع على مساحة قدرها 2400 كلم^2 تتوفر الولايـــة علـــى ثروة غابيـــة تقدر مساحتـــها ب 48 من مساحة الولاية منها أشجار البلوط وأشجار الفلين بإنتاج سنوي قدره 50000 قنطار و115000 مـــتر مكعب من الخشب، وأيضا توجد في الولاية حديقة وطنية في تازة ،منطقة مائية فـــي بني بلعيد و مناطـــق للاستثمار السياحـــي ،ويسكنها حوالـــي 602.4 ألف نسمة .[1]

الفرع الأول: نشأة المنطقة الحرة بلارة:

حاولت الجزائر كغيرها من الدول العربية تطبيق فكرة المناطق الحرة ،هذا ما تجسد فعلا بعد صدور المرسوم التنفيذي 94_320 المؤرخ في 1994.10.17 المتعلق بالمناطق الحرة ،لضبط الشروط العامة لإقامة و تسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء مناطق حرة على التراب الوطني ، تتم فيها مختلف عمليات التصدير و الاستيراد التخزين والتحويل و إعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة وبعملات قابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي الجزائري، بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة للتصدير ،مع السماح بتسويق جزء من السلع و الخدمات داخل البلد وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية .

وبعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، وهذا بطلب من وكالة ترقية الإستثمار ودعمه حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لإحتضان المنطقة الحرة الأولى، وعلى ضوء هذه المعايير تم إختيار 16 ولاية ووقع الإختيار بعد الدراسة وتم اعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة ونشير أن ولاية الجزائر العاصمة تم إقصاءها خلال عملية الانتقاء، وهذا بسبب

[1] منور اوسير، مرجع سابق، ص 43.

خصوصية المدينة ومن أجل إعتبارات أخرى. والجدول التالي يوضح ترتيب الولايات المرشحة لإحتضان المنطقة الحرة: [1]

الجدول رقم (10): النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لإحتضان المناطق الحرة.

عدد النقاط الولايات	المعايير الاقتصادية				المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية	مجموع النقاط	الترتيب
	المعيار أ	المعيار ب	المعيار ج	المعيار د			
بجاية	9000	1800	558	1984	13342	2500	15842
جيجل	7900	1750	281	1226	11157	4000	15157
عنابة	350	1700	970	2252	11272	2500	13772
تلمسان	6450	1700	659	1117	10726	2500	13226
وهران	6450	1300	1164	4110	13124	_	13124
مستغانم	4950	1550	304	1237	8041	2500	10541
سكيكدة	4050	1200	497	1488	7835	_	7835
الشلف	3180	1300	530	1175	6105	1000	7105
تبسة	3650	1650	391	10333	6724	1500	6724
تمنراست	3350	1200	85	818	5453	1000	6453
اليزي	3350	1200	93	248	4891	1000	5891
الاغواط	400	1700	240	885	3225	1500	9725
سوق أهراس	600	1550	118	609	2877	1500	4377
الطارف	300	1350	255	631	2536	_	2536

المصدر: بلعزوز بن علي و أحمد مداني،مرجع سابق ، ص 12.

ويقصد بالمعايير الإقتصادية ما يلي:

- المعيار أ: الهياكل القاعدية للنقل والمرافق المتعلقة بها (المطار، الميناء، الطرق البرية، السكك الحديدية)
- المعيار ب: نوعية وإمكانيات الخدمات العامة.
- المعيار ج: توفر اليد العاملة والمهارات المحلية.

[1] بلعزوز بن علي و أحمد مداني،مرجع سابق ، ص 13.

- المعيار د: الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث (المؤسسات البنكية والتأمين وقطاع الصحة والسياحة والمؤسسات الإدارية) .

و الملاحظ من الجدول أن ولاية بجاية كانت في الترتيب الأول ثم تم اختيار جيجل رغم إحتلالها الصف الثاني ،وهذا بسبب تبرير من الوكالة المرتبطة بالتهيئة العمرانية تحظى بمعامل أكبر من أجل إعطاء أهمية أكبر للتنمية الجهوية ، وعقب هذا الاختيار أصدرت الحكومة الجزائرية القرار القاضي بتعيين منطقة بلارة كأول منطقة حرة في الجزائر ،وذلك لما تتمتع به من موقع استراتيجي هام ، وهياكل قاعدية معتبرة وتم رسميا إنشاء المنطقة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 67_106 المؤرخ في 05 أفريل1997 المتضمن قيام المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل.[1]

الفرع الثاني: العوامل المفسرة لعدم إنطلاق المنطقة الحرة بلارة.

قامت وكالة ترقية الاستثمار ودعمه بإعلان مناقصة دولية في 1998/06/25 للبحث عن مسير أو مستغل عن طريق الامتياز، وكانت النتيجة سلبية ، مما دفع السلطات في ولاية جيجل إلى تقديم إقتراح خاص بإنشاء مجمع في إطار الشراكة يضم متعاملين اقتصاديين وطنيين و أجانب لاستغلال المنطقة الحرة و هو ما سعت إليه الجزائر ، كما نشير أن الزيارات العديدة التي قامت بها مختلف الوفود الجزائرية و الأجنبية كثيرا ما أعادت ملف المنطقة الحرة بلارة إلى نقطة البداية، بسبب التضارب في الآراء و المقترحات ،وكذا غياب الإجراءات الفاعلة للدفع بالمشروع للتحقيق في ارض الواقع، وبسبب الاهمال و عدم التوصل الى المستغل الذي يستطيع قيادة المنطقة الى سبل النجاح اتخذت الحكومة قرارا يقضي بإلغاء مشروع منطقة بلارة الحرة .[2]

هناك العديد من العوامل التي تقف وراء تعثر المنطقة الحرة بلارة على الرغم من امتلاكها لمزايا وضمانات تنافسية بالمقارنة بباقي المناطق الحرة في العالم واهم هذه العوامل: [3]

أولا: الإعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجذب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها والمفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعة وليس من الجانب التشريعي فقط.

[1] بلعزوز بن علي و أحمد مداني، مرجع سابق، ص 16 .

[2] لبعل فاطمة، مرجع سابق، ص 86

[3] علي همال، فاطمة حفيظ ،**آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورومتوسطية**، مجلة الاقتصاد و المناجمانت، الجزائر، العدد04،مارس،2005،ص 387.

ثانيا: غياب تحليل الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الإستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة.

ثالثا: عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

رابعا: عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة من تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة جبل علي ومنطقة هونغ كونغ ....

الفرع الثالث: الدروس المستفادة من تجربة الامارات .

من خلال دراستنا لتجربة الامارات العربية المتحدة في المناطق الحرة استخلصنا ما يلي: [1]

- أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه المناطق الحرة الاماراتية في استقطاب و تشجيع الاستثمارات،و إجتذاب رؤوس الأموال، و التقنيات المتقدمة، و التدريب و خلقها لفرص عمل جديدة، فضلا عن دورها في زيادة الصادرات و موارد النقد الاجنبي .

- الاعتماد على التخطيط و التصور المستقبلي طويل المدى الذي جعل من دولة الامارات رغم حداثة التجربة تقوم بدور المحرك لاجتذاب رؤوس الاموال و الخبرات و التطور الاقتصادي و الاجتماعي .

- سياسة الترويج التي قامت بها دولة الإمارات للمناطق الحرة، والعمل على التعريف بأنظمتها و مزاياها و تسهيلاتها بصورة صادقة، بحيث يمكن تحقيق الافادة منها على أوسع نطاق ممكن ،و كذلك تنظيم ندوات تخصصية في هذا المجال بالتعاون مع مختلف المنظمات العربية و الدولية و كذلك مع منظمات و مؤسسات أصحاب الاعمال .

- الاستفادة من الامكانيات و التسهيلات التي تتيحها المناطق الحرة العربية القائمة لتأسيس المشروعات كأداة لتحقق التكامل الاقتصادي و التنموي، و ضرورة تطوير البنية القانونية و المؤسسية للمناطق الحرة بما يوفر لهذه المناطق كافة عوامل النجاح في تحقيق دورها الاستثماري و الانمائي .

- وضع إستراتيجية إقتصادية بعيدة المدى للمناطق الحرة، تهدف أساسا إلى تشجيع الاستثمارات و تنمية الصناعات التصديرية، و زيادة تصنيع الخامات المحلية لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي و احداث تأثيرات متعددة في الاقتصاد الوطني، ووضع صيغة مناسبة للتعامل بين أنشطة المناطق الحرة و الأنشطة المماثلة داخل الدولة الواحدة بهدف تنسيق النشاط الاستثماري، و تنامي مردوده و فائدته.

[1] خولة بورسلي، "**ندوة المناطق الحرة و دورها في تشجيع الاستثمار**"، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 18-19 سبتمبر 2013، ص 37 .

- العدد المتكامل لجميع متطلبات النجاح، من حيث الخدمات الاساسية و التسهيلات الازمة و المرافق من الساحات و المباني الجاهزة و الأرصفة داخل المناطق الحرة، و ضرورة الملائمة بين الأهداف الاستثمارية لأصحاب المشاريع، و الأهداف الإنمائية للدولة المقامة على أرضها، بحيث تتحقق لهذه المشاريع ربحية عادلة و تتحقق للدولة الاهداف التنموية و الاقتصادية و الاجتماعية المستهدفة من إقامة المناطق الحرة الاستثمارية.

- مع تطور حركة التبادل التجاري إزدادت أهمية المناطق الحرة لتشكل إحدى وسائل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من أجل اجتذاب رؤوس الاموال العربية و الاستثمارات الصناعية من الدول المتقدمة و إقامة صناعات توفر فرص العمل، و ترفع مستوى التأهيل لدى اليد العاملة الوطنية و تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في المشروعات الصناعية ، و التقليل من الاعتماد على الاستيراد و جذب الخبرات الفنية العالمية و تحريك بعض القطاعات الاقتصادية الداخلية كقطاع النقل البري و الجوي و البحري و الموانئ و غيرها.

خلاصة الفصل :

مما سبق و كخلاصة لما تم طرحه يمكننا القول أن:

- تعدد المناطق الحرة في دولة الإمارات جعل منها في مقدمة الدول العربية التي تنفرد حاليا بتجربة متميزة في مجال إقامة المناطق الحرة من حيث جذب الاستثمار.
- تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة من أنجح التجارب في مجال المناطق الحرة و ذلك إستنادا لما تم طرحه من تقارير و بيانات إحصائية تشير إلى أن حجم الإستثمارات و حركة التجارة في المناطق الحرة مرتفعة .
- منطقة جبل علي الحرة أو جنة المناطق الحرة في العالم كما يطلق عليها الأكبر على مستوى الشرق الأوسط .
- نجحت المناطق الحرة في الإمارات على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .
- إلغاء وعدم نجاح المنطقة الحرة بجيجل سببه الإهمال وعدم التوصل إلى المستغل الذي يستطيع قيادة المنطقة إلى النجاح .

خاتمـــــــــة

عامة

إن التغيرات و التحولات الكبيرة التي شهدها الإقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة، و التي من أهمها تعاظم نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في التبادل الدولي، و التحول من إستراتيجية إحلال الواردات إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، و ذلك لأن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير هي النتاج الطبيعي للتحول نحو تشجيع الإستثمارات المباشرة، و ذلك لزيادة تبادل و تدفق السلع عن طريق وسائل ووسائط عديدة و متعددة من بينها المناطق الحرة، لذلك و من خلال ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا حول دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات ، أصبحنا متيقنين تماما أن لهذه المناطق إسهام فعال ومباشر على التنمية الشاملة، وهذا من خلال ما تتميز به من خصائص وما تقدمه من منافع اقتصادية واجتماعية.

و يتبين لنا أن المناطق الحرة تلعب دورا هاما و كبيرا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نحو البلدان المضيفة لهذه المناطق، حيث أن معظم الشركات المتعددة الجنسيات و الشركات الكبرى في العالم تتوجه نحو الاماكن التي تكون فيها النشاطات الاقتصادية أكثر تحررا من القيود الجمركية و الرسوم الضريبية و كذلك تقوم بالبحث عن مناخ استثماري مناسب يساعد في عملياتها الاستثمارية المختلفة، فالمستثمر الأجنبي قبل أن يستثمر في أي بلد ما يقوم بدراسة مكونات بيئة الاستثمار داخل البلد المضيف، لذا يجب على اي بلد راغب في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر أن يوفر مناخ استثماري مناسب، و هذا المناخ المناسب نجده في فلسفة و مفهوم المناطق الحرة التي تقوم بتوفير جملة من الامتيازات و التحفيزات لصالح المستثمر الأجنبي و حتى المحلي، و تستفيد الدول من وراء المناطق الحرة التي تقيمها على بعض أقاليمها على فوائد متعددة، كما تقوم هذه الدول على تفاوت بينها بمنح إعفاءات وحوافز بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق.

لهذا فقد سعت أغلب دول العالم إلى إنشاء و تفعيل المناطق الحرة، و إنشاء المناطق الحرة يتطلب من البلدان المنشئة أن تقوم بدراسات عن أماكن تلك المناطق و هل هذه الاماكن تستوفي مقومات إنشاء المناطق الحرة من مقومات سياسية و أمنية و إستراتيجية الموقع...فمعظم المناطق الحرة الناجحة في العالم تجدها تتمتع بهذه المقومات و تتميز بمقومات نجاحها .

نتائج إختبار الفرضيات :

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة، سنقوم بإختبار فرضياتها التي تم وضعها سابقا في المقدمة كإجابات و نتائج أولية لدراسة هذا الموضوع ، و يتضح ذلك على النحو التالي :

- الفرضية الأولى: و التي محتواها أن نجاح المناطق الحرة مرهون بتوفر جملة من المقومات ممثلة في مقومات سياسية و أمنية و إقتصادية و مقومات تشريعية و مقومات جغرافية و بيئية،و هذه الفرضية صحيحة حيث أن نجاح المناطق الحرة يرتبط بتوفر جملة من مقومات الإنشاء و بتوفير مجموعة من العوامل المرتبطة ببعضها البعض، فالمناطق الحرة الناجحة في العالم كانت دائما متوفرة لديها مقومات جذب الإستثمارات كالبنية التحتية و الإستقرار السياسي و الإقتصادي و القانوني و تبسيط الإجراءات الإدارية و مستوى الخدمات،مع إقتناع الباحثة أن هذه المقومات و العوامل لا تضمن وحدها نجاح المنطقة الحرة، بل يجب تجنب المعوقات و العراقيل التي يمكن أن تكون حائلا بين هذه المناطق و بين تحقيق الأهداف المرجوة من إقامتها.
- الفرضية الثانية: ونصت على أن المناطق الحرة تعمل على تهيئة و توفير أوضاع و ظروف قانونية و إقتصادية و إجتماعية مرنة تتماشى مع مختلف العمليات الإقتصادية المختلفة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، و هذه الفرضية مؤكدة حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتحرك نحو الأماكن التي تتميز بالحرية من القيود الجمركية و الرسوم الضريبية، و ينجذب إلى مناخ إستثماري يسهل عمليات الإستثمار، و كل هذا ضمن فلسفة و فكرة المناطق الحرة التي تسعى إلى إستقطاب الإستثمارات المختلفة و هو الهدف الرئيسي من إنشاء المناطق الحرة ،حيث يتوقف نجاح المناطق الحرة في حجم جذب الإستثمار الأجنبي المباشر،لأن الإستثمار يعتبر وسيلة تمويل دولية و محرك أساسي للنمو بحيث يحقق نتائج إيجابية للدولة المضيفة.
- الفرضية الثالثة: و التي محتواها أن بعض البلدان العربية التي تبنت تجربة المناطق الحرة عرفت نشاطا إيجابيا ملحوظا في تجارتها الخارجية كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة ، بعكس بعض البلدان العربية الأخرى التي لم تعطي هذه المناطق إهتماما بالغا كما هو الحال في الجزائر، و من خلال التحليل نؤكد صحة هذه الفرضية حيث أثبتت التجارب فعاليتها خاصة في الإمارات، و بأفضلية و تميز

للمناطق الحرة الإماراتية، حيث أبانت عن نتائج رائدة و ممتازة، بعكس الجزائر و التي لم تتجاوز نسبة صادراتها خارج قطاع المحروقات 3 % .

النتائج:

و على ضوء ذلك، توصلنا إلى إستخلاص النتائج التالية :

أولا: النتائج على المستوى النظري:

1. أن المناطق الحرة ظاهرة قديمة و جديدة في نفس الوقت، ذلك لأنها وجدت قبل أكثر من ألفي عام، حيث أنها كانت تقتصر وجودها في شكل موانئ و مرافئ، و لكنها تعد ظاهرة جديدة نظرا للأوضاع و التغيرات التي أدخلت عليها خاصة بعد فترة الستينيات، و التي عرفت بروز نظام إقتصادي جديد طغت فيه العولمة .
2. أن المناطق الحرة قامت إنطلاقا من فلسفة زيادة الإنفتاح الإقتصادي و تنشيط حركة التجارة و رؤوس الأموال بين دول العالم فالمناطق الحرة فكرتها تتقاطع و تلتقي مع أهداف و جوهر التحولات الإقتصادية العالمية الراهنة .
3. نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها، يتوقف على توفر عدة مقومات و توفير حزمة من العوامل في سبيل إنجاحها، بداية من مقومات الإنشاء إلى غاية العوامل المحيطة و المساعدة لها لتحقيق أهدافها.
4. يعتبر الإستثمار الأجنبي من أهم المتغيرات الإقتصادية الحديثة حيث يعد بمثابة المحرك الأساسي للتنمية حيث يتيح الوصول إلى التكنولوجيا و إختراق الأسواق العالمية لذلك نجد أن التحكيم يقوم بدور كبير في الفصل في منازعات الإستثمار، و يعد من ضمن المزايا و الضمانات التي تسهم في جذب و تشجيع الإستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة و مناطقها الحرة .

ثانيا: النتائج على المستوى التطبيقي :

5. أن الإمارات مدركة و بشكل كبير لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحريك اقتصادها و تنويع القاعدة الانتاجية، لذلك فالإمارات قدمت العديد من التسهيلات و الحوافز لجذب المزيد من الاستثمار الاجنبي .

6. لم تعتمد دولة الامارات على إيراداتها النفطية فقط بل عملت على تشجيع القطاعات التي لها قدرة على جذب الاستثمارات ،و تجربة المناطق الحرة كانت من أنجح التجارب التي ساهمت في جذب المزيد من رجال الأعمال و المستثمرين سواء محليين أو أجانب و بالتالي دخول النقد الأجنبي .
7. لم تنجح منطقة بلارة الحرة بجيجل في تحقيق الأهداف المرجوة من إقامتها، رغم المقومات و العوامل التي سخرتها الحكومة الجزائرية لذلك، حيث عرف المشروع نهاية سريعة دون أن يرى النور، بسبب العامل السياسي و الأمني، و أيضا غياب التخطيط المسبق و أيضا قلة التجربة و الخبرة الجزائرية في هذا المجال ، و عدة أمور و عراقيل لم يكشف عنها الستار لحد الساعة .
8. لم تستطع الجزائر الاستفادة من الامكانيات الهائلة التي تمتلكها سواءا طبيعيا أو جغرافيا و حتى ماليا، فبالرغم من شساعة التراب الوطني وقدرة الجزائر على إحتضان المناطق الحرة من خلال انشاء مؤسسة تدير هذه المناطق و تكون مستقلة في قراراتها إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك .

التوصيات:

على أساس النتائج التي تم إستخلاصها، يمكننا الخروج ببعض الإقتراحات التي نأمل أن تسهم إيجابيا و لو بقدر بسيط في تطوير دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي في البلدان العربية و التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ تطوير الإتحاد العربي للمناطق الحرة، حيث يصبح يهتم أكثر بمشاكل و عراقيل المناطق الحرة و يشجعها على الإستثمار و يدعم حركة و حجم التجارة فيها، و كذا تدعيمه من خلال إنشاء بنك عربي للمعلومات الإقتصادية متخصص بشؤون المناطق الحرة .
- ✓ عصرنة المناطق الحرة العربية و تحديثها بإستمرار و الإستفادة من التجربة الإماراتية،مع القيام بالدراسات و الأبحاث من أجل تطوير المناطق الحرة العربية.
- ✓ إيجاد هيئة مستقلة مسؤولة عن كل ما يتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ يمكن للجزائر الإستفادة من التجارب الناجحة و تطبيقها خاصة على الحدود الجنوبية بسبب التزايد المستمر للهجرة غير الشرعية للجزائر و ما ينجم عنها من إنعكاسات سلبية على الإقتصاد و المجتمع .
- ✓ القيام بدراسة جدوى إقتصادية للمناطق الحرة قبل البدء في إقامتها من طرف المختصين و الخبراء و المنظمات الدولية، و تحديد بدقة الأهداف المرجو تحقيقها و تحديد مجالات الأنشطة التي ترغب الدولة المضيفة في تشجيع الإستثمار .

آفاق الدراسة:

و في الأخير، و بناءا على النتائج السالفة الذكر، و ما تم تقديمه من إقتراحات، نورد بعض الآفاق للدراسة، و هي عبارة عن مواضيع للبحث يمكن أن تكون إشكاليات لمواضيع بحث في المستقبل :

- **تفعيل المناطق الحرة في الجزائر في ظل التغيرات المحلية الجديدة.**
- **المناطق الحرة المشتركة كآلية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي .**

قائمـــــــــة

المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. بديع الجميل قدو، **التسويق الدولي** ، دار الميسرة ، عمان ، 2009.
2. جمال جويدان الجمل ، **التجارة الدولية** ،مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2006.
3. حسب الله أميرة محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية - مصر)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004–2005.
4. دريد محمد السامرائي، **الإستثمار الأجنبي- المعوقات و الضمانات القانونية-**، مركز الدراسات العربية ، لبنان، 2006.
5. رمضان صديق محمد، **الضمانات القانونية و الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
6. صلاح زين الدين ،**إقتصاديات التصديرو المناطق الحرة**، دار النهضة العربية ،القاهرة،2000 .
7. عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية،مصر، 2003.
8. عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
9. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،2001 .
10. عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الاجنبي و التنافسية الدولية**، مكتبة الحسن العضوية، لبنان ،2013 .
11. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية" دراسة تحليلية تقييمية**"، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005.
12. علي عباس،**إدارة الاعمال الدولية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2003 .
13. فريد نجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000.
14. قادري عبد العزيز،**الإستثمارات الدولية-التحكيم التجاري الدولي ضمان الإستثمارات**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2004.

15. قبلان فريد أحمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات–دراسة مقارنة(كوريا الجنوبية،ماليزيا،المكسيك،مصر،ةالاردن،تونس،البحرين)**، دار النهضة العربية ، القاهرة،2008.

16. محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمار**، دار الجلي الحقوقية، لبنان،2007 .

17. محمد قاسم خصاونة، **الإستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر، عمان، 2010.

18. مراد محمودي ،**النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة** ، دار كتاب الحديث، القاهرة ،2002.

19. نعيمة أوعيل،**واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر1998-2005**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،2014.

20. وسام مجدي عطية ،**الآليات القانونية والإقتصادية لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر**، دار المطبوعات الجامعة ، الاسكندرية ، 2012.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

21. أمجد زهيرعبد الفتاح، **دور تشريعات المناطق الحرة في تشجيع الإستثمار دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، قسم القانون،كلية الدراسات الفقهية و القانونية،جامعة آل البيت، 2005–2006

22. بوراوي ساعد، **الحوافز الممنوحة للإستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة الدول(الجزائر،تونس،المغرب)**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2007-2008.

23. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية(دراسة مقارنة:تونس،الجزائر،المغرب)**،مذكرة ماجستير ،تخصص إقتصاد دولي و التنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس سطيف،2010-2011.

24. جوامع محمد، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية(دراسة مقارنة الجزائر،مصر،السعودية)**،أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014-2015.

25. حسان نادية، **أسباب فشل الامر رقم 02-03 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الاستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار: مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة**،اطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق بن عكنون،جامعة الجزائر،2007.

26. دياب سالم،**أثر تحليل البيئة التنافسية على صياغة استراتيجية المنتج**،مذكرة ماجستير تسويق،كلية الاقتصاد،جامعة دمشق،2010.

27. زوينة ريال ،**المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس و افاق انشائها في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر ،1996-1997.

28. سحنون فاروق، **قياس أثر بغض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة الماجستر في علوم التسيير، تخصص تقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.

29. عبد الله جعلاب، **تحديات الاقتصاد العربي المعاصر و تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**،مذكرة الماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2006-2007.

30. العزيري كريم،**التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ظل قانون الاستثمار المقارن-دراسة مقارنة-** ، مذكرة ماجستير، فرع ادارة و مالية، جامعة الجزائر،2000-2001.

31. فارس فضيل ، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل المالي ، جامعة الجزائر، 2004.

32. فجر عبدالله الصالح ،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة**،رسالة ماجيستير، كلية إدارة الأعمال، قسم الإقتصاد،جامعة الملك سعود، 2014.

33. فطيمة لبعل، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية-المنطقة العربية الحرة المشتركة الاردنية السورية2000-2010** ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012.

34. قسوم ميساوي الوليد، **دراسة إقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006** ، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد تطبيقي،جامعة محمد خيضر، بسكرة 2007-2008.

35. كاكي عبد الكريم ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائر**، مذكرة الماجستر تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية 2011/2010.

36. كريم جايز، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية**،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ،جامعة مسيلة ،2012/2011 .

37. لبنى حيرة، **مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر، مذكرة ماجستير(غير منشورة)**، تخصص تجارة دولية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2010/2011.

38. محمد ناجي محمد الزبيدي،**فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية(الصين،الإمارات العربية المتحدة، العراق)**،اطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد،2008.

39. مسكين خيرة، **دور المناطق الحرة في إستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر**،مذكرة ماجستير،تخصص تجارة و لوجستيك اورومتوسطي،جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم ،2013.

40. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر**– ، مذكرة ماجستر في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006/2005.

41. ملوكة بروة، **أثر المخاطر القطرية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر-**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة،تخصص تجارة دولية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2011.

42. منور اوسرير،**المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية مع دراسة لبعض تجارب الدول النامية(دراسة_تحليلية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر،2005/2004.

43. ياسر علي القاضي،" **الجدوى الاقتصادية للمناطق الحرة: دراسة مقارنة لتجربة كل من مصر وكوريا الجنوبية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنوفية ، مصر، 1992.

ثالثا: المقالات و المؤتمرات

44. أحمد الكواز،**هيكل و تحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،2010 .

45. أحمد شرف الدين، **مشكلات الجمارك و مشروعات المناطق الحرة مع القوانين** ،مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد1107، الصادرة في 6 أفريل 1990

46. أحمد نبيل محمد الجداوي، **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية(حالة مصر)،الملتقى العربي الثاني" لإدارة المناطق الحرة و أثر إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة،مصر، 14-18 ماي،2006.

47. ألكسيس أنطونيادس وآخرون،**الإقتصاد السياسي لمنطقة الخليج (تقرير موجز)**،مركز الدراسات الدولية و الإقليمية،كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتان، دوحة، قطر، 2012.

48. الامارات العربية المتحدة،**التقرير الاقتصادي السنوي 2016 إقتصاد تنافسي عالمي و متنوع** ، وزارة الاقتصاد،الامارات ،2016.

49. أيمن محمد خليل النحراوي، **آليات عملية التكامل التشغيلي بين المنطقة الحرة المرفئية والميناء البحري _دراسة حالة المنطقة الحرة وميناء جبل علي_**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 8 2013،

50. بلعزوز ين علي وأحمد مداني، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائر وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13- 14 نوفمبر2006.

51. جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة،**المناطق الحرة المصرية**، وزارة الاستثمار، القاهرة ،2012.

52. خولة بورسلي، "**ندوة المناطق الحرة و دورها في تشجيع الاستثمار**"، دبي، دولة الامارات العربية المتحدة، 18-19 سبتمبر 2013.

53. دائرة البحوث الإقتصادية" ندوة ميناء صلالة و الفرص الواعدة "،**المناطق الحرة و دورها في تشجيع الإستثمارات و رواج تجارة إعادة التصدير**،غرفة التجارة و الصناعة ،عمان ، 15فبراير1999.

54. دولة الامارات العربية المتحدة: **اقتصاد مستدام في مواجهة ركود عالمي خطير**، مجموعة سامبا المالية، سلسلة تقارير سامبا، الرياض، السعودية، فبراير 2009.

55. عابد فضيلة ، **اقتصاديات المناطق الحرة في سورية** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30، العدد 3 ،2008 .

56. عائشة سالم الحاجي،**المناطق الحرة أداة لرفع الكفاءة**، الملتقى العربي الاول حول"الاساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة" ،الشارقة، الامارات،28-31 مارس،2005.

57. عدنان مناتي صالح ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية إقتصاد الدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للحلول الإقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.

58. علي همال، فاطمة حفيظ ،**آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورومتوسطية**، مجلة الاقتصاد و المناجمانت، الجزائر، العدد04،مارس، 2005 .

59. قطاع شؤون السياسات الاقتصادية،**ادارة التخطيط ودعم القرار، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005_2010** ، الامارات العربية المتحدة، اصدار2012.

60. محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة :**الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، صادرة عن مركز الابحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية ،أنقره ، العدد 1، 2002 .

61. محمد قويدري، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أدء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف– الجزائر– ، 17–18 أفريل 2006.

62. منوراوسير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**،مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد2، 2003.

63. ناجي بن حسين، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول:" سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية"، جامعة سكيكدة،14–15 مارس 2004.

64. نورالدين هرمز و آخرون، **واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد(26) العدد01، سورية،2004.

65. الهيئة الإتحادية للجمارك،جمارك الإمارات، دولة الإمارات العربية المتحدة، **تجارة المناطق الحرة** نشرة إحصائية إلكترونية شهرية، العدد 61 ، يناير 2015.

66. الهيئة الإتحادية للجمارك،جمارك الإمارات، دولة الإمارات العربية المتحدة ،**تجارة المناطق الحرة** نشرة إحصائية إلكترونية شهرية، العدد 51 ، يونيو 2016 .

67. وكالة أنباءالإمارات، تقرير لغرفة رأس الخيمة: **إرتفاع نسبة نمو الإستثمارات في الإمارة خلال2016.**

رابعا: الجرائد الرسمية

68. الجريدة الرسمية ،**المرسوم التشريعي 93-01 المتضمن قانون المالية لسنة 1993**،عدد 04، الجزائر، الصادر في 19 جانفي 1993.

69. الجريدة الرسمية،**المرسوم التنفيذي 97-106 المتضمن انشاء المنطقة الحرة لبلارة** ،عدد 20،الجزائر، الصادر في 5 افريل 1997.

70. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية ، **مرسوم تنفيذي رقم 94-320 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة** ،العدد 67 الصادرة تاريخ 1994/10/19 .

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

71. Boris gombac, **les zones franches en europe**, editions emile bruylant , bruxelles ,1991.

سادسا: مواقع الأنترنت

72. المنطقة الحرة بعجمان ،على الموقع :http://www.afz.gov.ae/ar

73. سلطة المنطقة الحرة بإمارة الشارقة، على الموقع:
http://sharjahmydestination.ae/ar-ae/Business/Hamriyah-Free-Z

74. وكالة أنباء الإمارات، هيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة،على الموقع:
www.ras_alkhaimah.com